

لواء دكتور محمد صلاح سالم

الديمقراطية المزعومة فى إسرائيل



الديمقراطية المزعومة في إسرائيل

تاليف
لواء دكتور
محمد صلاح سالم

طبعة سنة
٢٠٠٢م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية
EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

فلسطين وعلى حساب أهلها سنة ١٩٤٨م والظروف الدولية والإقليمية التى ساعدت على قيام هذا الكيان الاستيطانى ، وثانيها محور يتناول نظام الحكم فى إسرائيل والأحزاب والقوى السياسية الفاعلة فيها ودور العسكريين . أما المحور الثالث فيناقش الطبيعة العنصرية وسياسة الاستيطان باعتبار كل منهما نقيضًا للديمقراطية . وأخيراً يناقش المحور الأخير مسألة التناقض البديهى والمنطقى بين الدولة الديمقراطية والدولة اليهودية .

وفى هذا كله ، نجد معلومات مهمة استطاع مؤلف الكتاب الدكتور محمد صلاح سالم أن يقدمها للقارىء ، وربما لا يمكن أن نجدها لدى مؤلف لا يمتلك خبرة المؤلف ووسائله . ولكن الأهم من هذا كله أن الدكتور محمد صلاح سالم أفاد من هذه المعلومات فى تقديم تحليل للموقف السياسى فى إسرائيل ، وبناء التصورات النهائية حول الديمقراطية المزعومة فى إسرائيل .

والله الموفق والمستعان

دكتور قاسم عبده قاسم

مقدمة

يستند الوجود السياسى الإسرائيلى القائم فى فلسطين المحتلة إلى مجموعة متشابكة من العوامل هيأت له أسباب النشوء والبقاء والنمو وذلك فى مواجهة كل الصعوبات التى تنبع أساساً من النشأة (الاصطناعية) للمجتمع الإسرائيلى.

وقد كان من أبرز عواطل هذا الوجود ، والذى يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٨م . حين قام فى فلسطين مجتمع اليشوف فى ظل الانتداب البريطانى ، حيث لعبت موجات الهجرة دوراً حاسماً وإيجابيا. هذه الموجات لا يكمن مغزاها الرئيسى فى عددها بقدر ما يكمن فى أنها استطاعت (بالتعاون مع قيادة المنظمة الصهيونية العالمية) الإمساك بالفرص التى منحت لها لكى يطوروا مجموعة من الحقائق الاجتماعية والسياسية الجديدة ، مستفيدين من ظروف الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية ووعد بلفور والانتداب البريطانى ، والتغيرات التى حدثت فى المنظمات الصهيونية فى كل من أوروبا والولايات المتحدة ، مما مكنهم من انتهاز الفرص السياسية والاقتصادية من أجل مزيد من النمو الحركى الديناميكى.

تعد الحركة الصهيونية العامل الأول الذى ساعد على خلق إسرائيل ويمكن فهم الصهيونية السياسية المتميزة عن الصهيونية الدينية والثقافية من خلال تتبعنا لفكر تيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤م) الذى يعد رائد الحركة الصهيونية الحديثة ، لقد أكد هرتزل أن مسألة اليهود ليست مسألة دينية أو اجتماعية ولكنها مسألة قومية ، لذلك فإن إنشاء دولة يهودية ذات سيادةهو الذى يحل المشكلة.

كما استطاع وايزمان بمساوماته الطويلة مع كل من ألمانيا وتركيا ، إقناع إنجلترا بفكرة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين تحت رعاية بريطانيا بحيث يهاجر إليها نحو مليون يهودى يطوروها وينقلوا الحضارة إليها ويكونون بمثابة حرس فعال لقناة السويس.

وهكذا تلاحمت مصالح الاستعمار والصهيونية ، فوجد الاستعمار فى الصهيونية أداة منظمة نشطة لاستخدامها فى أغراضه التوسعية ، كما وجدت الصهيونية فى الاستعمار راعياً

يقدم لها الحماية ويشركها معه فى استغلال الشعوب. ولما كان الاستعمار البريطانى هو زعيم المعسكر الاستعمارى فى ذلك الوقت كان من الطبيعى أن ترتمى الصهيونية فى أحضانه وتسعى لتحقيق وعد بلفور واقامة وطن قومى فيها.

ساعد على هذا التخاذل المنظمات الدولية والذى بدأ منذ اشتراك بنيامين كوهين (وهو يهودى أمريكى) فى صياغة صك الانتداب ووضع نصوصه ومواده ثم رفع المشروع إلى وزارة الحرب البريطانية فأقرته ، وقدمته إلى عصبة الأمم التى أصدرته كقرار منها وكأنه بنصوصه ومواده من صنعها ، ومنذ ذلك الحين والمنظمتان الدوليتان (العصبة ثم الأمم المتحدة) تعدان مسؤولتين عن قيام إسرائيل. كذلك تأكدت خطيئة الأمم المتحدة يوم تمكنت الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية بالضغط والتضليل من الحصول على الأغلبية مساء ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م لكى تصدر الجمعية العامة قرارها بتقسيم فلسطين.

هناك بعض الأنظمة يصبح الحديث عنها غير ذى جدوى دون التعرض أولاً لنشأة وتطور الأحزاب فيها ، وينطبق ذلك على نظام الحكم والحياة السياسية فى إسرائيل.

إن تاريخ الأحزاب الإسرائيلية قديم بل يرجع إلى ما قبل قيام الدولة بكثير ، فجذور أحزاب اليوم ترجع إلى الحركة الصهيونية فى أواخر القرن الماضى ، وهذا أمر يحتم على كل راغب فى التعرض لنظام الحكم فى إسرائيل أن يتناول متابعاً نشأة وتطور الأحزاب الإسرائيلية للتعرف على جوانبها المختلفة وتأثير بعضها وان قل تمثيله فى البرلمان (الكنيست) على سير الأحداث ثم ينتقل بعد ذلك لنظام الحكم.

وعندما نستعرض عقيدة الأحزاب المختلفة وأثرها على الخط السياسى لكل منها ، نجد أن الدينيون لهم رأى مخالف للعلمانيين ، فاعتراضهم على وجود دستور مكتوب قام من منطلق أن نصوص الهالاخاه (الشريعة) تعلو أية نصوص أخرى ، وانه ليس من المنطقى أن تقبل إسرائيل أن تجعل شرعية قانونها الأساسى تستمد من غير النصوص الإلهية. أما العلمانيون فجاء اعتراضهم من منطلق أن وجود الدستور فى تلك المرحلة سيعطل من حركة الدولة وانطلاقها ، كما سيؤثر فى تطور النظام السياسى لها.

ولقد علل بن جوريون اعتراضه على الدستور الدائم بقوله :

(أن وضع دستور دائم فى هذه المرحلة سيغلق الباب أمام تطبيق العديد من الأساليب). وهذا هو ما حال دون وجود دستور مكتوب فى إسرائيل حتى الآن ، وهذا بدوره يدعو إلى التساؤل حول إمكانية النظام الإسرائيلى من مباشرة سلطاته دون وجود دستور يحدد ويضبط العلاقات بين الأجهزة المختلفة ؟

إن ظاهرة نشوء الحركات السياسية ليست غريبة عن الأنظمة البرلمانية ،فبالإضافة إلى الأحزاب التى تتمتع بنظرة شمولية للقضايا ، وتعالج الكثير من المجالات بما فيها السياسة الخارجية للدولة ، هناك مجموعات من المواطنين يقتصر اهتمامها على قضية معينة خاصة تعتبرها من القضايا الأساسية. وتعالجها بمعزل عن القضايا الأخرى. وتعمل هذه المجموعات بشكل عام كمجموعات ضغط من خارج البرلمان الذى يعطيها مجالاً أوسع للمناورات لعدم اتباعها لقوانين النشاط البرلمانى.

وسرعان ما تنحل هذه المجموعات اثر تحقيق الهدف العينى الذى قامت من أجله أو التباس ذاك الهدف وعدم تحقيقه ، أو إنشقاقات فى صفوفها. أما فى إسرائيل فيختلف الأمر إذ أن معظم الحركات والأحزاب تعمل فى إطار ما يسمى (بالإجماع القومى) ولهذا تحاول الأحزاب الإسرائيلية الكثيرة على الفوز بتأييد الحركات أو الالتفاف عليها.

والملاحظ أن التخبط السياسى الذى يعيشه الإسرائيليون هو المناخ الذى ساعد على نشوء الحركات الجماهيرية فى إسرائيل. كما أن مصير تلك الحركات ومدى تأثيرها يرتبط ارتباطاً وثيقاً (بأمن الدولة).

فالسلطات والمؤسسات الإسرائيلية الحاكمة تشدد على تربية اليهودعلى قدسية (من البلاد) وإخضاع جميع مرافق الدولة وطاقاتها لمتطلبات هذا الأمن ، فأى صدام مسلح على (حدود الدولة) يعطى السلطات إذا أرادت المبرر لإنهاء ووقف أى احتجاج أو مطالب اقتصادية موجهة ضد السلطات.

وأى احتجاج حول الوضع الاقتصادى للدولة أو أية أزمة اجتماعية ينتهى بمجرد تلويح السلطة (بالوضع السياسى الأمنى المتدهور للدولة) وأى حركة تعمل لتضييق الفجوة الاجتماعية بين الطبقات والطوائف فى الدولة والتى تكرسها السلطة ينتهى عملها هذا عند

(خطر يداهم أمن البلاد) لهذا فإننا نرى أن الوضع السياسى الأمنى يساهم بشكل رئيسى بتجميد أى نقاش أو مطالب اقتصادية أو اجتماعية لأى قطاع من قطاعات الدولة.

إن معظم الحركات التى قامت فى إسرائيل اعتقدت أن برامجها ستنقذ (الدولة من الخطر الذى يهدد أمنها).

فرأت حركة غوش ايمونيم مثلاً :

(أن الخطر على أمن الدولة يكمن فى الانسحاب الإسرائيلى من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م) ، بينما اعتقدت حركة (السلام الآن) أن تسلط الدولة على مليون عربى يشكل خطراً على طابعها المميز.

ومعظم الحركات الجماهيرية فى إسرائيل قامت بهدف الاحتجاج على الواقع السياسى والأمنى على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وإن دل قيام هذه الحركات فإنه يدل على التخبط السياسى الذى يعانيه الفكر وتعيشه الدولة الصهيونية بجميع أحزابها.

إن إسرائيل تدعى دائما أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط ، وتحاول أن تربط نفسها دائما بالديمقراطية الأوروبية والأمريكية وتتهم دول الشرق الأوسط بالتخلف الناجم عن غياب الديمقراطية. ولقد استغلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نغمة الديمقراطية لتحقيق عدة أهداف أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديمقراطية والتى نجحت الصهيونية فى أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديمقراطية والديكتاتورية.

الديمقراطية تمثلها إسرائيل والديكتاتورية تمثلها الدول العربية ، وأنها أيضا صراع بين التقدم الذى تمثله إسرائيل بفضل نظامها الديمقراطى والتخلف الذى تمثله الدول العربية.

ومن خلال هذا الادعاء الصهيونى كسبت إسرائيل الرأى العام الأوروبى والأمريكى ونجحت الصهيونية أيضا فى إخفاء الوجه القبيح للنظام السياسى الإسرائيلى القائم أصلاً على فلسفة عنصرية تجاوزت بكثير الفلسفة العنصرية التى استندت إليها حركة الاستعمار العالمى خلال القرون الثلاثة الأخيرة. فالعنصرية التى تقوم عليها إسرائيل عنصرية مركبة ومعقدة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسى الإسرائيلى ، وقد انعكست هذه العنصريتعلى

مجالات الحياة المختلفة داخل المجتمع الإسرائيلى الذى اصبح يتكون من فئات وشرائح سكانية مصنفة تصنيفاً عنصرياً.

وعندما واتت شارون الفرصة وأصبح رئيساً لوزراء إسرائيل .. كانت أول تصريحاته بمثابة بيان عسكرى حيث قال إن حرب استقلال إسرائيل عام ١٩٤٨م لا تزال مستمرة ، ثم انخرط فى دفاع حار عن الصهيونية ، وأطلق حمم ترسانته المدججة بالسلاح الأمريكى لمحاولة وأد الانتفاضة الفلسطينية ، وعندما أخفق فى فرض الاستسلام على الفلسطينيين ، ادعى أن عرفات لم يعد شريكاً فى عملية السلام !! غير أن تحركاته وتصريحاته آنذاك ، لم تحقق مقاصده ..

وعندما وقعت واقعة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م فى أمريكا ، حاول شارون أن يزج بالمنظمات الفدائية الفلسطينية فى قائمة المنظمات الإرهابية ، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن أمريكا كانت حريصة على عدم انفراط عقد التحالف الدولى المساند لحربها ضد الإرهاب ، غير أن هزيمة حركة طالبان وتنظيم القاعدة اقترن بتصعيد همجى للعدوان الإسرائيلى ضد الفلسطينيين ... وهو ما أدى إلى رد فعل ثأرى فلسطينى. كان شارون يتوقعه ، وقد تعمد أن يوصف المنظمات الفدائية بالإرهاب ... ثم يتجاوز الحدود والأعراف السياسية والدبلوماسية فى حديث أدلى به لمجلة أمريكية وادعى فيه أن عرفات يعد إرهابيا !! ، وأنه لا يمكن التعامل معه حالياً حتى بعد أن استجاب الرئيس عرفات للضغوط وأعلن وقف وتجميد الانتفاضة ، قوبل قراره بالتعسف الزائد وممارسة إرهاب الدولة بكل صورها.

والمثير أن شارون لا يغتال الفلسطينيين بالسيف الصهيونى وحده ، وإنما يؤازره الآن فى ذلك ضوء أخضر أمريكى ... بل والسير على نفس المخطط الذى وضعه مناحم بيجن منذ نشأة الدولة ، حيث قام شارون إثر عودته من زيارته الأخيرة لواشنطن بالتوجه إلى قبر مناحم بيجين ووضع على ضريحه سيفاً وتذكارات قديمة من فندق الملك داود !.

وسيتم تناول هذه الموضوعات كالآتى :

الفصل الأول : نشأة دولة ١٩٤٨م ، الفصل الثانى : الحياة السياسية داخل إسرائيل ، الفصل الثالث : طبيعة العنصرية الإسرائيلية والاستيطان اليهودى ، الفصل الرابع : الديمقراطية فى إسرائيل .

وفى محاولة صادقة أقدم قطعة من فكرى وخبرتى مع احترام كامل للحقيقة وصدق التعامل مع الواقع فى زمن أصبحت المعلومات عصب مستقبل الأجيال بل ومحور الحياة ذاتها.

والله نسأل لأمتنا العربية المجد والرفعة ولمصرنا الخالدة كل تقدم ونجاح لتبقى دائماً كاتبة لأروع آيات البطولة فى تاريخ الإنسانية وتظل أبداً كعبة كل قلب وحبة كل عين.

د.محمد صلاح سالم

القاهرة ٢٠٠٢م

الفصـــل الأول
نشـأة دولـة ١٩٤٨م

نشـأة الصـهـيـونيـة - وعـد بلفور ١٩١٧م - الإنتـداب البريطانى ١٩١٧ - ١٩٤٨م .

نشـأة الصهيـونيـة :

الصهيونية :

حركة غربية سياسية استعمارية نشأت فى أوروبا تحت ستار دينى فى القرن التاسع عشر واستهدفت خلق كيان مفتعل فى فلسطين العربية. من شأنه أن يكون قاعدة متقدّمة للسيطرة على المناطق الاستراتيجية فى الوطن العربى واستغلالها ، ومنع أيّة محاولة وحدوية عربية من شأنها أن تقف فى وجه المصالح الغربية.

منذ مطلع القرن السابع عشر حين أخذت الإمبراطورية البريطانية تتطلع إلى تأمين طرق تجارتها مع الهند ومع مستعمراتها فى الشرق ، وإلى التحكّم فى عقدة المواصلات العالمية ولدتْ فكرة توطين اليهود فى فلسطين ، مستغلة واقع الانغلاق الذى تعيشه العناصر اليهودية وتمسّكها بتراثها الدينى الأسطورى الذى يتحدّث عن أرض الميعاد وصهيون وهيكل الرّب.

لهذا ولأنّ الدول الأوروبية عموماً وبريطانيا خصوصاً كانت تطمع فى استعمار الوطن العربى وتمزيقه واستغلال خيراته ، بدأت تظهر فى هذه الدول دعوات لإعادة اليهود إلى فلسطين تحت شعار دينى تراثى، ليكونوا حاجزاً بشرياً يربط آسيا بإفريقيا ويربطهما معاً بالبحر المتوسط فتشكل فى هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة .

وفى هذا يقول الوزير البريطانى آيمرى فى مذكراته :

(نحن نرى من وجهة النظر البريطانية الخالصة، أنّ إقامة شعب يهودى ناجح فى فلسطين سيدين بوجوده وفرصته فى التطوير إلى السياسة البريطانية. كما أنّه سبب ثمين لضمان الدفاع عن قناة السّويس من الشمال).

كانت أولى دعوات إعادة اليهود إلى فلسطين، دعوة المحامى الإنجليزى الشهير هنرى فنش ١٦٢١م وذلك فى مؤلّفه العودة العالمية الكبرى أو دعوة إلى اليهود. وبعد ذلك بحوالى ثلاثين عاماً عمل كرومويل على التقرّب من اليهود بهدف استخدامهم لمشروع استيطان فلسطين. فكان أن سمح بعودتهم إلى الجزر البريطانية سنة ١٦٥٥م بعد أن كانوا قد طردوا منها قبل أكثر من ثلاثة قرون ١٢٩٠م لينافس الدول التجارية الأخرى التى تضمّ كل منها جماعة يهودية ثريّة لها دور بارز فى توسيع التجارة الخارجية لتلك الدول.

خلال حملته على مصر وسورية ابريل ١٧٩٩ أصدر نابليون بونابرت إعلاناً دعا فيه جميع يهود آسيا وأفريقيا للانضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة.

فى تلك الفترة وحتى منتصف القرن التاسع عشر ظهر الاهتمام الفرنسى بمشروع توطين اليهود فى فلسطين لتوظيفهم لصالح مخطّطاتهم التوسعية الاستعمارية فى المشرق العربى. وكان الممثل الرئيسى لهذا المشروع أرنست لاران السكرتير الخاص لنابليون الثالث. حيث وضع سنة ١٨٦٠م كتاباً بعنوان (المسألة الشرقية واحياء القومية اليهودية). أبرز فيه المكاسب الاقتصادية التى ستجنيها الدول الأوروبية فى حال إعادة اليهود إلى فلسطين ، داعياً أوروبا كلّها لانتزاع فلسطين من الإمبراطورية العثمانية ومنحها لليهود.. ويشير المؤرخ الصهيونى (ناحوم سوكولوف) إلى أنّ الحكومة الفرنسية نشرت رسالة بدون توقيع تحت عنوان (رسالة يهودى إلى اخوته) ظهرت مطبوعة فى فرنسا وإنجلترا تتضمّن خططاً لبعث اليهود كأمّة. وقد تحدّثت هذه الرسالة عن حدود للدولة اليهوديّة المقترحة بعبارات تجارية أكثر منها توراتية.

وإثر سيطرة محمد على باشا على سورية ، أخذت فكرة توطين اليهود فى فلسطين طابعاً عملياً متزايداً من قبل بريطانيا.

وفى عام ١٨٤٥ وضع الكولونيل (جورج غاولر) حاكم أستراليا الجنوبية مشروعاً لاستعمار فلسطين مشيراً إلى مصالح بريطانيا فى الصهيونية حيث يقول :

(لقد وضع القدر سوريا ومصر فى طريق بريطانيا إلى أهم مناطق تجارتها مع البلدان المستعمرة الهند والصين والأرخبيل الهندى وأستراليا ، وقدّر لبريطانيا أن تمارس نشاطاً كبيراً فى تهيئة الظروف الملائمة فى هاتين المقاطعتين. ويتعين على بريطانيا أن تجدّد سورية بواسطة الشعب الوحيد القادر على تنفيذ هذه الرسالة والذى يمكن استخدام طاقته دوماً وبصورة فعّالة، أعنى أبناء هذه الأراضى الحقيقيين، بنى إسرائيل).

وقد قام اللورد (شافتسبرى)السياسى البريطانى الكبير بتقديم مشروعه لاستيطان اليهود فى فلسطين تحت الحماية الأوروبية إلى اللورد (بالمرستون) وزير الخارجية البريطانية. وتابع تقديم مشاريعه وطروحاته بهذا الخصوص حتى تمّ تعيين قنصل بريطانى فى القدس.

ثم كتب عام ١٨٧٦م دراسة توّضح أهمية استيطان فلسطين والدور الذى يمكن أن يلعبه اليهود فى التجارة العالمية. مؤكداً على ضرورة تنمية القومية اليهودية واستخدامها كقوّة تحويلية فى تلك البلاد القديمة.

ثم أشار اللورد شافتسبرى :

أنّ قومية اليهود موجودة وقد كانت موجودة لمدة ثلاثة آلاف عام ولكن الإطار الخارجى وهو الرابطة المتوّجة له لا زالت ناقصة. وأكدّ أنّ الأمّة بحاجة إلى بلاد، الأرض القديمة ، والشعب القديم، وهذا ليس تجربة اصطناعية إنّها حقيقة، إنّها التاريخ.

مع بدايات العقد الخامس من القرن التاسع عشر تحولت الدعوة إلى توطين اليهود فى فلسطين إلى سياسة رسمية يجرى البحث عن وسائل تنفيذها ، كما روجت الصحافة البريطانية فى تلك الفترة لهذه الدعوة فظهرت مقالات عديدة فى صحيفة (التايمز) وصحيفة (جلوب) تحثُّ على تنفيذ مشروع توطين اليهود فى فلسطين ثمّ نشطت فى تلك الفترة الإرساليات والجمعيات البريطانية العاملة لتحقيق هذا الغرض فتأسّس فى لندن صندوق اكتشاف فلسطين بهدف تمويل دراسات وأبحاث عن فلسطين كما قام السير (جين هنرى دونانت) مؤسس الصليب الأحمر الدولى بتأسيس جمعية استعمار فلسطين .

ولعب (دونانت) دوراً أساسياً فى تأسيس وتمويل (جمعية أحباء صهيون) التى نشطت بين يهود أوروبا الشرقية ونظّمت منهم أول هجرة صهيونية إلى فلسطين عام ١٨٨١م.

وفى عام ١٨٧٠ م تأسّست أيضاً فى بريطانيا جمعية الآثار التوراتية وكان من أهدافها:

(البحث عن الآثار والتسلسل الزمنى والتاريخ القديم والحديث لبلاد آشور والجزيرة العربية ومصر وفلسطين . وغيرها من المناطق التوراتية كما تراها).

وأيضاً الجمعية الألمانية للأبحاث الفلسطينية التى تأسّست فى سنة ١٨٧٧م. ثم تأسست جمعيات أخرى فى فرنسا وألمانيا مثل المدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية والأثرية التى تأسست فى فرنسا ١٨٩٠م.

أمّا فى ألمانيا فكانت الجمعية الألمانية للدراسات الشرقية التى تأسست فى سنة ١٨٩٧م. وغيرها من الجمعيات الأخرى التى كان هدفها بشكل عام بعث التوجه اليهودى نحو فلسطين ودفعهم عملياً باتجاه استيطانها.

حتى العقد الثامن من القرن التاسع عشر لم يكن ثمّة تنظيمات يهودية ذات طابع صهيونى والتنظيمات السّابقة على ذلك كانت ذات منشأ ودعم حكومى فرنسى ، بريطانى ، ألمانى. وغير يهودية فى أغلب الأحيان. نظراً لأنّ اليهود أحجموا عن الاستيطان فى فلسطين وامتنعوا عن الهجرة إليها. فقد كان سيرهم نحو اندماجهم فى المجتمعات التى يعيشون فيها يخطو خطوات سريعة. والمهاجرون منهم كانوا يفضّلون الولايات المتحدة على الرغم من أنّ فلسطين كانتْ مفتوحة أمامهم ، فكانت أمريكا بالنسبة إليهم هى أرض الميعاد.

من الواضح أنّ الحركة الصهيونية جاءتْ كثمرة من ثمارالفكر الاستعمارى الغربى وتعبيراً عن حاجة من حاجاته. فقد أرادت الإمبريالية تجمعاً بشريّاً يشكّل حاجزاً وجيشاً تستخدمه فى استراتيجيتها تجاه الوطن العربى ، وكانت الصهيونية جهازها العملى والموضوعى، وكان اليهود هم الأدوات العاملة لهذا المشروع. وقبل ظهور المفكرين الصهاينة اليهود كانت الصياغات الأساسية لمشروع الاستيطان والتهجير جاهزة تماماً.

فخلال هذا العمل المتواصل من قبل القادة الأوروبيين الغربيين تمكنّوا من استقطاب عدد من اليهود الأثرياء المستفيدين من حركة الاستيطان والتوسع وهؤلاء أخذوا يتّبنون المقولات والممارسات التوسعيّة الأوروبية وبلورتها فى اتجاه برنامج عمل شامل لإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، والأصح لإقامة قاعدة متقدّمة للغرب الاستعمارى تمزّق وحدة العرب والإسلام وهكذا انتقلت الفكرة من التربة الأوروبية غير اليهودية إلى التربة اليهودية. وأخذ هؤلاء المنتفعون من المشروع الصهيونى فى تحريك مشاعر اليهود وحثّهم على العمل من أجل العودة إلى فلسطين بالترّغيب والترّهيب معا منذ أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر

حيث تأسّست حركة أحباء صهيون فى روسيا وبولونيا ورومانيا من أجل تمويل تهجير اليهود إلى فلسطين ومساعدة الذين هاجروا منهم على الاستيطان هناك، ثم امتدتْ إلى أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا.

خلال التحرك الصهيونى الغربى المكثّف للاستفادة من اليهود فى تحقيق الأهداف التوسعية والاستغلالية لعب الأثرياء اليهود المستفيدين والمتأثرين بالأفكار الاستعمارية الأوروبية دوراً هاماً فى التحضير لبلورة الحركة الصهيونية ، ونقلها من مجرد أفكار وطروحات إلى حركة منظمة سياسية يقودها الأثرياء والحاخامات اليهود، المتشبعون بالأفكار التوسعية والنفعيّة، وهذا ما كان صهاينة الغرب يرغبون به.

كان هناك روادٌ يهود بحثوا قضية العودة وتحدّثوا عن الدولة اليهودية ودعوا إلى إحياء أرض إسرائيل. وهؤلاء الرّواد كانوا متأثرين بالأفكار الاستعمارية، ومصلحتهم تقتضى العمل على الاستفادة من العناصر اليهودية المنتشرة فى أكثر بلدان العالم ، وتحديداً يهود شرق أوروبا الذين كانوا فى وضع اقتصادى سيئ. حيث كانوا يتعرضون لعمليات الاضطهاد السياسى والتضييق الاقتصادى.

يُعتبر البريطانى اليهودى الثّرى موسى مونتجيورى أول من أبدى اهتماماً ملموساً فى فلسطين، حيث زارها سبع مرات فى الفترة مابين ١٨٢٧-١٨٧٥م.

وقدّم المساعدات المالية، وانشأ المدارس والعيادات واستأجر أراضى زراعية ليعمل فيها اليهود، وبنى مساكن شعبية سنة ١٨٥٩ خارج أسوار مدينة القدس. وبحلول سنة ١٨٩٢م أنشأ أيضاً ٨ ضواحى أخرى.

وأنشأ الأثرياء اليهود الفرنسيون سنة ١٨٦٠ الاتحاد اليهودى العالمى الذى ساهم فى مجال الاستعمار الزراعى، حيث أسّس سنة ١٨٧٠م أوّل مدرسة زراعية يهوّدية فى فلسطين باسم (مكفيه يسرائيل) أى رجاء إسرائيل. وذلك على مساحة قدرها ٢,٦كم٢ تابعة لقرية يازور. بالقرب من يافا ، وقام بتمويل المشروع البارون (روتشليد) ، البارون (هيرش).

وكان من أوائل اليهود الذين نادوا بإقامة دولة يهودية فى فلسطين الحاخام يهودا القلعى ١٧٩٨-١٨٧٨م ، حيث نشر كتاباً دعا فيه اليهود إلى بذل نشاط خاص لإعادتهم إلى فلسطين وإحياء لغتهم المقدّسة. وقد اعتبر عودة اليهود الجماعية بداية الخلاص الذى وعد به جميع الأنبياء، وأشار إلى أنّ المسيح سيظهر بين المهاجرين الرّواد.

وأصدر اليهودى الصهيونى تشفى هيرش كاليشر ١٧٩٥-١٨٧٤م كتاباً بعنوان (البحث عن صهيون) بالعبرية سنة ١٨٦٢ , أكدّ فيه أنّ الخلاص لا يحتاج إلى مجىء المسيح ، ودعا إلى عقد مؤتمر للأثرياء اليهود بهدف تأسيس جمعية لاستيطان أرض إسرائيل ، تقوم بعملية تمويل الاستيطان اليهودى لفلسطين. ودعا الفقراء اليهود للمبادرة إلى استيطان فلسطين، وقد ساهم كاليشر فى تأسيس جمعية استيطانية يهودية فى فرانكفورت وأخرى فى برلين ١٨٦٤م جمعية استعمار أرض إسرائيل.

كما أصدر اليهودى موسى هس سنة ١٨٦٢م كتاباً باللغة الألمانية أسماه (بعث إسرائيل) دعا فيه إلى قومية يهودية لتحرير القدس وعودة اليهود إلى وطنهم القديم ، وإقامة المستوطنات فى فلسطين تمهيداً لإقامة الدولة اليهودية فى فلسطين تحت الحماية الفرنسية. وفى هذا يقول:

(إنّ الأمم المسيحية لن تعارض إطلاقاً إنشاء وطن لليهود فى فلسطين ، طالما أنّ ذلك يضمن لها التخلص من شعب غريبٍ شاذ يسبب لها المشاكل الكثيرة. إنّ من مصلحة فرنسا أن يستوطن الطريق التجارى المؤدى إلى الهند والصين شعب موالٍ تماماً لمصالحها الاقتصادية والحضارية، وستكون فرنسا صديقتنا المخلصة التى ستعيد لشعبنا مكانته فى تاريخ العالم).

ثم صدر كتاب لليهودى الصهيونى ليوبنسكر سنة ١٨٨٢م بعنوان (التحرر الذاتى) ، دعا فيه إلى إقامة الأدوات التنفيذية المباشرة لبناء الوطن القومى لليهود. مع الإشارة إلى أنّ ليوبنسكر كان فى بداية حياته من أنصار الاندماج فى المجتمعات الأوروبية. ولكن بعد زيارة قام بها إلى لندن تنكّر لفكرة الاندماج تلبية لرغبة البرجوازية اليهودية فى دول أوروبا الغربية، وقد انتخب بنسكر سنة ١٨٨٤م رئيساً لحركة (أحباء صهيون).

ومن بين الروّاد الأوائل أيضاً اليهودى بيريز سمولينسكين ١٨٤٣-١٨٨٥ م الذى كرّس جهده للدعوة إلى بعث القومية اليهودية، فكتب مقالات متعددة تشير إلى ضرورة عودة اليهود إلى وطنهم القديم وحلّ المسألة اليهودية، داعياً إلى بعث القومية اليهودية فى أرض الشتات بإقامة منظّمة يهودية عالمية وتوسيع قاعدة الثقافية اليهودية للأبناء على أمل الخلاص لليهود. واعتبر بيريز دعوة الاندماج انحرافاً وخيانة للتراث اليهودى، مؤكداً على أنّه بدون العبرية لا وجود للتوراة وبدون التوراة لا وجود لشعب إسرائيل ، ولقد انضمّ إلى حركة أحباء صهيون.

وظهر أيضاً فى هذه المرحلة اليهودى (موشيه ليلينلوم) ١٨٤٣-١٩١٠م ، الذى دعا إلى هجرة اليهود الروّس إلى فلسطين لإقامة المستوطنات فيها تمهيداً لإقامة دولة يهودية. وفى عام ١٨٨٤م. جمع مقالاته وأعاد طباعتها ونشرها فى كتاب دعا فيه إلى بعث الشعب اليهودى فى أرض أجداده المقدّسة، وقد انضمّ إلى حركة أحباء صهيون وأصبح عضواً فى لجنتها التنفيذية ونشط فى دعم وتطوير مستوطناتها فى فلسطين.

أمّا المؤسّس الحقيقى للصهيونية اليهودية السياسية فهو تيودور هرتزل ١٨٦٠-١٩٠٤م ، الذى كان منهجه يكمن فى توظيف اليهود لحلّ مشاكل الغرب والنظر إلى المسألة اليهودية كمشكلة سياسية دولية غربية تجتمع كل الأمم المتحضّرة أى الغربية لمناقشتها وإيجاد حلّ لها ، والحلّ هو ببساطة (الخروج) كالخروج من مصر. لكن هذه المرّة سيتّم بمراقبة الرأى العام الغربى وبمعاونة صادقة من الحكومات المعنيّة.

لقد دعا هرتزل إلى هجرة يهودية علنية بمساعدة دولة أوروبية كبرى معتمداً على فقراء اليهود الذين يشكلّون قوة عاملة رخيصة ، مشجعاً البرجوازية اليهودية على الهجرة ، لأنّها ستجد فى الوطن الجديد مجالاً لممارسة حريّتها بعيدة عن منافسة البرجوازية الأوروبية.

ويعتبر كتاب هرتزل (دولة اليهود) الذى صدر سنة ١٨٩٦ ذا أثر كبير فى تشكّيل الحركة الصهيونية الحديثة وتطورها وقبل أن ينشر كتابه قام بنشاط فعّال التقى خلاله مع شخصيات يهودية ثريّة بحث معها مشروع الدولة اليهودية ، مثل المليونير الشهير البارون هيرش كما التقى مع عدد من القادة البريطانيين الصهيونيين فى لندن سنة ١٨٩٥م ، منهم صموئيل منونتامو الثرى اليهودى والنائب فى مجلس العموم عن حزب الأحرار، وخرج من اللقاء ببعض بعض الأفكار المتعلّقة بفلسطين الكبرى بدل القديمة. وحاول مراراً الاتصال بالسلطان العثمانى لحثّه على منح اليهود فلسطين وفى هذا قال :

(إذا منحنا جلالة السلطان العثمانى فلسطين يمكننا بالمقابل تنظيم مالية تركيا بأكملها ، وسنشكّل هناك جزءاً من متراس أوروبا باتجاه آسيا وقاعدة أمامية للمدنية ضدّ البربرية. وسنظل كدولة محايدة على اتصال مع أوروبا كلّها التى يتعيّن عليها أن تضمن وجودنا).

لقد قاد هر تزل المنظمة الصهيونية باتجاه نوعين رئيسيين من النشاط :

١ - بناء المؤسسات الصهيونية المختلفة الضرورية لوضع الأفكار الصهيونية التوسعية موضع الممارسة.

٢ - إجراء الاتصالات مع كبار المسؤولين فى الإمبراطوريات القائمة بهدف الحصول من إحداها على الدعم الكامل لمشروع استعمار واستيطان فلسطين وإقامة الدولة اليهودية .

المؤتمر الصهيونى الأول :

ونتيجة لهذه الجهود المكثفة التى قام بها هرتزل تمّ عقد المؤتمر الصهيونى الأول فى مدينة بازل بسويسرا سنة ١٨٩٧م. وقد حدّد المؤتمر هدف الصهيونية الأساسى وهو:

(إقامة وطن لليهود فى أرض إسرائيل معترفاً به وفقاً للقانون العام وذلك عن طريق إجراءات أولها تطوير أرض إسرائيل بشكل منظّم بواسطة توطينها باليهود المزارعين والحرفيين والمهنى).

كما قرّر المؤتمر إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية، وأقرّ لوائحها التنظيمية وانتخب هرتزل رئيساً لها وللجنتها التنفيذية .

المؤتمر الصهيونى العالمى :

نشر بنيامين زئيف هرتسل (١٨٦٠ - ١٩٠٤م) فى ١٤ فبراير ١٨٩٦ م كتابه (دولة اليهود) ، و بعد جهود متواصلة نجح فى تنظيم مؤتمر صهيونى عالمى حيث عقد فى بازل بتاريخ ٢٩ فبراير ١٨٩٧م ، واشترك فى هذا المؤتمر ١٩٧ مندوبا عن الجاليات اليهودية من جميع الدول

وأكد المؤتمر أن هدفه الأول :

(إقامة جمعية قومية لشعب إسرائيل و أعطى فى الوقت ذاته المسار السياسى الرسمى للصهيونية كحركة بعث قومية إقليمية تسعى لتحقيق وإقامة وطن قومى لشعب إسرائيل فى أرض إسرائيل).

وأقر المؤتمر الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف و أطلق عليها (برنامج بازل) نسبة لمكان انعقاد المؤتمر.

وفى أعقاب المذابح ضد اليهود فى روسيا سنة ١٩٠٣ م طرح هرتسل فى المؤتمر الصهيونى السادس للمناقشة موضوع تهجير و توطين اليهود فى هضاب (نيروبى) و هذا ما عرف (بمشروع أوغندا) ، وكان هذا المشروع اقتراحا بريطانيا.

وقد صار نقاش حاد حول (مشروع أوغندا) و عارضه بصفة خاصة ممثلو يهود روسيا. وذلك انطلاقا من العلاقة الأسطورية التي تربط اليهود (بأرض إسرائيل) . و طالبوا بربط البعث القومي لليهود عضويا مع أرض إسرائيل. و بالتالي قرر المؤتمر إرسال بعثة لدراسة إمكانيات الاستيطان في المنطقة المقترحة و ترك اتخاذ القرار للمؤتمر السابع.

وعشية انعقاد المؤتمر السابع في بازل عام ١٩٠٤ توفي هرتسل. و رفض المؤتمر اقتراح أوغندا نهائيا وأكد على أن البعث القومي لليهود يرتبط ارتباطا عضويا (بأرض إسرائيل).

وهكذا نجح هرتسل بإقامة حركة منظمة ذات جهاز تنفيذي حيث يمثل المؤتمر الصهيوني العالمي الهيئة العليا لليهود حيثما تواجدوا و انبثقت عن المؤتمر اللجنة التنفيذية الصهيونية. وهي اليوم الإدارة الصهيونية وتعمل على تنفيذ سياسة الحركة الصهيونية والقيام بالمهام العملية التي تقر في كل مؤتمر.

وفي المؤتمر الأول تأسست المنظمة الصهيونية العالمية التي عملت كهيئة للسياسة الخارجية بروح (برنامج بازل). ومثلت اليهود في مؤتمرات عالمية .

وتشكل الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل الذراع التنفيذية للمنظمة الصهيونية في فلسطين والتي ساهمت بشكل فعال بتحضير وتكتيل وتحريك اليهود وإعدادهم للهجرة ووفرت الشروط اللازمة لاستيعابهم في فلسطين وبالتالي لبعث مشروع الوطن القومي لليهود وإقامة دولة فلسطين.

لقد انخرط في الحركة الصهيونية تيارات صهيونية متعدّدة ، دون أنّ يكون لهذا التعدّد أيّ تأثير على الأهداف الجوهرية المتمثّلة بإنشاء الدولة اليهودية، العميلة الموالية للغرب. فكلّها كانت تسعى لحلّ المسألة اليهودية ولو على حساب اليهود أنفسهم.

وجميعها كانت استجابة للممارسات الاستعمارية الغربية ، وكان التّيار الديني أشدّ التّيارات رغبة في تغليف الأطماع التوسعية بالنّصوص التوراتية والتفسيرات المعطاة لهذه النصوص. وقد عبرّ عن وجهة نظر التيار الديني داخل الحركة الصهيونية الحاخام صموئيل هليل إيزاكس ١٨٢٥-١٩١٧م الذي كتب عن الحدود الصحيحة للأرض المقدّسة، وعن وجود دلائل تبشّرُ باقتراب رجوع جزئي لليهود إلى الأرض المقدّسة في مستقبل قريب منها:

١ - نشوء الحكم الدستورى.

٢ - الاهتمام المتزايد بالأرض المقدّسة.

٣ - ازدياد خطورة المسألة اليهودية .

٤ - تعاظم الحركة الصهيونية.

٥ - تحديد أرض الميعاد بالاعتماد على سفر العدد الإصحاح الرابع والعشرون ، الآيات (من ١-١٢) باعتبار تلك الحدود منحة أعطاها الرّبّ ميراثاً لليهود.

وكانت هناك تيارات واتجاهات تدعو إلى التركيز على فلسطين الكبرى أو فلسطين والبلدان المجاورة. وكان يمثّل هذا التّيار ديفيز تريتش ١٨٧٠-١٩٣٥م الذى عالج هذا الموضوع مع هرتزل ، ليُشار إلى تضمين برنامج بازل عبارة فلسطين الكبرى ، أو فلسطين والبلدان المجاورة لها .

كما ظهرت تيارات أخرى متعددة منها التّيار الإقليمى الذى كان يتزعمّه(إسرائيل زانغويل) ١٨٦٤-١٩٢٩ وكانت أهدافه استيطانية استعمارية شأنه شأن كلّ التّيارات الصهيونية.

واعتباراً من المؤتمر الصهيونى الثامن ١٩٠٧م تبلور نوع من الفكر الهجين الصهيونى يجمع بين التّيارات المختلفة لخدمة المشروع الصهيونى حيث أطلق شعار (الصهيونية المركّبة) الذى أطلقه حاييم وايزمان الذى تزّعم المنظمة الصهيونية بعد الحرب العالمية الأولى وأقام حلفاً مع بريطانيا لإقامة ما اعتبره ونستون تشرشل دولة عازلة من النمط الأوروبى فى فلسطين من أجل الحفاظ على الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط عامة ومنطقة قناة السوّيس خاصّة.

وعد بلفور ١٩١٧م المرحلة الأولى (١٨٩٧ - ١٩١٤م) :

من المؤتمر الصهيونى الأول إلى الحرب العالمية الأولى

قبيل المؤتمر الصهيونى الأول وعند بداية الهجرة الاستيطانية إلى فلسطين فى أوائل الثمانينات من القرن الماضى كان إجمالى عدد يهود العالم ٧,٧٥٠٠٠٠ مليون وكانت أعلى نسبة منهم (حوالى ٧٥ ٪) تقطن بلاد أوروبا الشرقية وبخاصة روسيا تليها أوروبا الوسطى والغربية (١٣,١٥٪) ثم الدول الأسيوية (٨ ٪) بينما لم تتعد نسبة يهود الولايات المتحدة (٣,٥٪).

وكان أكبر تجمع يهودى يضم حوالى خمسة ملايين منهم يخضع للحكم القيصرى الذى حصر أقامتهم فى مقاطعاته الغربية البولندية دون سائر أنحاء روسيا وعرفت هذه المقاطعة التى امتدت من بحر البلطيق إلى البحر الأسود بـ Pale of Settlement أى (الفناء) وضيق عليهم وتكررت الهجمات الجماهيرية الروسية التى عرفت بالبجروم Pogrom على الجاليات اليهودية فيها مما دفعها إلى الهجرة خارج روسيا فتدفقت جموعهم نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودخلها منهم ٦٠٠٠٠٠ فى الفترة من ١٨٨١م إلى ١٨٩٩م و ١,٤٥٠,٠٠٠ آخرون فى الفترة ما بين ١٨٩٩م ، ١٩١٤م.

مقارنة بهذه الهجرة لمئات الآلاف من اليهود إلى الولايات المتحدة لم تزد هجرة اليهود إلى فلسطين بدافع الصهيونية خلال الفترة ذاتها أى فى العقدين السابقين والتاليين للمؤتمر الصهيونى الأول (١٨٨٠م - ١٩١٤م) على ٥٠,٠٠٠ وجاءت هذه الهجرة فى موجتين:

الأولى من (الفناء) ومن رومانيا بين ١٨٨٢- ١٩٠٣ م وعددها حوالى ٦٠٠٠

والثانية معظمها من (الفناء) بين ١٩٠٤-١٩١٤ م وعددها حوالى ٤٠,٠٠٠

وعلى رغم قلة عدد هؤلاء المهاجرين فقد كان لدخولهم فلسطين فى هذه الفترة بالغ الأثر على مستقبل الحركة الصهيونية ذلك انهم شكلوا النواة البشرية اللازمة للمجتمع الصهيونى الجديد المزمع إنشاؤه من حيث نظرتهم الاستعلائية على أهل البلاد من العرب وطموحاتهم القومية وخبراتهم المتنوعة المستقاة من بيئة (الفضاء) القاسية ونظرياتهم الاجتماعية حصيلة احتكاكهم بتيارات روسيا وأوروبا الفكرية عشية الثورة البلشفية.

وضع المؤتمر الصهيونى الأول بزعامة هيرتزل برنامج الحركة الصهيونية الذى عرف (ببرنامج بازل) واستمر العمل به إلى ان حل محله عام ١٩٥١م (برنامج القدس) الذى وضع فى أول مؤتمر ينعقد مع قيام دولة (إسرائيل) . وحدد البرنامج غاية الصهيونية بالألمانية على إنها خلق موطن Heimstatte للشعب اليهودى فى فلسطين يضمنه (القانون العام) واقرب تعبير بالإنجليزية لـ Heimstatte هو Homestead الذى يعنى (مكان منزل الفرد) وكان هدف هرتزل من الإصرار على هذه الصياغة ، وهو الداعى جهاراً إلى قيام الدولة اليهودية، التخفيف من مخاوف كل من الدولة العثمانية وحلفائها والمتدينين اليهود وكبار أثريائهم من دعاة الاندماج بالمجتمعات الأوروبية فأرسى بذلك سابقة فى التمويه على الهدف من دون التخلى عنه أصبحت من أهم ركائز الاستراتيجية الصهيونية فيما بعد.

أما الوسائل التى حددها برنامج بازل لتحقيق الغاية المعلنة فهى:

١ - الاستيطان الزراعى وغير الزراعى.

٢ - تنظيم الشعب اليهودى بأسره.

٣ - تعزيز الشعور بالهوية اليهودية.

وكانت الاتفاقات مع الحكومات لتحقيق هدف الصهيونية وهى وسائل لا تزال تعمل الصهيونية بها إلى يومنا هذا علماً انه منذ انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول بدأت سلسلة مؤتمرات لم تنقطع تعقد فى القدس لاستكمال تحقيق الهدف المنشود.

وصل هرتزل مبكراً إلى قناعة راسخة بان أولى أولويات العمل الصهيونى يجب ان تكون الحصول على (براءة) شرعية Charter لاستيطان فلسطين من الدولة العثمانية ولا شك انه كانت أمام نظره تلك البراءات التى منحتها الدول الاستعمارية الكبرى بريطانيا وهولندا عبر القرون إلى شركات خاصة للاستثمار والاستيطان فى مناطق أسيوية وافريقية بدأت بـ (شركة الهند الشرقية) البريطانية فى أوائل القرن السابع عشر وانتهت بالبراءة التى منحتها الحكومة البريطانية عام ١٨٩٩م إلى (شركة أفريقيا الجنوبية) التابعة لسيسل رودس لاستعمار منطقة (الزمبيزى). واستعان هرتزل بقيصر ألمانيا للتأثير على السلطان عبد الحميد عام ١٨٩٨م فسأله القيصر:

(قل لى بكلمة ماذا تريدنى ان اطلب من السلطان)

فأجاب هرتزل (شركة ذات براءة Chartered Company تحت الحماية الألمانية).

وفشل هرتزل فى مساعيه مع القيصر كما فشل فى مساعيه مع السلطان عبد الحميد الذى قابله عام ١٩٠١م. وعلى اثر فشله هذا لدى اسطنبول اتجه هرتزل فى سعيه نحو بريطانيا مانحة البراءات العظمى ...

وفى عام ١٩٠٢م قابل وزير المستعمرات البريطانى جوزيف شمبرلين واقترح هرتزل عليه استيطان منطقة العريش فى سيناء فوافق شمبرلين إلا ان المحادثات مع الحكومة المصرية أخفقت فما كان من شمبرلين نفسه إلا ان عرض عام ١٩٠٣م على هرتزل براءة لاستيطان أفريقيا الشرقية ولحرص هرتزل على الحصول على براءة من بريطانيا بالذات اقترح على المؤتمر الصهيونى السادس عام ١٩٠٣م إيفاد بعثة لتقصى أوضاع المنطقة الأفريقية المقترحة مما أثار معارضة شديدة داخل المؤتمر اتهمت هرتزل (بخيانة الصهيونية) لتخليه عن فلسطين.

ومع أن مشروع أفريقيا لم يتحقق وتوفى هرتزل فى العام التالى فقد نجح هرتزل فى تنبيه حركته إلى أهمية البراءة القصوى كما نجح عبر المؤتمر الصهيونى واتصالاته مع صانعى القرار فى وضع الحركة الصهيونية على خريطة الدبلوماسية الدولية وفى الحصول على عرضين استيطانيين من أكبر عاصمة استعمارية فى العالم.

وقامت خلال هذه المرحلة أثناء حياة هرتزل وبعد وفاته أهم المؤسسات الصهيونية وعلى رأسها المنظمة الصهيونية ذاتها التى اصبح المؤتمر هيئتها التشريعية والسياسية العليا وضمنت المنظمة إمكان كسب قاعدة شعبية لها على أسس تمثيلية ديمقراطية عبر نظام (الشاقل) بقيمة رمزية قدرها مارك واحد أو فرنك أو شلن ينتخب كل مائة دافع شاقل ممثلاً واحداً عنهم فى المؤتمر. وأمن هذا المصدر دخلاً لتغطية نفقات المؤتمر ذاته ونفقات لجنته التنفيذية ومكتبها المنبثقتين عنه عن طريق الانتخاب أيضا. وضمنت هذه الترتيبات استمرار المنظمة كمؤسسة تؤمن انتقال السلطة بالتتابع.

وقام التنظيم الصهيونى فى مختلف البلاد على أساس اللامركزية والتوافق مع القوانين المرعية فارتبطت الجمعيات الصهيونية المحلية طوعاً باتحاد عام Federation لكل بلد ارتبط بدوره باللجنة التنفيذية المركزية واقر مبكراً مبدأ التعددية وأضيف لتنظيم الاتحادات الأفقى تنظيم عمودى أفسح المجال لانضمام أحزاب عقائدية غير مرتبطة ببلد معين عرفت بالاتحادات المنفصلة Separate Union انتسبت عن طريقها إلى المنظمة فئات اشتراكية ومتدينة . وهكذا ورغماً عن المعارضة الشديدة التى واجهتها الصهيونية فى بادئ الأمر من الاندماجيين ومن المتدينين عموماً، أوجدت الأطر والمبادئ الكفيلة بتوسيع دائرة التأييد لها إلى أقصى الحدود عند توفر الظروف الملائمة وغدت المنظمة الصهيونية الهيئة اليهودية القادرة على الادعاء بمصداقية تمثيل الشعب اليهودى بأسره. إضافة إلى المنظمة الصهيونية، تأسست مؤسستان رسميتان أخريان أثناء حياة هرتزل بقرار من المؤتمر.

الأولى: الصندوق الاستعمارى اليهودى Jewish Colonial Trust عام ١٨٩٩م.

والثانية : الصندوق اليهودى القومى Jewish National Fund عام ١٩٠١م.

أما الصندوق الاستعمارى، وهو الهيئة المالية الرئيسية للمنظمة الصهيونية ، فكان التجسيد لفكرة (الشركة اليهودية) التى ذكرها هرتزل فى كتابه (دولة اليهود) والمرشحة لاستلام البراءة من مانحيها وتأسس الصندوق فى لندن كشركة مساهمة محدودة برأس مال

معلن قدره مليونا جنيه اكتتب منه حوالى ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه فقط بسبب إحجام كبار المولين اليهود عن المساهمة فيه ، بيد انه لاقى تجاوباً واسعاً لدى الفقراء اليهود الذين اقبلوا على شراء أسهمه بسعر جنيه واحد للسهم، لكونه يجمع للمرة الأولى فى تاريخ المؤسسات اليهودية بين هدفى الربح المادى والخدمة القومية. وتفرع عن الصندوق عدة شركات مصرفية بدت على أنها الأدوات الميدانية الصهيونية المفضلة آنذاك وأهمها:

- شركة الانجلو بالستين ١٨٠٣م.
- شركة الجلو ليفانتين المصرفية ١٩٠٨م.
- شركة تطوير أراضى فلسطين . Palestine Land Development Co. 1908

وجميعها سجلت فى لندن كشركات مساهمة محدودة وأسست (الانجلو بالستين) فروعاً لها فى كل من بيروت والقدس ويافا والخليل وحيفا وصفد وطبريا ، بينما أسست (الانجلو ليفانتين) فرعاً فى اسطنبول ، أما (شركة تطوير أراضى فلسطين) فأصبحت الأداة الرئيسة لشراء الأراضى باسم (الصندوق القومى اليهودى) وهو الصندوق الذى خصص لتمويل شراء الأراضى فى فلسطين على ان تبقى ملكاً للشعب اليهودى غير قابلة للتصرف وتؤجر لليهود من دون سواهم ولا يسمح لغير اليهود العمل فيها. وتم تسجيل الصندوق فى لندن كشركة (محدودة بالكفالة وبدون رأس مال موزع فى اسهم) ، وقام الصندوق على أساس الجباية الشعبية بواسطة طوابع بريد وصناديق صغيرة خاصة وضعت فى المنازل والمؤسسات العامة حيثما وجدت جاليات يهودية فى العالم، فخلق بذلك حلقة واسعة من اليهود العاديين المؤيدين مباشرة لأهداف الصهيونية.

والصندوق وان لم يلعب دوراً حاسماً فى شراء الأراضى فى هذه المرحلة بالذات ، فانه قد تمكن من تحقيقه بعد ذلك وقد جسد منذ البداية عبر المبادئ التى قام عليها خطوط الاستراتيجية الصهيونية الاقتصادية الكبرى الهادفة إلى إنشاء اقتصاد فى المستقبل منفصلا عن اقتصاد عرب فلسطين مما يشكل قاعدة لقيام الكيان السياسى عليها لاحقاً.

ومن أهم المؤسسات الصهيونية فى هذه المرحلة ، ان لم يكن أهمها ميدانياً ، مكتب فلسطين The Palestine Officeالذى تأسس عام ١٩٠٨م ، وعكس فى نشاطاته توجه الحركة الصهيونية بعد وفاة هرتزل وتجسيد السعى للحصول على ابراءة نحو العمل الاستيطانى

المكثف وتولى إدارته البيروقراطى البروسى ارثور روبين (١٨٧٦- ١٩٤٣ م) الذى جعل من المكتب الهيئة المشرفة العليا على كافة النشاطات الصهيونية فى فلسطين ، ونسق من خلاله عمليات شراء الأراضى ، سواء كانت من قبل المؤسسات الصهيونية الرسمية أو من قبل شركات خاصة أو أفراد ووضع خطة جغرافية geopoliticalلشراء الأراضى تعتمد وجوب الاستيطان المتصل على محاور ثلاثة :

أولها السهل الساحلى بين يافا وحيفا

وثانيها السهل الداخلى بين حيفا وطبريا

وثالثها حوض الأردن من طبريا إلى أعالى النهر

وهى الخطة التى تم تنفيذها لاحقا وأرست البنية التحتية الأرضية للدولة اليهودية. وروبين هو الذى رعى فى هذه المرحلة التجارب الأولى للقرية الجماعية التعاونية (الكيبوتس) التى أصبحت لاحقاً رأس حربة فى أعقاب وعد بلفور.

وتميزت هذه المرحلة أيضا بظهور تنظيم عمالى حزبى بين صفوف مهاجرى الموجة الثانية (١٩٠٣ - ١٩١٤م) انبثق عن حزب (بوعالى زيون) الماركسى والروسى الأصل وتزعم التنظيم الفلسطينى منه ديفيد بن جوريون الروسى البولونى الأصل (١٨٨٦ - ١٩٧٣م) الذى دعا إلى ضرورة تكييف النظريات الماركسية والاشتراكية الدولية مع ظروف العمال اليهود فى فلسطين ، ذلك ان هؤلاء يسعون إلى تأسيس وطن قومى لهم فيها فطالب بـ (الاستيلاء على العمل) Conquest of Labourفى المستعمرات والمنشآت اليهودية فى فلسطين.

أى عدم السماح للعرب بالعمل فيها. وهكذا تم التلاقى بين القاعدة العمالية الشعبية والمؤسسة السياسية الصهيونية حول وجوب انفصال الاقتصاد الصهيونى عن الاقتصاد العربى، ووضعت أسس التحالف السياسى اللاحق بينهما وفى الوقت نفسه تألفت أول مجموعة عمالية مسلحة يهودية باسم Hashomer 1908 (الحارس) التى كان من أهم أهدافها إخراج الحراس العرب من المستعمرات اليهودية فجاءت نذيراً مبكراً بما هو آت.

والمفارقة الكبرى طوال هذه الفترة هى حاجة المنظمة الصهيونية إلى المال ، بسبب موقف كبار الممولين اليهود منها. غير ان كبار الممولين إياهم هم الذين سدوا هذه الثغرة ليس عبر

المنظمة أو مؤسساتها ، لكن بما قدموه مباشرة إلى المستوطنين فى فلسطين ، وكان على رأس هؤلاء الممولين من غير الصهاينة اسماً (Non-Zionist) البارون ادموند روتشيلد (١٨٤٥-١٩٣٥م) عميد الفرع الفرنسى للعائلة الذى لولاه لانهارت حركة الاستيطان الصهيونية بكاملها ما بين أوائل الثمانينات وعام ١٩١٤ ، فقد بلغ ما أنفقته جمعية (أحباء صهيون) وهى اكبر جمعية روسية صهيونية فى (قطاع الاستيطان) فى فلسطين بين ١٨٨٤ م وانعقاد المؤتمر الصهيونى الأول عام ١٨٩٧م مليونى فرنك ، بينما بلغ ما أنفقه روتشيلد بمفرده خلال الفترة ذاتها أربعين مليون فرنك.

وهكذا مهما اختلفت دوافع الأطراف اليهودية ، فان الظاهرة المواكبة لتطور الصهيونية إلى الآن تشير إلى ان مساعى هذه الأطراف جميعاً تصب دوماً فى مصب واحد.

المرحلة الثانية (١٩١٤ - ١٩١٧م) :

من بداية الحرب العالمية الأولى إلى وعد بلفور

إذا كانت الحرب تصنع التاريخ وتحدث تغييرات جذرية فى سنين أو اشهر أو حتى أيام قد يحتاج السلم إلى عقود بل إلى قرون للإتيان بمثلها فان الحرب العالمية الأولى خلال السنوات ١٩١٤-١٩١٨م قد صنعت تاريخ المشرق العربى كله حتى الآن.

ومع ان الإمبراطورية العثمانية غدت فى القرن التاسع عشر (رجل أوروبا المريض) إلا ان سياسة بريطانيا العظمى الثابتة كانت الحفاظ عليها تجاه أطماع روسيا القيصرية إلى ان قررت بريطانيا احتلال مصر عام ١٨٨٢م ومنذ ذلك الحين أخذت الهوة تتسع بين اسطنبول ولندن وهكذا عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حاربت الدولة العثمانية بجانب ألمانيا والنمسا والمجر ضد التحالف الثلاثى المؤلف من روسيا وبريطانيا وفرنسا الذى انضمت إليه الولايات المتحدة لاحقاً.

وباشتراك اسطنبول فى القتال برز احتمال هزيمتها وبالتالى تحديد مصير ولاياتها العربية بما فيها فلسطين بعد الحرب وعلى اثر فشل جمال باشا قائد الجيش العثمانى الرابع فى اقتحام قناة السويس عام ١٩١٥م وتولى القوات البريطانية المرابطة فى مصر تحت قيادة الجنرال اللنبى زمام المبادة زاد احتمال هزيمة الدولة العثمانية ودخول جيوش اللنبى الولايات العربية وزاد معه نشاط الأطراف المعنية فى التداول والتفاوض فيما بينها بالنسبة لمستقبل هذه الولايات.

فكانت المحادثات بين الشريف حسين والمندوب السامى البريطانى فى مصر السير هنرى مكماهون (يوليو ١٩١٥ - مارس ١٩١٦م) ومعاهدة سايكس - بيكو البريطانية - الفرنسية (مايو ١٩١٦م) والمحادثات بين بريطانيا وأمريكا والمنظمة الصهيونية (١٩١٥ - ١٩١٧م) التى أدت إلى (وعد بلفور).

عكست معاهدة سايكس-بيكو اعتراف الحليفين المحاربين الكبيرين بحقوق فى المشرق العربى كما عكست شرههما على اقتسام غنائم الحرب فيما بينهما والواقع ان هذا الاتفاق الثنائى كان جزءاً من اتفاق ثلاثى ضم روسيا القيصرية وشمل تقسيم الولايات العربية ، ويلاحظ انه بالنسبة إلى الدول العربية المزمع إنشاؤها أنها محاطة باليابسة لا منفذ لها إلى البحر سوى عبر النقب جنوب غزة بينما الساحل اللبنانى - السورى يقع تحت الحكم البريطانى المباشر ويقع النصف الجنوبى من العراق والمحاذى لخليج العرب تحت الحكم البريطانى المباشر أما بالنسبة إلى فلسطين فنصت معاهدة سايكس - بيكو ان تكون من غزة إلى شمال عكا وغرب نهر الأردن تحت حكم (دولى) Internationalمن دون تحديد صفته على ان تحكم بريطانيا خليج عكا - حيفا والسهل بينهما.

لم تكن المنظمة الصهيونية عند اندلاع الحرب أو خلالها فى وضع تحسد عليه بصفتها منظمة دولية لها فروع فى جميع الدول التجارية. فبينما كان مقر لجنتها التنفيذية الرسمى فى برلين كان معظم مؤيديها فى (فناء الاستيطان الروسى) ومستعمراتها فى فلسطين حين أمر جمال باشا بطرد أحد عشر ألف يهودى منها لكونهم من التبعية الروسية بينما كانت مؤسساتها المالية الكبرى فى لندن ، وتمكنت المنظمة ليس فقط من تخطى هذه العقبات بل وأيضا من التقدم بخطوات عملاقة تجاه أهدافها وبزغت المنتصرة الأولى فى الشرق الأوسط فى تسوية ما بعد الحرب على رغم وجود مقرها فى عاصمة الحلف المنهزم ، فكيف كان ذلك؟.

كان من الطبيعى ان يفكر مكتب اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية فى بادئ الأمر بالانتقال إلى عاصمة محايدة على انه ما لبث ان أدرك ان انسحابه من برلين سيؤدى إلى فقدان أى نفوذ له فيها، وبالتالى إلى فقدان وسائل التأثير على اسطنبول عبر برلين للتخفيف من تدابير الأولى ضد المستوطنين فى فلسطين. لذلك قرر البقاء فى برلين إضافة إلى فتح مكتب له فى عاصمة محايدة (كوبنهاجن) ليكون همزة الوصل بينه وبين سائر العالم إلا ان الخطوة الأخطر والأكبر شأناً كانت القرار بنقل مركز الثقل للنشاط السياسى الصهيونى إلى

الولايات المتحدة الأمريكية لوجود أغنى جالية يهودية فى العالم فيها وأكبرها خارج (فناء الاستيطان) الروسى ولكون الولايات المتحدة بلداً محايداً حافظ على حياده حتى إبريل ١٩١٧م عندما أعلن الحرب على ألمانيا من دون الدولة العثمانية وأردف المكتب قراره هذا بإيفاده أحد أعضائه ناحوم سوكولوف (١٨٥٩ -١٩٣٦ م) الروسى - البولونى المولد إلى بريطانيا لتمثيل المنظمة فيها وشهدت السنون القليلة التالية مظاهر التنسيق المحكم بين النشاط الصهيونى الدبلوماسى فى كل من البلدين (الولايات المتحدة وبريطانيا).

بلغ عدد يهود الولايات المتحدة الأمريكية عند اندلاع الحرب العالمية الأولى حوالى ثلاثة ملايين جاء معظمهم من (فناء الاستيطان الروسى). أما النخبة فكان معظمهم من اصل ألمانى جاءوا قبل اليهود الروس وكانوا باستثناء أقلية صهيونية من دعاة الإصلاح والاندماج وحريصين على إثبات ولائهم إلى الولايات المتحدة فكان شعارهم :

(هذا البلد فلسطيننا وهذه المدينة قدسنا وبيت الله هذا معبدنا) ولم يتجاوز أعضاء الاتحاد الصهيونى الأمريكى عام ١٩١٤م الـ ١٢٠٠ بينما لم تتجاوز الميزانية ١٥٠٠٠ دولار، إلا انه لم يلبث ان انقلب الوضع فى فترة قصيرة رأساً على عقب ويعود ذلك فى أكثره إلى فرد يهودى واحد هو القانونى لويس براندیس (١٨٥٦-١٩٤١م) الأمريكى المولد.

تخرج براندس فى الحقوق من جامعة هارفرد وتخصص فى النزاعات بين العمال وأصحاب العمل وتبنى جانب المستهلك والعالم واشتهر وسمى (نصير الشعب) وجلب أنظار الدوائر الليبرالية وكان من ابرز من اعجب به وودرو ولسن (١٨٥٦-١٩٢٤م) رئيس الولايات المتحدة (١٩١٣-١٩٢١م) الذى اصبح براندیس من أهم مستشاريه ومن اقرب المقربين لديه وعينه عضواً فى محكمة الولايات المتحدة العليا عام ١٩١٦م وهو أول يهودى يحتل هذا المنصب الرفيع.

قبل براندیس طلب المنظمة الصهيونية فى (أغسطس عام ١٩١٤ م) ان يتولى رئاسة اللجنة التنفيذية المؤقتة Provisional Executive Committee التى تألفت فى الولايات المتحدة وقامت عملياً مقام مكتب المنظمة المعطل فى برلين وكان من أول أولوياتها حماية المستوطنين فى فلسطين ومدهم بالمساعدات والأموال وأعمال التخطيط والتسوية بعد الحرب بالنسبة لفلسطين ولأوضاع الأقليات اليهودية عموماً فى أوروبا ، فاندفع براندیس فى تنظيم الاتحاد الصهيونى الأمريكى والتجنيد له وفى زيادة موارده وجمع الأموال والمعونات وإرسالها

على سفن البحرية الأمريكية إلى فلسطين واقنع واشنطن بنقل اليهود الذين طردهم جمال باشا إلى مصر على هذه السفن أيضا، وحفّز الخارجية الأمريكية للتوسط لدى اسطنبول للتخفيف على المستوطنين وبدء سلسلة لقاءات مع سفيرى بريطانيا وفرنسا فى واشنطن بالنسبة لمستقبل المشرق، وتم كل هذا بمعرفة الرئيس ولسن ورضاه.

وتصدى برانديس لما له من نفوذ معنوى وسياسى لتهمة (الولاء المزدوج) التى وصمت بها الصهيونية من قبل أنصار الإصلاح من اليهود ومن غيرهم من أعدائها فدعا جهاراً إلى رفض نظرية (وعاء الانصهار) Melting Pot نموذجاً للمجتمع الأمريكى المختلط العناصر وطالب باعتماد (التعددية الحضارية) Cultural Pluralism نموذجاً بديلاً معلناً أن (أمريكا تعتبر التنوع دون النسق الموحد درب التقدم الصحيح) وأن كل يهودى أمريكى يساعد فى إستيطان اليهود فلسطين حتى إذا لم يرغب لنفسه أو لأحفاده الهجرة إليها يغدو إنسانا أفضل وأمريكيا أفضل بهذه المساعدة ففتح الباب بذلك للنشاط الصهيونى فى أمريكا على مصراعيه. وما إن حل عام ١٩١٩م حتى كان عدد أعضاء الاتحاد الصهيونى الأمريكى قد قفز نتيجة لذلك إلى ١٧٦.٠٠٠ وميزانيته إلى ٣ ملايين دولار.

فى هذه الأثناء كان يتحرك على الساحة البريطانية زعيم صهيونى آخر هو الدكتور حاييم وايزمان (١٨٧٤-١٩٥٢م) الروسى المولد وخريج جامعات ألمانيا فى الكيمياء ، وكان وايزمان فى المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة من أشد المعارضين لسياسة هرتزل القائمة على (البراءة أولاً) ولمشروع أفريقيا الشرقية بالذات وغادر أوروبا سنة وفاة هرتزل (١٩٠٤م) لينتقل نهائياً إلى بريطانيا حين التحق بجامعة مانشستر محاضراً فى مادة الكيمياء.

وعلى رغم كونه عضواً فى لجنة المنظمة التنفيذية إلا أن وايزمان لم يكن عضو مكتب اللجنة وبالتالى لم تكن له صفة رسمية لتمثيل المنظمة كالتى كانت لسوكولوف. ومع ذلك اصبح لقوة شخصيته ودهائه وسعة اتصالاته القائد الفعلى للدبلوماسية الصهيونية فى بريطانيا خلال الحرب. وقد وصف وايزمان نفسه بأنه (مزارع) وليس مهندساً فهو يزرع (بصلة) فى التربة الخصبة حيثما يجدها ويرعاها جميعاً بعناية وطول نفس إلى ان تنضج ويحين قطافها.

ولم يكن الوضع بالنسبة للحركة الصهيونية فى بريطانيا ليختلف كثيراً عنه فى الولايات المتحدة عند بدء الحرب بأكثرية النخبة اليهودية اندماجية النزعة حريصة كل الحرص على

تفادى تهمة (الولاء المزدوج) ومناهضة الصهيونية على أساس ان اليهودية دين واليهود لا يشكلون شعباً بحاجة إلى وطن غير البلاد التى تقطنها الجاليات اليهودية. وكانت تمثل هذه الأكثرية تجاه الحكومة البريطانية (لجنة مشتركة للشؤون الخارجية) انتظمت فيها الهيئات الرئيسية اليهودية فى بريطانيا على انه كما فى الولايات المتحدة كان للصهيونية بؤر ملتزمة نشطة ذات صلات واسعة بالمؤسسة الحاكمة البريطانية ما لبث ان أقام وايزمان معها أوثق العلاقات ليصبح قائدها ومرشدها فى الشؤون الصهيونية ومسخراً إياها لأغراض منظمته.

نشأة وميلاد وعد بلفور ١٩١٧ م :

وينقسم نشاط وايزمان منذ قدومه إلى بريطانيا عام ١٩٠٤ م ولغاية وعد بلفور (١٩١٧م) إلى أقسام ثلاثة:

- فترة ما قبل الحرب.
- فترة ما تبقى من وزارة هربرت اسكويت (١٩١٤ - ١٩١٦م).
- وفترة وزارة لويد جورج.

ففى الفترة الأولى كانت قاعدة وايزمان الأساسية العدائل الثلاثة اليهود الصهيونيين المقيمين فى مانشستر الذين عرفوا بـ (عصبة مانشستر) وهم :

- سايمون ماركس ابن مؤسسة شبكة مخازن (ماركس اند سبنسر) الكبرى.
- وإسرائيل سيف رئيس الشبكة
- وهارى ساكر كاتب الافتتاحيات فى جريدة (المانشستر غارديان) اليومية الواسعة الانتشار لصاحبها شارلز سكوت المسيحى عضو حزب الأحرار فى البرلمان والصديق الحميم والمستشار المقرب للويد جورج وزير المال ثم العتاد الحربى فى وزارة اسكويت.

وخلف اسكويت فى رئاسة الوزارة الذى كان بصفته محام قد مثل المنظمة الصهيونية فى المحادثات الخاصة فى إفريقيا الشرقية بينها وبين الحكومة البريطانية عام ١٩٠٣م.

ولعل أهم حدث بالنسبة لنشاط وايزمان فى هذه الفترة كانت مقابلته الأولى لـ آرثر بلفور (صاحب الوعد لاحقاً) عام ١٩٠٦م بواسطة عضو البرلمان المحافظ اليهودى الصهيونى شارلز درايفوس بطلب من بلفور الذى كان حريصاً على معرفة الأسباب الحقيقية لرفض المنظمة

الصهيونية لمشروع افريقيا الشرقية الذى كانت الحكومة البريطانية قد قدمته إليها عندما كان بلفور نفسه رئيساً للوزارة (١٩٠١ - ١٩٠٥م) وأرست هذه المقابلة أسس صداقة متينة وإعجاب متبادل بين وايزمان وبلفور.

وما أن اندلعت الحرب حتى باشرت (المانشستر غارديان) بالدعوة بتوجيه صاحبها سكوت إلى ضم فلسطين فى أى تسوية بعد الحرب إلى الإمبراطورية البريطانية وبالتحذير من (سقوطها) تحت الحكم الفرنسى حفاظاً على مصلحة الإمبراطورية العليا وضماناً لأمن قناة السويس.

وفى الوقت نفسه ارتفع صوت من داخل وزارة اسكويت فى شخص الوزير هربرت صموئيل اليهودى الصهيونى (١٨٧٠-١٩٦٣م) وأول مندوب سام بريطانى فى فلسطين لاحقاً (١٩٢٠-١٩٢٥م) الذى ذهب إلى ابعد مما ذهب إليه سكوت واقترح على زميله فى الوزارة لويد جورج إنشاء دولة يهودية فى فلسطين بعد الحرب باسم الحفاظ على أمن الإمبراطورية البريطانية أيضا وأردف ذلك بعد مقابلة وايزمان بمذكرة خطية إلى الوزارة بهذا المعنى فى (يناير عام ١٩١٥م) ولم يلبث ان تعرف سكوت على وايزمان بواسطة هارى ساكر كاتب الافتتاحيات فى (المانشستر غارديان) فعرفه بدوره على صديقه لويد جورج وهكذا وجد وايزمان نفسه فى قلب دائرة صنع القرار البريطانية.

ومما زاد فى ترسيخ إقدامه داخل هذه الدائرة انه وهو الكيميائى الماهر اكتشف فى هذه الفترة وسيلة لانتاج مادة (الأسيتون) الأساسية لصنع المتفجرات مما أزال اعتماد بريطانيا على استيراد موادها من وراء البحار فعين عام ١٩١٦م رئيساً لمختبر الاميرالية البريطانية (الوزارة البحرية) فى لندن الأمر الذى يسر عليه اتصالاته وقربه اكثر فأكثر من كبار الوزراء أمثال ونستون تشرشل وزير البحرية ولويد جورج وزير العتاد الحربى وآرثر بلفور وزير الخارجية. وفى هذه الأثناء تبلورت المطالب الصهيونية بإرشاد وايزمان وقدم فى أكتوبر (برنامجاً) إلى الحكومة البريطانية (لاعادة) استيطان فلسطين من قبل اليهود عن طريق الهجرة الجماعية من الخارج بهدف إنشاء (مسكنهم) Homeفيها وعلى أساس الاعتراف بالجنسية اليهودية المنفصلة Separate Jewish Nationality على ان تمنح المنظمة الصهيونية (براءة) Charter تتولاها شركة يهودية Jewish Company لهذا الغرض. وطالب البرنامج بسلطات واسعة للشركة تتضمن حق الأفضلية فى الحصول على أراضى الدولة وأى

أراض أخرى ... وعلى جميع أو أية امتيازات Cojncessronsa كما طالب بحق إنشاء السكك الحديدية والطرق وشبكات التلغراف والتليفون وبناء الموانئ وأحواض السفن وتأسيس شركات الشحن البحرى. ويلاحظ التطابق التام بين برنامج وايزمان مع آراء هرتزل ومساعيه ومع (برنامج بازل) الذى وضعه المؤتمر الصهيونى الأول .

لم يتأثر رئيس الوزارة اسكويت بهذا كله وتعجب من مذكرة هربرت صموئيل لعام ١٩١٥م وأعرب عن دهشته ان تصدر عنه مثل هذه الآراء الخيالية ولكن أيام اسكويث فى الحكم كانت قد قاربت من النهاية.

بداية فترة نشاط وايزمان الثالثة :

بسقوط اسكويت فى ديسمبر ١٩١٦ م وتولى لويد جورج رئاسة الوزارة مع احتفاظ بلفور بمنصب وزير الخارجية. وفى يناير ١٩١٧م يلتقى وايزمان بسايكس للمرة الأولى وكان سايكس غير مرتاح للصفة الدولية التى نصت عليها معاهدته مع بيكو ذلك انه بمفهوم ١٩١٧م كانت هذه الصفة تعنى عملياً حكماً مشتركاً بريطانياً-فرنسياً لم تكن بريطانيا لتسعد له فكانت هذه الأرضية المشتركة بين سايكس ووايزمان علماً بان سايكس كان المسؤول الأول عن شؤون الشرق الأوسط فى الخارجية البريطانية ومساعد سكرتير وزارة الحرب لشؤون المنطقة. وبدأت منذ هذا اللقاء سلسلة اجتماعات بين الاثنين نصح سايكس وايزمان فيها بالاكتفاء فى تلك المرحلة بصيغة مختصرة لمطالب الصهيونية تعرض على وزارة الحرب عوضاً عن (برنامج ١٩١٦م).

وبدخول أمريكا الحرب ضد ألمانيا (وليس ضد الدولة العثمانية) فى أبريل ١٩١٧ م حرصت بريطانيا على التنسيق مع واشنطن وبرزت أهمية موقع برانديس فيها نظراً لقربه من وونرو ويلسون فزار بلفور واشنطن وقابل كل من ويلسون وبرانديس. وكان برانديس فى هذه الأثناء قد تلقى صيغة أولى لمطالب الصهيونية من وايزمان عملاً بنصيحة سايكس كان قد بحثها مع ويلسون قبل مجىء بلفور ولم يبحث بلفور المطالب الصهيونية مع ويلسون مباشرة لكنه اطلعه على معاهدة سايكس - بيكو السرية وبالمقابل بحث هذه المطالب مع برانديس الذى أكد له تأييد ويلسون لها.

وبانتشار أنباء الاتصالات بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية اشتد فى لندن النزاع العلنى بين مؤيدى الصهيونية ومعارضيها من اليهود. وكما حدث فى الولايات المتحدة عزز

التأييد الرسمى الحكومى للصهيونية موقف الفريق الصهيونى تجاه الفريق اليهودى المعارض ولكن فى الوقت نفسه أربكت المعارضة اليهودية الشديدة للصهيونية مؤيدى الصهيونية داخل الحكومة البريطانية.

وفى ٢٤ مايو ١٩١٧ م نشرت (اللجنة المشتركة اليهودية للشؤون الخارجية) رسالة فى جريدة (التايمز) رفضت فيها المطالب الصهيونية وأنكرت ان الشعب اليهودى مشرد وبحاجة إلى وطن لإيوائه. ففجرت الرسالة اللجنة من الداخل مما أفسح المجال لوايزمان ان يطلب من بلفور بالاشتراك مع اللورد ليونيل روتشيلد (١٨٦٨- ١٩٣٧م) عميد فرع العائلة البريطانى والرئيس الفخرى للاتحاد الصهيونى الذى اصبح وايزمان رئيساً له ان تقدم الحكومة البريطانية رسمياً على الاعتراف بالمطالب الصهيونية.

وفى يوليو ١٩١٧م اشترك الطرفان البريطانى والصهيونى فى إعداد نص لتصريح يصدر عن الحكومة البريطانية بتأييد المطالب الصهيونية ، وقدمت مسودة إلى وزارة الحرب فى ٣ سبتمبر تنص على : (ان بريطانيا تقبل مبدأ إعادة تشكيل فلسطين لتكون وطنا قومياً للشعب اليهودى) " Reconstituted As " The National Home

ويبدو ان هذا النص كان يلقى تأييداً من بلفور إلا ان اللور منتاغيو اليهودى المعارض للصهيونية وزير الدولة لشؤون الهند فى وزارة لويد جورج عارض إصدار مثل هذا التصريح بشدة جعلت الوزارة تقرر إحالة الأمر إلى الرئيس الأمريكى ويلسون للالتفاف على منتاغيو فلم يصدر عن ويلسون ما ينم عن تأييده له فاستغاث وايزمان ببرانديس وحثه على استصدار تأييد من ويلسون وأكد هذا له (عطف ويلسون الكامل) على الصهيونية فدخلت الحركة الصهيونية فى أزمة لأن جدول أعمال وزارة الحرب حافل بأخطر القضايا المصيرية الأخرى وتدخل سكوت مع صديقه لويد جورج لإعادة وضع الموضوع على جدول الأعمال ونظرت وزارة الحرب ثانية فيه بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩١٧ وكانت الصيغة قد عدلت أملا بإرضاء منتاغيو فجاءت تنص على ان بريطانيا :

(تنظر بعطف إلى إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين)

Establishment In Palestine Of A National Home

مما جعل الوزارة تقرر إحالة الأمر ثانية إلى ويلسون واستفات وايزمان مكرراً بمراندیس وحضه على إقناع ويلسون وأرسل إليه نص التصريح المعدل وكان ذلك فى ١٠ أكتوبر ، وفى ١٣ أكتوبر قال ويلسون لمستشاره الأول الكولونيل هاوس:

(أجد فى جيبى مذكرتك حول الحركة الصهيونية وأخشى إننى لم اذكر لك إننى أوافق على الصيغة التى يقترحها الطرف الآخر ، إننى أوافق على الصيغة وأكون ممتناً لو أخبرتهم بذلك)

فكان هذا الضوء الأخضر لإصدار وعد بلفور المشؤوم فى ٢ نوفمبر ١٩١٧م.

بحصول الحركة الصهيونية على تأييد الدولة الاستعمارية الكبرى عن طريق وعد بلفور توفرت للحركة عناصر النجاح اللازمة وكان الوعد هو (البراءة) التى سعى إليها هرتزل منذ المؤتمر الصهيونى الأول والمفارقة ان (البراءة) جاءت على حاييم وايزمان الذى كان من اشد معارضى إعطاء هرتزل البراءة الأولوية التى أعطاها إياها غير ان كلاهما كان على حق فلولا (إنجازات) الحركة الصهيونية (قبل البراءة) لما كانت البراءة ولولا البراءة لما أدت الإنجازات إلى ما أدت إليه بعد وعد بلفور.

وكان (لوعد بلفور) فعل السحر فى الجاليات اليهودية الغربية أزال تحفظات العديدين من اليهود على الصهيونية وتخوفهم من تهمة (الولاء المزدوج) فاستغلت الحركة الصهيونية ذلك إلى ابعد الحدود وعوضت عن انقطاع الاتصال بيهود روسيا بسبب الثورة البلشفية بحشد التأييد الشعبى لها فى الولايات المتحدة على نطاق لم تكن لتحلم به قبلاً وذلك تمهيداً لعرض مطالبها بالتنسيق الوثيق مع الراعى البريطانى على مؤتمر الصلح المقبل فانعقد فى ديسمبر ١٩١٨ م بقيادة الاتحاد الصهيونى الأمريكى.

المؤتمر اليهودى الأمريكى American Jewish Congress الذى ضم الصهيونيين وغير الصهيونيين ممثلاً لثلاثة ملايين من اليهود وطالب مؤتمر الصلح بإقرار وعد بلفور والاعتراف بالحقوق التاريخية لليهود فى فلسطين وبجعل فلسطين (كومنولث يهودى) تحت الوصاية البريطانية كما قرر المؤتمر اليهودى إرسال وفد لمؤتمر الصلح للتعاون مع وفد المنظمة الصهيونية بإشراف براندیس.

الانتداب البريطانى ١٩١٧-١٩٤٨م :

فى الوقت الذى تطلع فيه العرب والفلسطينيون إلى انتهاء الحكم العثمانى للحاق بركب الحضارة بعد الكبوة الطويلة ، كانت الأمور تسير فى عكس الاتجاه .

لقد احتل الحلفاء مدينة القدس فى ٩ديسمبر ١٩١٧ وأنشأت بريطانيا حكومة عسكرية فى فلسطين قبل أن تكمل احتلالها لشمال فلسطين والذى تم فى سبتمبر ١٩١٨ وعينت الحكومة الإنجليزية الجنرال (كلايتون) على رأس الإدارة العسكرية فى فلسطين ، والتى عملت بمساعدة لجنة صهيونية أرسلت إلى فلسطين بموافقة الحكومة البريطانية على وضع التدابير الضرورية التى من شأنها أن تضع السياسة التى انطوى عليها تصريح بلفور موضع التنفيذ .

لقد عين الجنرال كلايتون حكاما عسكريين فى مدن فلسطين وعين (الكولونيل رونالدستورز) حاكما عاما لمدينة القدس الذى تسلم وظيفة فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٧ ، وعين كذلك موظفين آخرين معظمهم من المسيحيين العرب فى وظائف مترجمين وكتبة ، علما بأن معظم الوظائف الرئيسية قد احتلها موظفون يهود .

نتيجة لنشوء القوميات فى أوروبا ، و مع تبلور الدولة القومية كإطار سياسى جديد فى الفترة الحديثة . ظهرت بوادر مشكلة اليهود كأقليات لم تستطع الاندماج الكلى فى المجتمعات المتواجدة فيها . ففى أوربا الغربية أفسح المجال لليهود للدخول و العمل فى المجالات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية. وكان على اليهودى الاختيار و الحسم بين طريقين :

١ - أما العمل و الاندماج بهذه المجالات و هذا يتطلب منه التنازل عن بعض ان لم يكن كل ما ورثه من تعاليم و تراث تعود جذورهما إلى التوراة و تعاليمها التى حافظ عليها أجيالا طويلة ابتداء بإرسال أبنائه لمدارس علمانية يوم السبت و انتهاء بذوبانه فى المجتمعات المتواجد بها .

٢ - أو الإقامة داخل المنعزل اليهودى (جيتو) ليحافظ على هويته الدينية على الأقل.

ومن هنا ظهرت بعض الحركات اليهودية التى دعت إلى تنظيم حياة اليهود وخلق مؤسسات خاصة بهم لتدير شئونهم و مدارس خاصة لأبنائهم. ولصعوبة تنظيم حياة خاصة باليهود ، فقد دعت بعض الحركات ذات طابع التجديد الدينى ، إلى الهجرة إلى فلسطين (أرض الآباء و الأجداد). وكانت هناك حركات أخرى دعت بدورها للهجرة إلى فلسطين. غير أن دعواتها كانت تنطوى على دوافع وأهداف سياسية مستقبلية. و من هذه الحركات :

- أحباء صهيون.
- حركة بيلو .
- أيكا .
- عمال صهيون .
- شباب صهيون.
- البوند .

وهكذا بدأت الهجرة إلى فلسطين و قد تمت الهجرة على مراحل وصنفت فيما بعد فى خمس هجرات كبيرة كان لها أهمية قصوى فى الاستيطان الصهيونى لفلسطين.

الهجرة الأولى :

حملت إلى فلسطين حوالى ٢٥ ألف مهاجر يهودى معظمهم من اليهود الروس من المثقفين و الطبقة الوسطى ، و كان معظمهم ينتمون إلى الحركات الصهيونية التى قامت فى أوربا فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. و قد كان لأحداث الشغب ضد اليهود فى روسيا سنة ١٨٩١ م التأثير الكبير على هذه الهجرة التى دامت حتى عام ١٩٠٣م.

ورأى هؤلاء المهاجرون أن امتلاك الأراضى و الاستيطان عليها شرط أساسى لأحياء وتوثيق رابطة الشعب اليهودى بفلسطين ، و لذا فقد تميزت هذه الهجرة بالعمل الزراعى وإقامة المستوطنات الزراعية الأولى فى فلسطين مثل : بتاح تكفا ، ريشون ليتصيون ، روش بينا ، زخرون يعقوب. وبهذا وضع الحجر الأساسى لحركة الاستيطان الصهيونى الحديث فى فلسطين عمليا.

الهجرة الثانية :

وحملت إلى فلسطين نحو ٣٥ ألف مهاجر يودى ودامت هذه الهجرة حتى عام ١٩١٤م.

و كان معظم المهاجرين منتمين إلى جماعات صهيونية عمالية عملت فى روسيا و شاركت فى ثورة ١٩٠٥ غير أن آمالها قد خابت من الإصلاحات الاجتماعية هناك. ومن فشل الثورة التى انتهت بمذابح ضد اليهود. وقد تحقق اليهود و تأكدوا فى أعقاب أحداث ثورة ١٩٠٥م أن استيعابهم و اندماجهم التام فى المجتمعات التى تواجدوا فيها هو أمر غير ممكن.

وحيث أن الغالبية العظمى من المهاجرين كانت من الشباب الاشتراكى ، فقد فرضت هذه الهجرة العمالية طرقا استيطانية جديدة ، وشكل المهاجرون النواة الأولى للحركة العمالية فى فلسطين. فاستوطنوا فى أحياء المدن الكبيرة آنذاك ، و شرع ببناء مدينة تل أبيب ، وظهرت بوادر أولية فى إنشاء الورش والمصانع الصغيرة.

الهجرة الثالثة :

كانت أكثر الهجرات تنظيما و بدأت بعد الإعلان عن وعد بلفور ١٩١٧م واستمرت حتى عام ١٩٢٣م. وخلال هذه الفترة هاجر ٣٥ ألف يهودى من دول شرقى أوربا وكان أغلبه من الطلائع الذين تدربوا على المهام المنوطة بهم فى فلسطين قبل هجرتهم إليها.

و رأى اليهود فى هذه الهجرة بداية تحقيق الحلم الصهيونى ، حيث أقيمت فى فلسطين المؤسسات الأكاديمية كالجامعة العبرية ، و تأسست الهستدروت كتنظيم خاص بالعمال اليهود وذات مهام أخرى حيث انبثق عنها شركة سوليل بونيه شركة عامة لمشاريع البناء و تفرغ عن الهستدروت كذلك بنك العمال ، و صندوق المرضى (كوبات حوليم). وعمل المهاجرون بشكل خاص فى شق الطرق ، و بناء المساكن ، و تمركزوا فى شمال البلاد وفى المناطق الجبلية بشكل خاص.

الهجرة الرابعة :

دامت حتى عام ١٩٣١م وحملت إلى فلسطين ٨٢ ألف يهودى معظمهم من بولندا. و تمركزوا فى المدن و عملوا فى التجارة والصناعة وامتهنوا الحرف اليدوية المختلفة ، و أقيمت المصانع لانتاج الزيوت والملح ومصنع الأسمنت فى حيفا ومحطات لتوليد الكهرباء ، وعملت هذه المصانع بأساليب عصرية. ونظرا لأوامر سلطات الانتداب البريطانى بمنع أصحاب رؤوس الأموال من الهجرة إلى فلسطين ، فقد توقف عدد كبير من المصانع عن العمل و سادت البطالة، و زادت حركة الهجرة المعاكسة من فلسطين. و لكن هذه الظاهرة سرعان ما توقفت.

الهجرة الخامسة :

حملت إلى فلسطين حوالى ٢٦٥ ألف مهاجر قانونى و غير قانونى ، ودامت هذه الهجرة حتى عام ١٩٤٧ ، و كان معظم المهاجرين من الشباب وأصحاب رؤوس الأموال و المهن الحرة الألمان و قد تنوع استيطانهم بين المدينة والموشافوت والموشافيم (المستعمرات و المستوطنات) والكيبوتسات (القرى التعاونية).

وطوروا الزراعة فى المستوطنات الزراعية وخصوصا زراعة الحمضيات ، وأقاموا مصانع النسيج و الورش المختلفة.

وفى مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠م وافق الحلفاء على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى. كما اعترفوا بالوكالة اليهودية كممثل لليهود فيما يتعلق بالاتصالات الخارجية واقترحوا فى الوقت ذاته توسيع القاعدة للوكالة اليهودية بحيث تشمل يهودا غير صهيونيين.

وفى عام ١٩٢٩ م اعترفت حكومة الانتداب البريطانية بالوكالة اليهودية الموسعة كممثلة لليهود وفق ما جاء فى صك الانتداب وينتخب المؤتمر الصهيونى أعضاء الوكالة اليهودية وإدارتها (الإدارة الصهيونية) : أما ميزانية الوكالة فتقوم على تبرعات يهود العالم ومن الصندوق التأسيسى و من الجباية اليهودية الموحدة.

وقد عملت الوكالة اليهودية كحكومة ظل. و شملت أعمالها مجالات شتى و بشكل خاص اهتمت بتنظيم الهجرة و الاستيطان ، وأسست دائرة سياسية للعلاقات الخارجية. و شاركت فى تنظيم عمليات الحراسة وأمن المستوطنات.

ومنذ عام ١٩١٧ (وعد بلفور) أصبح المؤتمر الصهيونى العالمى بمثابة برلمان لليهود. وفى سنة ١٩٣١م بدأت تظهر فى المؤتمر تكتلات ووجهات نظر مختلفة حول تكتيك العمل الصهيونى. و عملت هذه التكتلات فى المؤتمر و بشكل واضح كأحزاب و هذا ملموس فى جميع التنظيمات السياسية الصهيونية. حيث تنظمت و عملت كتنظيمات رسمية تقوم فى إطار دولة. ولكن عمليا لم يكن هناك كيان رسمى سياسى ليضم هذه التنظيمات. أى أنها تنظمت و نشطت دون وجود الأرضية التى يجب أن تتوفر لعملها.

لقد أوكلت المهام الأساسية إلى أربع مؤسسات رئيسية ، فعملت على تنظيم حياة اليهود فى فلسطين ، و على تحقيق مشروع الوطن القومى لليهود فى فلسطين.

و قد أجريت الانتخابات لهذه المؤسسات لتكسبها صبغة شرعية ورسمية كممثلة لجميع القطاعات ، و هذه المؤسسات هى :

١ - المنظمة الصهيونية و الوكالة اليهودية ، وعملت على حث اليهود على الهجرة إلى فلسطين.

٢- الكيرن كيميت لإسرائيل ، وتعمل على شراء و تأجير الأراضى للمستوطنين.

٣ - الهستدروت ، وتعمل على ضمان العمل العبرى الصرف.

٤ - المنظمات العسكرية (الدفاع) و ضمان سلامة المستوطنين و المستوطنات.

الكيرن كييمت :

راودت فكرة (الكيرن كييمت) البروفسير اليهودى الألمانى هرمن شبيرا حيث طرحها للمناقشة فى حركة أحباء صهيون عام ١٨٨٤ م ورأى شبيرا أن أهم أهداف هذه المؤسسة (إنقاذ أرض إسرائيل من أيدى الغرباء) حيث تبقى الأرض ممتلكات الأمة. وأرض الوطن لا يمكن أن تباع بل تؤجر. وتحققت هذه الفكرة عام ١٩٠١ م عندما قرر المؤتمر الصهيونى الخاص إقامة (الكيرن كييمت لإسرائيل) بهدف امتلاك الأراضى وإعدادها تمهيدا لزراعتها.

إن العمل الأساسى للكيرن كيمت يقوم على مبدأ (أرض الوطن) أى أن الأرض التى يتم امتلاكها (شراؤها) بأموال الشعب لا يمكن أن تخرج عن نطاق سيادته بأى حال من الأحوال و تبقى ملكا أبديا له. وتعطى الأرض للمستوطنين بموجب عقود استئجار لمدة ٤٩ سنة.

الهستدروت :

تأسست (الهستدروت العامة للعمال العبريين فى أرض إسرائيل) سنة ١٩٢٠م فى حيفا وتم إقرار النقاط الأساسية التى تسعى الهستدروت لتحقيقها. وأهمها التنظيم التام و الشامل لكل العمال فى البلاد وبدون حواجز وتأمين العمل للقادمين الجدد ، و العمل على إحياء اللغة العبرية وتراثها بوصفها اللغة التى توحد المهاجرين من جميع الأقطار.

أن الهستدروت ليست نقابة مهنية فحسب بل هى مؤسسة سياسية كذلك ، تعمل فى تنظيم الشئون الاستيطانية الاقتصادية والتربوية لكافة العمال ، كما تشارك فى معالجة قضايا الهجرة والأراضى ، وتعمل بشكل خاص على توفير العمل للمهاجرين ، أى أنها تسعى لضمان العمل العبرى الصرف ومن هنا يجب اعتبارها مؤسسة صهيونية فى الأساس بينما تبقى المسألة النقابية مسألة ثانوية.

لقد أعلنت الهستدروت أنها لا تدافع على مصالح العمال اليهود فحسب بل تدافع عن حياة وكرامة اليهود فى فلسطين. وأن الدفاع عن يهود القدس خلال أحداث عام ١٩٢٠ م لم يكن بدوافع عمالية فحسب بل بدوافع قومية صرفة.

و منذ تأسيس الهستدروت حاولت هذه النقابة الارتباط بالحركات الأممية والاشتراكية فى أوربا ، و قد نجحت بإقامة علاقات كهذه ، لكنها وقعت فى تناقض كبير عند طرح السؤال

حول تنظيم العمل العربى ، فبوصفها نقابة مهنية تسعى لتحقيق الاشتراكية ، فقد توجب عليها أن تتحول إلى تنظيم عمالى لليهود و العرب. فإذا وافقت على تنظيم مشترك فلابد من العمل المشترك والنضال المشترك لعمال الشعبين فى جميع المجالات ، غير أن الهستدروت لم تستطع فتح صفوفها أمام العمل العربى من جهة ، ولم تنجح فى صراعها على تأمين العمل العبرى الصرف من جهة ثانية.

و من أجل تحقيق العمل العبرى الصرف اقترحت الهستدروت رفع الأجور ، وأجلت فى الوقت ذاته البت فى تنظيم العمل العربى لأن ذلك لا يزيد من وحدة اليهود ولأن تنظيم العمل العربى أيضا يجب أن يتم فى أماكن تواجده أى فى قطاع الاقتصاد العربى.

و عللت الهستدروت رفضها تنظيم العمل العربى بقولها :

(أن من يطالبنا بتنظيم العمل العربى بدل أن يطالبنا بالنضال لاحتلال العمل فقد ينس من الحركة العمالية اليهودية ... ومن النضال القومى اليهودى. ان العامل اليهودى سينتصر فى نضاله ليس بتنظيم العمل العربى و لكنه سينتصر بقوة و كثرة ووحدة العمال وباحتلالهم للعمل وتأمين إمكانيات معيشتهم).

كذلك فقد وقعت الهستدروت فى تناقض آخر عندما أقامت شركة العمال (سوليل بونيه).

واستثمرت و دعمت و ساهمت فى إقامة مصانع على أساس تحقيق الأرباح وبذلك أصبحت توفر العمل والوظائف لعمال ينتظمون فى صفوفها لتدافع عن حقوقهم تلك الحقوق والأهداف التى حملت طابعا سياسيا مميزا وعنصريا منذ اليوم الأول.

المنظمات العسكرية :

نشأت نواة المنظمات العسكرية مع بداية الهجرة الصهيونية الثانية. فقد بادر المهاجرون إلى إقامة المنظمة العسكرية (هشومير) الحارس فى ١٢ أبريل ١٩٠٩ م ، كرابطة لحراسة المستوطنات ومن مؤسسى منظمة (هشومير) يتسحاق بن تسفى ، الكسندر زاييد ، يسرائيل شوحط. وكان معظم المنتمين لهذه المنظمة من حركة عمال صهيون و قد خفت نشاطات منظمة الحارس (هشومير) أثناء الحرب العالمية الأولى.

ومع صدور وعد بلفور شهدت البلاد تصعيدا لحوادث الصدام المسلح بين العرب واليهود.

وعندما بدأ اليهود و من خلال منظمتى مكابى وهشومير بالتدرب على السلاح. وأوكلت هيئة المندوبين فى فلسطين إلى زئيف جابوتنسكى مهمة تأسيس منظمة عسكرية قطرية

للدفاع عن اليهود. وأثناء انعقاد مؤتمر (أحدوت هعفوداه) فى طبريا يوم ١٢ يونيو ١٩٢٠م تأسست المنظمة العسكرية السرية لليهود فى فلسطين و اسمها (الهاجاناه) على مستوى قطرى. وارتبطت المنظمة منذ تأسيسها بالحركة العمالية اليهودية واستهدفت الدفاع عن حياة اليهود و أملاكهم وكرامتهم. وقد استبعد جابوتنسكى عن قيادة الهاجاناه ، كما انحلت جماعة هشومير و انضم أفرادها لصفوف الهاجاناه ، وحزبيا انضموا لاحدوت هعفوداة.

و عند تأسيس الهستدروت العامة للعمال اليهود فى فلسطين كمنظمة عمالية قطرية عامة، انتقلت صلاحيات الدفاع من حزب أحدوت هفوداه والذى كان يتمتع بأغلبية فى الوسط اليهودى آنذاك إلى الهستدروت بوصفها مؤسسة عامة تمثل أكثر القطاعات بين اليهود الأمر الذى أضاف للهستدروت بعدا عسكريا وقلص من أهميتها كتنظيم عمالى مهنى ومنذ عام ١٩٢٢م وقعت عدة انقسامات فى الهاجاناه. لقد كان اسم هاجاناه يعبر عن وحدة المعسكر الصهيونى على المستوى العسكرى ، و لذلك قامت تحت هذا الاسم حلقات الدفاع المدنى ، و كان معظم المنتمين للهاجاناه التى قامت فى المدن من أوساط أصحاب الأعمال. بينما انتمى للهاجاناه بقيادة الهستدروت أبناء العمال الصهيونيين و المستوطنين.

وحتى عام ١٩٣٠م كانت المنظمات العسكرية تقوم كجناح للأحزاب والحركات الصهيونية عمليا و لكن تحت اسم الهاجاناه. ولم تستطع القيادة العليا الرسمية للهاجاناه فر ض سلطتها على هذه الفروع وبعد عام ١٩٣٠م انتظمت صفوف الهاجاناه من جديد تحت قيادة الهستدروت، وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية ، أعلن عن إقامة البلماخ (القوى الضاربة) بموافقة سلطات الانتداب بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤١م وذلك لمواجهة ما سمى آنذاك خطر نازى قد يداهم (أرض إسرائيل) و كان هدف هذه الفرق أن تحارب فى العمق الألمانى فى الشرق الأدنى و الدفاع عن المستوطنات الصهيونية.

وكانت أول عملية عسكرية لهذه الفرق تفجير معامل تكرير البترول فى طرابلس لبنان ، و كانت هذه العملية فرصة سانحة للهاجاناه للحصول على اعتراف رسمى من بريطانيا بالمنظمة ، وفى أول سنوات الحرب العالمية الثانية عملت السلطات البريطانية على تدريب قوات من صفوف الهاجاناه ليعملوا فى البلماخ من جهة ، و اعتقلت بعض قادة الهاجاناه من جهة أخرى. ومع مرور الوقت توطدت العلاقات بين منظمة الهاجاناه و سلطات الانتداب ، حتى أن أوساط الهاجاناه ساعدت سلطات الانتداب فى القبض على رجال منظمة (الأرجون) و(الليحى)

فيما بعد ، و كانت الهاجاناه تطمع بأن تكون المنظمة العسكرية المسيطرة على الوسط اليهودي و المتدربة عسكريا لتكون على أتم استعداد حينما تتطلب الحاجة ذلك.

رفع يوسف ترومبلدور فى أوساط حركة هحالوتس الطليعى شعار العمل (العسكرة الهجرة) ولم ينجح فى إقامة جيش لاحتلال فلسطين فوجه حركته لتكون كادرا طليعيا لاقامة دولة اليهود وبعد مقتله سنة ١٩٢٠م (تل - حاى). حمل زئيف جابوتنسكى فكرته هذه ووحد صفوف حركات الشبيبة اليهودية تحت اسم بيتار (رابطة يوسف ترمبلدور).

لقد حمل جابوتنسكى فكرة الجيش العبرى الصرف ، و حارب من أجل إقامة هذا الجيش وفى ١٩ نوفمبر ١٩٣٢م أقسم ضباط الدفاع القومى (الهاجاناه) فى القدس يمين الولاء للمنظمة العسكرية القومية فى أرض إسرائيل (ايتسل) المعروفة بالارجون و كانت هذه أول مرة تظهر بها الاتسل كمنظمة عسكرية.

و توفى جابوتنسكى سنة ١٩٤٠م فى نيويورك فى وقت ظهرت فيه انشقاقات فى صفوف الأرجون بسبب خلاف فى وجهات النظر بين شتيرن و بين رزائيل الذى حل محل جابوتنسكى بعد أن نفته سلطات الانتداب من فلسطين.

وفى سنة ١٩٤٢م شلت حركة الأرجون على أثر حملة الاعتقالات الواسعة التى قامت بها السلطات البريطانية فى صفوفهم ، و بتاريخ ٢٦ يونيو ١٩٤٠م اجتمع قادة الايتسل الذين بقوا فى الخارج و بعض من فروا من السجون وأصدروا بلاغا أعلنوا فيه عن أقامة (المنظمة العسكرية القومية فى إسرائيل) وسميت بعد ذلك (محاربى حرية إسرائيل ليحيى)، وقاد هذه المنظمة أبراهام (يائير) شتيرن ، و قد أعلنت هذه المنظمة أنها ترفض سياسة الهاجاناه والايتسل بمهادنة سلطات الانتداب فى فترة الحرب العالمية الثانية وطالبت بالاستمرار فى العمليات العسكرية ضد سلطات الانتداب أثناء الحرب وقد قامت بعمليات عديدة ضد مراكز بريطانية فى تلك الفترة.

الإدارة العسكرية

ومن ثم أخذت الإدارة العسكرية تعمل على تنظيم دوائر الإدارة فى فلسطين ، فنظمت المحاكم المدنية والتى بقيت معطلة فى فلسطين حتى أواسط عام ١٩١٨ ، ومعنى ذلك أن القضاء كان يتبع الأحكام العسكرية حيث أصدرت الإدارة العسكرية بعد ذلك قرارا بإنشاء محكمة استئناف في القدس، كما أنشئت محكمتان ابتدائيتان في القدس، تخدم قضاء القدس والخليل وبئر السبع .

كما اهتمت الإدارة العسكرية بالشؤون المالية للبلاد ، فأدخلت العملة المصرية إلى فلسطين وجعلتها العملة الرسمية كما أصدرت تعريفه رسمية حددت فيها أسعار النقود الرسمية بالنسبة للعملة المصرية، و أصدرت قانونا للضرائب كما حددت الأسعار، وأسس الحكام العسكريون شركات اقتصادية لبيع الأقمشة التي تستورد من مصر ، وألغت الإدارة العسكرية معاملات الأراضي.

ومن ناحية ثانية أوكلت بريطانيا مهمة حفظ الأمن في مدينة القدس إلى حراس من المسلمين الهنود كانوا جنوداً في الجيش البريطاني المحتل لفلسطين وأصبحت المحافظة على الأمن منوطة بالإدارة العسكرية، لكن الإدارة العسكرية سمحت للمستوطنات اليهودية بإنشاء حرس خاص لها وظل هذا الوضع ساريا حتى في زمن الإدارة المدنية . أما من الناحية الإدارية فقد قسمت فلسطين إلى عدة ألوية، يحكم كل لواء حاكم إنجليزي وقسم اللواء الواحد إلى عدد من الأقضية، ويطلق على حاكم القضاء (قائمقام) وغالبا ما يكون من العرب، حيث اقتصرت المناصب الرئيسية والعليا في حكومة فلسطين على الإنجليز واليهود ،فكان منهم المندوب السامي والسكرتير العام وقاضي القضاة وحكام الألوية.

ومنذ احتلال القدس ظهر التواطؤ الاستعماري البريطاني مع الصهيونية فقد سمحت بريطانيا لوفد صهيوني برئاسة (حاييم وايزمان) بالحضور إلى القدس ، وقام الكولونيل (رونالد ستورز) حاكم القدس العسكري ببذل مساعيه ليعقد اجتماعات مع وجهاء واعيان العرب مع أعضاء اللجنة الصهيونية والتي كانت تقوم بشرح أهداف الزيارة لإزالة مخاوف الفلسطينيين من إقامة الوطن القومي اليهودي في بلادهم. وحاول (ستورز) إقناع أعيان المسلمين ببيع ممر حائط المبكى مقابل ٨٠ ألف من الجنيهات ، الأمر الذي رفضه المسلمون .

ومن جهة أخرى ، كان أعيان ووجهاء القدس قد أبدوا استياءهم واستنكارهم من خطاب الجنرال اللنبي الذي فتح القدس في ١١ ديسمبر ١٩١٧ حيث أظهر غطرسته أثناء إلقاء خطابه أمام حشد كبير من أعيان القدس وضواحيها وخاصة عندما قال جملته المشهورة (اليوم انتهت الحروب الصليبية) .

ولم تكتف الإدارة العسكرية بالسماح للجنة الصهيونية بزيارة القدس ومحاولتها شراء ممر حائط المبكى بل سمحت للجنة الصهيونية برئاسة (حاييم وايزمان) أن تعقد اجتماعات في مدن فلسطين التي زارتها ، حيث عقدت اللجنة الصهيونية مؤتمرها في مدينة يافا، أعلن فيه

اليهود برنامجا متكاملا من أجل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يكون لليهود حق تقرير شؤونهم واتخاذ (نجمة داوود) شعارا للعلم الصهيوني واستخدام تعبير ارض إسرائيل بدلا من فلسطين. و قوبلت البعثة الصهيونية بمظاهرات واحتجاجات من عرب فلسطين عمت معظم مدن فلسطين، وخلال ذلك شعر الفلسطينيون بعمق التحالف البريطاني الصهيوني مما دعاهم إلى تشكيل الجمعيات وإقامة المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية في القدس وغيرها ومن أهمها النادي العربي في القدس برئاسة (الحاج أمين الحسيني) والجمعية الإسلامية وجمعية الفدائية ، والمنتدى العربي ، ونادي الإخاء وغيرهم. وتمحورت نشاطات هذه الجمعيات في تسليح الأعضاء بالأسلحة الخفيفة ،وتدريس بعض الشبان اللغة العبرية لمتابعة ما ينشر في الصحف اليهودية وتعليم الأطفال مبادئ الوحدة العربية والعمل على بث الدعاية بين بدو شرق الأردن وتركيز الجهد على الضباط الفلسطينيين في عمان حتى يكونوا على أهبة الاستعداد إذا أعلنت سياسة موالية للصهيونية. كما تم تشكيل جمعية إسلامية مسيحية يهدف برنامجها إلى مقاومة السيطرة اليهودية ومكافحة النفوذ اليهودي والحيلولة دون شراء اليهود للأراضي .

لقد قام اليهود في ٢ نوفمبر ١٩١٨م بتنظيم الاحتفالات في الذكرى الأولى لوعد بلفور مما حذا بالعرب القيام بمسيرات معاكسة، فيما هددت بريطانيا العرب بإلقاء القبض على أي عربي يقوم بالتظاهر، ورغم ذلك قامت أول تظاهرة عربية في القدس والتي رأسها (موسى كاظم الحسيني) رئيس بلدية القدس. وعلى أثر هذا اصدر الحاكم العسكري البريطاني في القدس وثيقة في ٧ نوفمبر ١٩١٨م تضمنت أهداف بريطانيا من الحرب في منطقة الشرق الأوسط وهو تحرير الشعوب من الحكم التركي وتأسيس حكومات تقوم على اختيار الأهالي لها اختيارا حرا ونتيجة لذلك عقد أول مؤتمر عربي فلسطيني في القدس في الفترة ما بين ٢٧ يناير -١٠ فبراير ١٩١٩ م حضره سبعة وعشرون مندوبا عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية من مختلف أنحاء البلاد برئاسة (عارف الداوودي الدجاني) و أعلن المؤتمر أن قراراته تعبر عن أماني ومطالب شعب فلسطين وتتمثل في اتحاد فلسطين مع سوريا واعتبارها جزءا منها، منع الهجرة اليهودية ومنع قيام وطن قومي يهودي ،كما أشارت إلى أن اليهود الذين يقطنون فلسطين يعتبرون مواطنين يتمتعون بكافة الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون العرب غير أن الجنرال اللنبي منع إصدار هذا المنشور.

الإدارة المدنية البريطانية :

طبقا للمخططات البريطانية وما تقتضيه مصلحة الحركة الصهيونية ، تم إنهاء الإدارة العسكرية و إحلال الإدارة المدنية مكانها باسم (حكومة فلسطين) ورفعت الإعلام البريطانية على جميع الدوائر الحكومية في فلسطين ، وصاحب ذلك الإعلان عن (هربرت صموئيل) تولى سلطاته كأول مندوب سامي على فلسطين منذ أول يوليو ١٩٢٠م.

لقد تولى صموئيل رئاسة المجلس التنفيذي الذي تكون من :

السكرتير العام : وهو نائب الرئيس ويضطلع بشؤون الإدارة وتولاه (ويندهام ديدس) .

السكرتير المالي: ويختص بالشؤون المالية والاقتصادية.

السكرتير القضائي : ويختص بالشؤون العدلية والقانونية وتولاه (نورمان بنتويش).

وشكل (صموئيل) مجلسا استشاريا يتكون من عشرين عضوا نصفهم إنجليز وسبعة من العرب وثلاثة من اليهود وتكون وظيفته الاستشارية فقط .

مع بدء تولي صموئيل سلطاته كمندوب سامي على فلسطين دعا ممثلين عن جنوب فلسطين للاجتماع بهم في القدس بتاريخ٧ يوليو ١٩٢٠، وفي يوم ٨ يوليو اجتمع إلى ممثلين عن شمال فلسطين في حيفا وألقى بيانا حول السياسة البريطانية في فلسطين وتلا على المجتمعين رسالة الملك جورج الخامس التي اكثر فيها النزاهة المطلقة التي تتبعها الدولة المنتدبة، وتصميم حكومته على احترام حقوق جميع الأجناس وجميع العقائد الممثلة في فلسطين، وأخذ يشرح القواعد الأساسية للحكومة وأعمالها وتحدث عن الوطن القومي لليهود وأعلن أن قيام الوطن القومي لليهود يساعد على ترقية أحوال البلاد اقتصاديا .

وبذلك أوضح صموئيل النقاط الأساسية التي جاء من أجل تنفيذها والعمل على تثبيتها في فلسطين ، حيث تمثل هدنة الرئيس في وضع الأسس الكفيلة بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولذلك فقد فتح فلسطين للهجرة اليهودية وحددها سنويا ١٦٥٠٠ مهاجر وعمل على إنشاء لجنة للأراضي، كان هدفها تسهيل عمليات البيع لليهود ومنح اليهود استثمارات ومشروعات كبرى منها مشروع (روتنبرغ) للكهرباء ومشروع (بوتاس البحر الميت) وغيرها من المشاريع الهامة والإستراتيجية في فلسطين ، كما اعتمد اللغة العبرية لغة رسمية في البلاد مع أن غالبية الشعب عربي مسلم، وتم عرض برنامج صموئيل هذا على مجلس العموم البريطاني فوافق عليه في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٠ م .

وهذه كانت البداية الحقيقية التي كشفت اللثام عن الوجه الزائف للاحتلال البريطاني الأمر الذي أثار الصراع السياسي في البلاد منذ بداية الانتداب حتى نهايته ، خلال ذلك أكد الشعب العربي الفلسطيني عزمه على مكافحة السياسة الاستعمارية والسياسة الصهيونية الاستيطانية ومقاومتهما ، حيث أعلنت حربا شعواء على الصهيونية لا هوادة فيها فقامت المظاهرات والثورات المتلاحقة وعقدت المؤتمرات التي نددت بالصهيونية والاستعمار وشكلت الحركات والأحزاب الثورية والمجالس والجمعيات النقابية والوطنية، وكرست كل جهدها لمقاومة الاستعمار وسياسة التهويد التي ينتهجها .

وفي شهر مارس ١٩٢١ أصدر المندوب السامي (هربرت صموئيل) أمرا بتشكيل مجلس إسلامي أعلى يشرف على إدارة الأوقاف الإسلامية وتعيين قضاة المحاكم الشرعية وعرف بالمجلس الإسلامي الشرعي الأعلى ، ومركزه القدس وتالف من رئيس العلماء و أربعة أعضاء و أنيطت به إدارة ومراقبة الأوقاف الإسلامية وتعيين القضاة الشرعيين ورئيس وأعضاء محكمة الاستئناف الشرعية حيث اختير مفتي القدس (الحاج أمين الحسيني) رئيسا للمجلس الإسلامي الأعلى وذلك بعد وفاة أخيه (كامل الحسيني) في عام ١٩٢٢ .

لقد اهتم المجلس بالأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية والمعاهد الدينية وغيرها من المؤسسات الإسلامية ولا سيما المسجد الأقصى .

التنظيم البلدي خلال فترة الانتداب :

لقد قام الجنرال اللنبي بعد فترة قصيرة من دخوله القدس ، باستدعاء ماكلين (Mclean) مهندس مدينة الإسكندرية لوضع الخطة الهيكلية الأولى للمدينة ، والمقاييس والمواصفات والقيود المتعلقة بالبناء والتطوير فيها وقام الأخير بوضع أول مخطط هيكلي لها سنة ١٩١٨ كان بمثابة أساس للمخططات التي تلته وبناء على هذا المخطط تم تقسيم المدينة إلى أربعة مناطق:

البلدة القديمة و أسوارها.

المناطق المحيطة بالبلدة القديمة .

القدس الشرقية (العربية) .

القدس الغربية (اليهودية) .

حيث نصت الخطة على منع البناء منعا باتاً في المناطق المحيطة بالبلدة القديمة ووضعت قيودا على البناء في القدس الشرقية (العربية) أعلن عن القدس الغربية (اليهودية) كمنطقة تطوير .

لقد اتسم هذا المخطط بتعزيز الوجود اليهودي في المدينة كما عمل على تطويقها استيطانيا لمنع أي توسع عربي محتمل، ومحاولة السيطرة على الحكم البلدي كخطوة نحو الاحتلال الكامل للمدينة وتحويلها إلى عاصمة للدولة اليهودية .

ومن ناحية أخرى قامت سلطات الانتداب بحل المجلس البلدي وتعيين لجنة لادارة البلدية مؤلفة من ستة أعضاء، اثنين من كل طائفة ، وكان يرأس هذه اللجنة أحد أعضاء المسلمين ، وينوب عنه في حال غيابه عضوان من الطائفتين الأخريين ويقومان بمهام الرئيس بالتناوب.

ومع تطبيق الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ أعيد تشكيل هذه الجنة حيث عينت السلطات البريطانية مجلسا استشاريا لادارة شؤون البلدية يتكون من ١٧ عضوا منهم عشرة ضباط بريطانيين وأربعة أعضاء مسلمين وثلاثة أعضاء يهود، ثم استبدل هذا المجلس بمجلس آخر يرأسه عربي يتكون من ١٢ عضوا نصفهم من العرب (٤ مسلمون + ٢ مسيحيون) والنصف الباقي من اليهود وخلال الفترة ما بين ١٩١٨- ١٩٤٧ ، تشكلت مجموعة من العوامل الخارجية أدت إلى خدمة الحركة الصهيونية، فمع تزايد أعمال العنف ضد اليهود في مختلف أنحاء أوربا وصعود النازية إلى الحكم في ألمانيا سنة ١٩٣٣ ازدادت هجرة اليهود من دول أوربا وقدومهم إلى فلسطين بتشجيع سلطات الانتداب البريطاني فقفز عدد السكان اليهود من عشرة آلاف نسمة عام ١٩١٨ ما يعادل ٢٥٪ من مجموع السكان مما أدى إلى استغلال هذا الوضع كمبرر يتيح الادعاء بحقها في المدينة .

تطور الحركة السكانية :

وإذا حاولنا عرض بعض الإحصاءات عن عدد السكان في القدس وفلسطين فلا توجد إحصائيات دقيقة حتى عام ١٩١٤ عند إجراء الإحصاء التركي والذي يلخصه كتاب إحصاء فلسطين الصادر عام ١٩٢٢ والذي بموجبه بلغ عدد سكان فلسطين (٦٨٩,٢٧٣ ألف نسمة) منهم اقل من ٦٠ ألف يهودي ، وما لبث أن انخفض عدد اليهود إلى النصف خلال الاضطراب الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى .

في حين تشير المعلومات الإسرائيلية أن سكان القدس بلغ عددهم عام ١٩١٧ إلى ٣٢,٣٠٠ نسمة ، ولو صح هذا الرقم فانه يعني أن جميع اليهود في فلسطين كانوا يقطنون القدس .

حيث تركز تقارير السكان المنشورة في الوثائق الإسرائيلية على معلومات مغلوطة عن نسبة عدد السكان ، وذلك لتجنب المناطق الجغرافية التي يقطنها العرب ، لان تعيين الحدود البلدية خلال عهد الانتداب رسم بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي. حيث امتد خط الحدود ليشمل جميع الضواحي الاستيطانية اليهودية التي أقيمت غربي المدينة، فقد امتد الخط من هذا الجانب إلى عدة كيلومترات، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الشرقية والجنوبية على بضع مئات من الأمتار ،بحيث أن خط الحدود وقف باستمرار أمام مدخل القرى العربية المجاورة للمدينة ، وهنا بقيت قرى عربية كثيرة خارج حدود البلدية مثل :

(سلوان ، العيسوية ، الطور ، دير ياسين ، لفتا ، شعفاط ، المالحة ، عين كارم ، بيت صفافا) على الرغم من تداخلها والتصاقها بالمدينة.

لقد أثارت السياسة البريطانية التي تلخصت بتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي مخاوف الشعب العربي الفلسطيني وكذلك الأرقام المتصاعدة للمهجرين اليهود إلى فلسطين طبقا لسياسة الانتداب، إذ تبين أن هذه الهجرة ستجعل من العرب الفلسطينيين أقلية في بلادهم خلال فترة وجيزة، فقام الشعب الفلسطيني بعدد من الثورات ضد سياسة الهجرة وامتلاك الأراضي وكان من أبرزها ثورات ١٩٢٠، ١٩٢٩، ١٩٣٣، ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ حيث كانت القدس مركز هذه الثورات أو نقطة الانطلاق .

لقد حاول البريطانيون طيلة فترة الانتداب التوصل إلى (تسوية) بين العرب واليهود وقدموا العديد من المشروعات التي تعزز مكانة اليهود في فلسطين والقدس فعلى أثر ثورة ١٩٢٩ ارتأت حكومة الانتداب تقسيم فلسطين إلى كانتونات (مقاطعات) بعضها عربي والبعض الآخر يهودي ، يتمتع كل منها بالحكم الذاتي في ظل الانتداب ، ولكن العرب في فلسطين قاوموا هذا المشروع و أحبطوا أغراضه .

وعاودت بريطانيا طرح فكرة التقسيم من جديد في أعقاب ثورة ١٩٣٦ ، إذ شكلت على أثرها لجنة تحقيق ملكية لجنة بيل (Peal) و أنهت اللجنة المذكورة أعمالها وخرجت بتوصية

مفادها (تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية ووضع القدس تحت نظام دولي لقدسيتها، بحيث تشمل المنطقة الممتدة من شمال القدس حتى جنوبي بيت لحم مع ممر بري إلى يافا) .

وقد فشل هذا المشروع أيضا أمام ثورة العرب عليه ومقاومتهم له. ثم ما لبثت بريطانيا أن تخلت عنه رفقا لتوصيه لجنة من الخبراء (لجنة وودهيد) شكلت لبحث إمكان تنفيذ التقسيم وفقا لمشروع لجنة (بيل) ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عادت قضية القدس إلى إطارها كجزء من القضية الفلسطينية وعادت السياسة البريطانية إلى دورها أثناء الحرب العالمية الأولى بإصدار الوعود للعرب وتحقيق الأهداف الصهيونية العالمية. كانت السياسة البريطانية ترى أن تقسيم فلسطين هو إحدى الوسائل لتهويدها تم تحويلها إلى دولة يهودية ولتحقيق ذلك اتجهت بريطانيا إلى الأمم المتحدة وسعت لاستصدار قرار بشأن مصير فلسطين يكون له قيمة دولية وتلزم به دولا كثيرة وهذا يوفر لها مخرجا لتفادى تنفيذ ما تضمنه صك الانتداب من وعود للعرب وواجبات نحوهم .

تفجير فندق الملك داود :

اهتزت مدينة القدس اهتزازا عنيفا ومدويا .. فقد انفجرت شحنات ناسفة في فندق الملك داود ، بعد ظهر يوم صيف من عام ١٩٤٦م .. وتقوض جناح كامل من الفندق ، ولقي ٩١ شخصا مصرعهم ، وأصيب آخرون في تلك العملية الإرهابية التي خطط لها مناحم بيجين زعيم عصابة أرجون الصهيونية .

وانفرجت أسارير بيجين لنجاح عمليته الإرهابية ,ولوح بقبضة يده ، وهو يصرخ قائلا : أنا أقاتل .. فأنا إذن موجود .. ثم كتب بخط يده المخضبة بالدماء تفاصيل عملية نسف الفندق في كتابه الشهير الثورة .. وأسهب في وصف جريمته ، عندما ذكر أن قطع الحجارة تطايرت لقتل المارة ، وأصابتهم بإصابات بالغة .. وقذفت الأنقاض المتطايرة أحد المسئولين البريطانيين ، فارتطم بحائط المبني المقابل للفندق ..

وكان مناحم بيجين قد خطط ودبر عملية نسف فندق الملك داود ، ليوجه ضربة لسلطة الانتداب البريطاني في فلسطين ، ذلك أن المسئولين البريطانيين كانوا يتخذون من جناح بالفندق مركزا إداريا لهم .. وقد استهدف بيجين دفع سلطة الانتداب لمغادرة فلسطين ، وتركها فريسة للصهاينة .. وهو ما حدث بعد نحو عامين من ذلك الحادث المروع ..

ولم يتردد مناحم بيجين في ارتكاب هذه الجريمة الإرهابية ، التي أزعجت بريطانيا .. برغم أنها صاحبة وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧م ، والذي يعد أول تآمر وتواطؤ من جانب دولة أوروبية وغربية كبري بمنح وطن لليهود في فلسطين . ولكن بيجين لم يطق صبرا علي ما كان يعتبره مماطلة في رحيل سلطة الانتداب البريطاني .. ولذلك دبر عملية نسف الفندق .. وهي تكشف عن منهج العنف الدموي لزعماء الصهيونية .. وهو عنف كان يجاهر به فلاديمير جابوتنسكي .. ويحض عليه صباح مساء ، وهو صاحب القول الشائع : ان التوراة والسيف أنزلا علينا من السماء .

وقد سار بيجين علي درب جابوتنسكي .. واتخذ منه معلما وزعيما ..

وعندما هيأت الحكومة البريطانية الجو الدولي الملائم، أعلن وزير خارجيتها في ١٨ فبراير١٩٤٧ م :

عن اعتزام (حكومة صاحب الجلالة .... عرض المسألة لحكم الأمم المتحدة لتوحي بتسوية لها)

وبعد مشاورات مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى طلبت إدراج مسألة فلسطين على جدول الأعمال للدورة العادية المقبلة بتاريخ ١٨ إبريل ،١٩٤٧ وتم عقد دورة استثنائية لتشكيل لجنة خاصة للنظر في مسألة فلسطين ورفع تقرير عنها إلى الجمعية العمومية في الدورة العادية المقبلة ، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه عقدت الجمعية العامة دوره استثنائية طلب فيها مندوب بريطانيا أن تقتصر أعمالها على تشكيل لجنة تحقيق. وقدمت الدول العربية اقتراحا لإدراجه على جدول الأعمال يقضي (بإنهاء الانتداب على فلسطين و إعلان استقلالها).

وكان الاتحاد السوفيتي قد قدم اقتراحا مشابها إلا أنه قد تم الأخذ بالاقتراح البريطاني بتشكيل :

(لجنة خاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين UNSCOP، ويكون من مهامها فحص جميع القضايا والمسائل ذات العلاقة بمسألة فلسطين ودراسة قضية فلسطين من جميع وجوهها ،كذلك أحوال اليهود المشردين في أوربا والموجودين في معسكرات الاعتقال).

وبذلك نجحت بريطانيا في الربط بين قضية فلسطين ومشكلة اليهود المشردين في أوروبا وأحالت الجمعية العامة قرارها إلى لجنتها السياسية التي أقرت تشكيل اللجنة في ٢٢ مايو ١٩٤٧ والتي أوصت بدورها :

(على تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية وإنشاء نظام دولي خاص بالقدس ومنطقتها ، و إقامة وحدة اقتصادية بين الدولتين).

الأمر الذي رفضته الهيئة العربية العليا للفلسطينيين ، كما رفضته الدول العربية على أساس أن الأمم المتحدة قد تخطت صلاحياتها في هذا الشأن ، أما الحركة الصهيونية التي كانت تصر على إقامة دولة يهودية على كامل الأراضي الفلسطينية وجعل القدس عاصمة هذه الدولة فقد قبلت به بتردد كثمن للحصول على قرار دولي بإقامة دولة لليهود.

الفصــل الثانى

الحياة السياسية داخل إسرائيل

نظام الحكم في إسرائيل - الأحزاب الإسرائيلية - القوى السياسية في إسرائيل .

نظام الحكم فى إسرائيل :

لم يكن قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م قراراً فنياً بمعنى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين فقط ، بل تضمن جوانب متعددة أخرى من ضمنها تحديد السلطات المستقلة في الدولتين ، ورأت الأمم المتحدة أن تلزم السلطات التشريعية في الدولتين المقترحتين بسن قوانين تضمن الأساس الديمقراطي للمواطنين ، وأمن شعبي الدولتين والمحافظة على الغرباء القاطنين فيهما.

ونص القرار على أن الإعلان عن قيام الدولتين يجب أن يتضمن القوانين والأنظمة المذكورة أعلاه (والتي عمل بها شكلياً أثناء حكم الانتداب) بحيث تصبح قوانين أساسية لكل من الدولتين ، وأن كل قانون أو أمر أو أية خطوة رسمية تأتى بهدف نقض القوانين الأساسية تعتبر لاغية من الأساس.

هذا بعض ما جاء في قرار التقسيم بشأن القانون الأساسي الذي يجب أن يعمل به في الدولتين ، إلا أن التطورات التاريخية المعروفة التي أعقبت قرار التقسيم أفرغته من فحواه ، (وقد تصرف الجانب اليهودي في البلاد بالقرار بما يتلاءم ويخدم مصالحه) ، فبتاريخ ١٤ مايو ١٩٤٨م أعلن رئيس الحكومة المؤقتة دافيد بن جوريون عن قيام دولة إسرائيل ، وأورد

في الإعلان فقرة خاصة بالقانون (إننا نقرر فيما يلي من لحظة انتهاء حكم الانتداب على البلاد يوم ١٥ مايو ١٩٤٨م وحتى تأسيس هيئات الدولة المنتخبة بموجب الدستور الذي ستقره الجمعية التأسيسية وبموعد أقصاه ١ أكتوبر ١٩٤٨م ، يعمل مجلس الشعب كمجلس دولة "برلمان مؤقت " وادارة الشعب تعمل كحكومة مؤقتة للدولة اليهودية التي ستسمى إسرائيل).

وفى وثيقة الإعلان عن قيام إسرائيل تحددت الخطوات العملية التالية:

١ - مجلس الشعب الذي صودق عليه من قبل اللجنة التنفيذية الصهيونية في جلستها المنعقدة بإبريل عام ١٩٤٨م يواصل عمله كمجلس دولة مؤقت (سلطة تشريعية). وانتخب مجلس الدولة المؤقت سلطة تنفيذية مؤقتة سميت بإدارة الشعب تقوم بمهام حكومة مؤقتة. هذا وقد صادقت اللجنة التنفيذية الصهيونية على الحكومة المؤقتة كذلك.

٢ - تنتخب الجمعية التأسيسية في موعد أقصاه ١ أكتوبر ١٩٤٨م ومن وظائفها الأساسية إقرار مجموعة القوانين والتي بموجبها تنتخب مؤسسات الدولة وسلطاتها الحاكمة ، وهنا ينتهي دور مجلس الدولة وادارة الشعب المؤقتين ، وتتولى السلطة في البلاد السلطات المنتخبة.

ويذكر أنه حال صدور قرار التقسيم عينت الوكالة اليهودية الدكتور يهودا كوهين لإعداد مشروع دستور للدولة اليهودية في حين انتخب مجلس الدولة المؤقت في ٨ يوليو ١٩٤٨م لجنة برئاسة (زيرخ فارهافتيج) لإعداد اقتراح للدستور وتقديمه للهيئة التأسيسية وقد جاءت هذه الإجراءات لطمأنة الرأي العام أن المؤسسات الممثلة لليهود تقبل دون تحفظ قرارات الأمم المتحدة.

والحقيقة أن موضوع الدستور والحدود قد نوقشا بإسهاب في اجتماع (إدارة الشعب أي الحكومة المؤقتة) بتاريخ ١٢ مايو ١٩٤٨م. وقد عارض دافيد بن جوريون التعرض أو ذكر كلمة حدود في وثيقة الإعلان عن قيام إسرائيل ، وفى بروتوكولات اجتماعات الحكومة المؤقتة والتي نشرت مؤخراً اقترح بن جوريون : (أن لا يرد في وثيقة الاستقلال أي ذكر للحدود أو كلمة سيادة). بل القول : (بالاستناد إلى قرار الأمم المتحدة بالتقسيم) ، وعدم التقيد بعبارة (في نطاق قرار الأمم المتحدة) ، وفى هذا ما يؤكد على النوايا المسبقة لبن جوريون والحكومة المؤقتة التي وافقت على اقتراحه بعدم التقيد بقرار الأمم المتحدة.

وقد اعترض أحد أعضاء الحكومة المؤقتة على هذا بقوله : (إنه من غير الممكن الإعلان عن قيام سلطة دون أن نحدد لهذه السلطة إقليم أو حدود حكمها).

وقد وافقت الحكومة على اقتراح بن جوريون بأن الإعلان عن قيام الدولة يقوم على أساس قرار الأمم المتحدة ، والجميع يعلمون ما هو القرار. أما ما ينفذ من هذا القرار وكيف؟ فقد ترك هذا لميزان القوى في المنطقة.

وأكد بن جوريون على هذا بقوله :

(هذه وثيقة إعلان عن الاستقلال فهناك مثلاً وثيقة الإعلان عن استقلال الولايات المتحدة أنها لا تتضمن تعريفاً بالحدود الإقليمية). وليس هناك ضرورة أو قانون يلزمنا بذلك وتسا مل لماذا لا نحدد حدود الدولة؟ لأننا لا نعلم إذا كانت الأمم المتحدة مصممة على تنفيذ قرار التقسيم ، فإذا نفذته لن نتحدى الأمم المتحدة ، ولكن إذا ترددت بتنفيذ قرارها وحاربنا العرب فسنفشل خططهم ، ونستولى على الجليل الغربي والطريق إلى القدس وبهذا نضم المنطقتين لدولتنا.

وأثناء التصويت على ذكر الحدود في وثيقة الاستقلال قررت الحكومة المؤقتة بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة عدم التعرض لقضية الحدود.

وقد أكدت العمليات الحربية واحتلال إسرائيل فيما بعد المناطق المخصصة للدولة العربية المقترحة في قرار التقسيم على النوايا التي كانت تراود قادة الحركة الصهيونية في فلسطين ، بخصوص فرض سيادتهم على اكبر جزء ممكن من الأرض وكل ذلك من خلال استغلال الظروف المواتية.

وحال انتخاب الكنيست الأولى بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٤٩م كهيئة تأسيسية قدمت إليها أربعة اقتراحات ، وشرع بالبحث فيها وطال النقاش حول هذا الموضوع ثم أثيرت نقطة هامة مبدئية وهى ما إذا كانت هناك ضرورة للدستور ، أو أن مجموعة القوانين الأساسية تكفى لادارة البلاد ، وعرض الموضوع للتصويت فعارضته كتلتا المتدينين والماباى وشكلتا الأغلبية البرلمانية في الكنيست ، وفى معارضة كتلة الماباى سن الدستور ما يؤكد على رؤيتها بأن الدستور يقيد الدولة في مجالات عديدة ، أما الكتل الصغيرة في الكنيست مثل مابام ، الصهاينة العموميين حيروت ، ماكى فقد أيدت فكرة الدستور بشكل حماسي ، كما انضم إليها فيما بعد كتلة التقدميين (البروغرسيقيم).

أهم النقاط التي أوردها مؤيدو فكرة الدستور :

١ - بموجب وثيقة الإعلان عن قيام إسرائيل أعلن مجلس الدولة المؤقت واستناداً إلى قرار التقسيم حتمية سن دستور للدولة ، إذ أن عدم سنه يعني أن الحكومة التي شكلت بعد الانتخابات تعتبر مؤقتة ، ومن ناحية أخرى أشير وبشكل واضح إلى أن السلطة التشريعية المنتجة تعمل كهيئة تأسيسية واجبها الأساسي تشريع دستور وبعد إنجازها العمل تحل نفسها لينتخب الشعب سلطة تشريعية جديدة حسب الدستور.

٢ - يتضمن الدستور المحافظة على الحريات الأساسية ، وحرية الفرد وصلاحيات السلطة التشريعية ، وعدم السماح للسلطة التنفيذية بالمس بهم بشكل تعسفي ، وذلك على ضوء الصلاحيات المتعددة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية بموجب قوانين الطوارئ الانتدابية ١٩٤٥م فهذه القوانين تمنح الحكومة حق تغيير أو إلغاء قانون ، كما تستطيع حل البرلمان.

٣ - هناك حاجة ماسة لضمان الأسس الديمقراطية التي يجب أن تقوم عليها الدولة ، ومنع أغلبية برلمانية من التحكم بصورة تعسفية بالأقلية البرلمانية لتحقيق مصالح حزبية ضيقة. كما يجب ضمان حقوق دستورية للأقلية كي تعمل من اجل كسب الثقة والنمو لتصبح بالتالي أكثرية. ولا يمكن السماح للأكثرية الحاكمة في وقت معين بقمع واضطهاد أقلية ومصادرة الحريات الأساسية بواسطة إساءة استعمال السلطة.

٤ - أن الخوف من اضطرابات وقلاقل داخلية عقب النقاش حول موضوعات الدستور ، وخاصة المتعلقة بالأمور الدينية لا مبرر له ، فهذه الأمور تصدرت النقاش على قانون الخدمة العسكرية ، وقانون التربية والتعليم ، وقانون الأحوال الشخصية ، وستبقى هذه النقاط مثيرة للجدل في كل وقت يطرح فيه مشروع قانون يمس هذه الأمور لتوافق عليه الكنيست ولهذا فقد اقترح بعض مؤيدي فكرة الدستور أن يتم الفصل بين الدين والدولة نهائياً لتحاشي الاضطرابات والقلاقل.

أما الأسباب التي أوردها معارضو الدستور فهي :

١ - أن اليهود الذين وجدوا في ذلك الوقت في البلاد كانوا يشكلون أقلية ضئيلة من اليهود في العالم ، وبالتالي فمن غير الممكن أن تضع أقلية دستوراً يلزم الأغلبية الساحقة.

٢ - أن الشروط التي أدت إلى إلزامنا بسن دستور قد ألغيت بسبب الظروف التي أعقبت قرار التقسيم ، وان وثيقة الإعلان عن قيام الدولة ليست قانوناً أو وثيقة دستورية (كما

قررت محكمة العدل العليا سنة ١٩٤٨م). ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستخلص منها أي التزام قانوني للدولة كذلك فان الهيئة التأسيسية هي سلطة تشريعية ذات سيادة تامة وقد رفضت إقرار الاقتراح الذي ينص على أن عملها الرئيسي ينحصر في سن دستور الدولة.

٣ - أما ممثل المتدينين فقد علل معارضته لسن الدستور بأن التوراة هي دستور إسرائيل (فهي التي تحدد العلاقة بين الإنسان والمكان ،وتنظم العلاقات بين الشعب والدولة) ، وأي دستور غير التوراة لن يعترف به في مدارسهم. وأثناء التصويت على اقتراح سن دستور الدولة فشل اقتراحاً المعارضة والمتدينين ، وجاء اقتراح الماباى كحل وسط ، إذ نص على أن لجنة الدستور القانون والقضاء التابعة للكنيست تقوم بإعداد مشروع دستور للدولة مؤلف من عدة فصول بحيث يشكل كل فصل قانوناً أساسياً يحدد كيفية النظام ومسؤوليات السلطات المختلفة في الدولة ، وبقيت قضية إقرار الدستور معلقة وجرى العمل بالقوانين الموروثة في عهد الانتداب والعهد العثماني وبعضها ما يزال ساري المفعول حتى الآن.

من الملاحظ أن الموضوع الأساسي والأكثر حساسية وخطورة والذي لم يناقش علناً كان (قضية الحدود) ، (ماهية اليهود). والدستور في أي بلد في العالم يعرف بحدود ذلك البلد ويعبر عن أماني وتطلعات وماهية شعبه.

ولو سن دستور في سنة ١٩٥٠م يحدد حدود الدولة ويعرف من هو اليهودي ؟ لشكل خطراً كبيراً.

فإقرار حدود دستورية ونهائية للدولة يلزم جميع هيئاتها وسلطاتها الحاكمة بقبولها وبذلك يتعذر على هذه السلطات القيام بعمليات عسكرية على حدودها بغية (ضمان سلامة) تلك الحدود كعملية قاديش (حرب سيناء ١٩٥٦م) وعملية الغزو الإنذارى على جنين وقلقيلية في ٣١ مايو ١٩٦٥م وعملية السموع في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦م. كذلك يتعذر على الدولة احتلال (تحرير) مناطق تحاذى حدودها .

(الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وسيناء عام ١٩٦٧م) للمحافظة على تلك الحدود ، وعلى أمن وكيان الدولة فإذا كانت هناك حاجة لذلك فهذا يتم من داخل الحدود ، وليس من خارجها وبالمسافة التي تراها الحكومة مناسبة ، وفى هذه القضية بالذات تختلف الآراء ، فمن رجالات (الدولة) من قال :

(إن هناك حاجة بأن يكون نهر الليطانى الحد الشمالي للدولة ، وهناك من اكتفى بالمطلة ، وهناك من ادعى بأنه بدون نهر الأردن حداً شرقياً لإسرائيل لا يمكن الدفاع عن كيان الدولة ، ومنهم من قال أنه يمكن تعديل الحدود في المنطقة الشرقية). وعدم وجود حدود دستورية للدولة يسهل الكثير من أعمال إسرائيل العسكرية كعملية الليطانى مارس عام ١٩٧٨م وهنا يطرح السؤال التالي نفسه .

أين تقع حدود هذه الدولة التي أعلن عن قيامها سنة ١٩٤٨م بموجب قرار التقسيم هل هي إسرائيل التوراتية ؟

- من النهر إلى البحر ؟
- من العريش إلى الليطانى ؟
- أم من شرم الشيخ إلى المطلة ... ؟.

لقد جاء في وثيقة الإعلان عن قيام الدولة (أنها دولة اليهود في ارض إسرائيل) واصطلاح ارض إسرائيل فضفاض وقابل لكثير من التأويلات.

كذلك فإن التمسك بالدستور ، يفرغ قوانين وأنظمة الطوارئ الانتدابية من محتواها وبذلك يتعذر على السلطة الرسمية التذرع بحجة (أمن الدولة وسلامة المواطنين) بغية مصادرة أو تحديد الحريات الأساسية للمواطنين والأقليات البرلمانية والأقلية العربية في إسرائيل خاصة.

ونأتي إلى النقطة الثانية في تعريف الدستور وهى قضية (ماهية اليهود). إن قضية إيراد تعريف دستوري بماهية اليهود لم تكن لتقل خطورة عن قضية الحدود ، فحول تعريف من هو اليهودي ؟ كادت أن تسقط عدة حكومات وبدا ذلك واضحا أثناء النقاش حول إقرار (قانون العودة):

هل اليهودي هو فقط من ولد لام يهودية ؟

أم أنه كذلك من تهود وليس له دين آخر ؟

وإذا تهود فعلى أية طريقة (المحافظة أو الإصلاحية) ؟

وفى معرض النقاش الحاد حول هذا الموضوع تساءل بعض اليهود من حزب (حيروت) هل إذا تهود ٧٥٠ مليون صيني تحق لهم المواطنة في إسرائيل ؟ (وماذا عن تعريف حقوق المواطنة بالنسبة لعرب فلسطين ؟).

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى انه قد تم تعديل قانون المواطنة بحيث تمنح المواطنة لليهودي الذي ولد في البلاد بموجب قانون العودة. أي أنه يمنح حق المواطنة لأن أحد أجداده قد هاجر في فترة زمنية ما إلى ارض إسرائيل وليس لأنه قد ولد في البلاد.

وحسب القوانين السارية المفعول في البلاد نرى أن بند الجنسية في الهوية لا يستوي أمر اليهودي والعربي مواليد إسرائيل في الجنسية كإسرائيليين ، فالعربي يكتب عربي ... واليهودي يكتب يهودي ... أي أنه لا توجد جنسية موحدة إسرائيلية لجميع مواطني دولة إسرائيل حتى الآن.

وهنا لا بد من الطرح السؤال التالي ... إذا كان اليهودي يمنح حق المواطنة بموجب قانون العودة ... فما هي جنسية العربي الفلسطيني المولود في إسرائيل أو الذي لم يرحل عنها مع الأخذ بعين الاعتبار إنكار السلطات على العرب الموجودين في (الدولة) الهوية الفلسطينية، وأن إسرائيل هي دولة اليهود أينما وجدوا فقط ...؟؟

سلطات الحكم :

إن الحكم في إسرائيل هو من الناحية الشكلية ديمقراطي برلماني ، ويقوم نظرياً على أساس الفصل التام بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

رئيس الدولة :

في الدول ذات الحكم الديمقراطي البرلماني ، يتميز منصب رئيس الدولة بأنه منصب تمثيلي فقط. وفى إسرائيل يشكل هذا المنصب رمز (البعث القومي لليهود في وطنهم) ، وهذا أعلى منصب في الدولة حيث يمثل رئيس الدولة جميع قطاعات الشعب ويعبر عن وحدته ، ويستقي صلاحياته من القانون الأساسي لرئيس الدولة وتنتخبه الكنيست بأكثرية الأصوات لمدة خمس سنوات ، ولا يشترط في المرشح لهذا المنصب أن يكون عضو كنيست أو مواطناً في إسرائيل بل أن يكون يهودياً يلائم هذا المنصب.

أما مهام رئيس الدولة فهي في معظمها تمثيلية ومنها :

١ - يفتتح الجلسة الأولى للكنيست.

٢ - يوقع على المعاهدات التي صادق عليها الكنيست مع الدول الأجنبية.

٣ - يوقع على كل قانون يسنه الكنيست ليصبح ساري المفعول .

٤ - يعين القضاة للمحاكم المدنية بموجب اقتراح لجنة التعيينات وبطلب من وزير العدل ، ويعين القضاة للمحاكم الدينية بموجب اقتراح وزير الأديان ، ويعين قاضياً للمحكمة العسكرية العليا للاستئنافات بموجب توصية رئيس أركان الجيش وبطلب من وزير الدفاع.

٥ - يعين مراقب الدولة بموجب توصية لجنة الكنيست.

٦ - يتمتع بصلاحية إصدار العفو أو التخفيف من الأحكام على المساجين.

٧ - يعتمد السلك الدبلوماسي الإسرائيلي للخارج بعد استشارة الوزير المختص كما يتسلم أوراق اعتماد سفراء وقناصل الدول الأجنبية إلى إسرائيل.

٨ - في حالة استقالة الحكومة يقدم رئيس الحكومة استقالته إلى رئيس الدولة.

٩ - يكلف أحد أعضاء الكنيست بتشكيل حكومة.

لا يستطيع رئيس الدولة تولى أي منصب أخر سوى منصبه إلا بإذن من لجنة الكنيست ، كما أنه لا يستطيع مغادرة البلاد إلا بإذن من الحكومة ، ويتمتع رئيس الدولة بحصانة شاملة تتعلق بقيامه بمهام منصبه وبحياته الخاصة. ولا يمكن محاكمته أثناء توليه منصب الرئاسة وبعدها.

السلطة التشريعية (الكنيست) :

للكنيست نظام خاص بها يدعى (لائحة نظام الكنيست) وهو لا يتميز عن غيره من الأنظمة ، إلا انه نظام أعلى سلطة في البلاد وهو شبه دستور يلزم أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضواً من جهة ويعين أنظمة العمل فيها من جهة أخرى ، ولكي يستطيع الكنيست ممارسة أعماله بصورة ناجحة يجب تأمينه من أي تشويش خارجي على الجلسات والاهتمام بمنع تعرض مبنى الكنيست لضغط أو تهديد الأمر الذي قد يمنعه من المناقشة والبت بشكل موضوعي.

إن قانون حصانة أبنية الكنيست لعام ١٩٥٢م نص على إقامة حرس خاص للكنيست يأتمر بأمر رئيسها ويتمتع بصلاحيات بوليسية داخل مبنى الكنيست والقاعات.

ويتمتع عضو الكنيست بحصانة تهدف إلى منحه الحرية التامة للقيام بمهامه. فهو لا يتحمل مسؤولية جزائية أو حقوقية ويتمتع بحصانة ضد أي عمل قضائي بسبب اقتراع أو إعراب عن رأى شفهياً أو خطياً أو بسبب عمل قام به داخل أو خارج الكنيست إذا كان هذا

في نطاق قيامه بمهمته كعضو للكنيست ، وأكثر من هذا تكفل الحصانة البرلمانية لعضو الكنيست رفع كل القيود عن حرية عمله حتى إذا لم تكن هناك ثمة علاقة مباشرة بين موضوع القيود بين أعماله كعضو كنيست كالحصانة ضد التفتيش والاعتقال وأجراء محاكم جزائية ضده عن عمل ليس ذا صلة بقيامه بمهام منصبه.

نظام الكنيست :

لقد وضع الكنيست نظامه الخاص به والذي يلزم كل عضو، ومن حق الكنيست تعديل هذا النظام أو الإضافة عليه.

ينتخب أعضاء الكنيست رئيساً وهو يدير شؤون الكنيست ويمثله في الخارج ويحافظ على نظام الجلسات. ويكون موكلاً بتنفيذ نظامها وتنفيذ قانون حصانة أبنية الكنيست وحصانة أعضائها. ويشغل رئيس الكنيست منصب رئيس الدولة في حال غيابه أو استقالته أو وفاته.

وهو مسؤول أيضا عن جهاز الكنيست الإداري وتنفيذ ميزانية الكنيست ، وللرئيس نواب يتم انتخابهم من قبل الكنيست بكامل أعضائها ، ويتراوح عددهم ما بين ٢-٨ نواب ، ويشكل الرئيس مع نوابه رئاسة الكنيست ، وتنظر الرئاسة في الشؤون اليومية المتعلقة بأنظمتها وتعيين جدول أعمالها ، وجدول الأعمال اليومي للجلسة العامة يتم تقديمه وإقراره بناء على اقتراحات أعضاء الكنيست.

واجتماع الكنيست بكامل هيئة يسمى الجلسة العامة للكنيست ، وذلك للتمييز بينها وبين جلسات لجان الكنيست التي يشترك فيها عدد محدود من أعضاء الكنيست فقط والأعمال الرئيسية التي تجرى في الجلسات العامة هي الانتخابات على أنواعها. مناقشة عامة تجرى بناء على طلب أعضاء الكنيست وبموافقة رئاسة الكنيست عليها ... قراءة مشاريع القوانين والاقتراع عليها ... استجوابات أعضاء الكنيست للوزراء.

ولا تجرى جميع أعمال الكنيست في جلساتها العامة ، بل تحيل الجلسة العامة مناقشة موضوع ما إلى لجان فرعية يتم انتخاب أعضائها في الجلسة العامة وفى بداية عمل كل كنيست جديد.

وحيث أن الجلسة العامة تشكل منبراً أكبر من أن تستطيع معالجة كل قضية تتطلب المناقشة والبت ، فإن الجلسة العامة للكنيست تعمد إلى إحالة قسم من المناقشات إلى اللجان التي يكون عدد أعضائها قليلاً وتتركز كل منها في مجال معين.

وتكون نسبة القوى للكتل المختلفة في كل لجنة مماثلة بقدر الإمكان لنسبة القوى للكتل المختلفة في الكنيست بكامل هيئاتها. وتكفل كل حكومة لائتلافها أغلبية في اللجان التي تعالج مواضيع حساسة بشكل خاص كلجنة الخارجية والأمن واللجنة المالية.

اللجـــــان :

هناك نوعان من اللجان ، الدائمة وغير الدائمة ، ومدة عمل اللجان الدائمة هي نفس مدة عمل الكنيست. كذلك فإن عدد لجان الكنيست قابل للتغيير بين كنيست وأخرى.

لجان الكنيست الدائمة ومهامها :

لجنة الكنيست :

مهمتها الحفاظ على نظام الكنيست والشؤون التي تتفرع عنها ، كحصانة أعضاء الكنيست والطلبات لتجريدهم منها وتوصيات بشأن تشكيل اللجان الدائمة ، واللجان الخاصة، وتعيين رؤساء لهذه اللجان ، وتحديد مجالات عملها وتنسيقه ، مناقشة شكاوى ضد أعضاء الكنيست ، الاهتمام برواتب أعضاء الكنيست ، مناقشة طلبات وشؤون ليست من اختصاص أية لجنة أخرى أو لم تدرج ضمن مهام اللجان الأخرى.

لجنة المالية :

مهامها المصادقة على ميزانية الدولة والضرائب على أنواعها الجمارك ، القروض ، وشؤون النقد والعملات الأجنبية ، البنوك إيرادات ومصروفات الدولة ، والاتصال بمراقب الدولة.

لجنة الشؤون الاقتصادية :

مهامها المراقبة والمصادقة على الاقتراحات في مجالات التجارة والصناعة ، التموين والتقنين ، الزراعة ، وصيد الأسماك ، والشركات على اختلاف فروعها ، والتنظيمات التعاونية والتصميم ، والتنسيق الاقتصادي ، تطوير امتيازات الدولة والإشراف على أملاكها، وأملاك العرب (الغائبين) ، أملاك يهودية في دول معادية وأملاك يهود ليسوا على قيد الحياة.

لجنة الخارجية والأمن :

مهمتها معالجة سياسة الدولة الخارجية والشؤون العسكرية ، وكل ما يتعلق بها ، وبالأمن.

لجنة الداخلية :

من مهامها مراقبة السلطات المحلية ، التخطيط بناء المدن ، الهجرة ومنح الجنسية ، صحافة واستعلامات طوائف وأديان ومراقبة الشرطة والسجون ، والهيئة العامة.

لجنة العمل والرفاه الاجتماعي :

ومهمتها البت في شؤون العمل ، الصحة ، والشؤون الاجتماعية ، معالجة المصابين بحوادث عمل وغيرها.

لجنة الدستور والقضاء والقانون :

مهمتها البحث والاقتراح في دستور للدولة ووضع صيغة للقوانين الأساسية ، وقوانين وأنظمة القضاء.

لجنة المعارف والثقافة :

مهمتها معالجة أمور الهجرة اليهودية إلى البلاد وطرق استيعاب المهاجرين.

ويحق لكل لجنة دائمة أن تنتخب لجنة فرعية مكونة من اختصاصين وتخولها الصلاحيات اللازمة لتبت في أمور ومواضيع خاصة ، والغرض من اللجان الفرعية القيام بمهام محددة وبشكل موضوعي وعلمي وهذه هي اللجان غير الدائمة.

طريقة انتخابات الكنيست :

تجرى الانتخابات لاختيار أعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ عضواً وفق ثلاثة قوانين هي :

١ - قانون سجل الناخبين لعام ١٩٥٩م.

٢ - قانون انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٩م.

٣ - قانون الانتخابات (طرق الدعاية) لعام ١٩٥٩م.

وقد جرت أول انتخابات للكنيست بعد سبعة اشهر من الإعلان عن قيام إسرائيل في يناير عام ١٩٤٩م.

طريقة الانتخابات :

تتم الانتخابات بطريقة عامة ، قطرية ، مباشرة ، متساوية ، سرية ونسبية (كل ذلك في حدود الفجوات الخطيرة التي يتركها غياب الدستور والتي تعطى قوانين الانتخابات ككل القوانين الإسرائيلية صبغة الأنظمة المؤقتة فقط).

١ - يحق لجميع المواطنين في الدولة ممن بلغوا الثامنة عشرة الاقتراع ولا يجوز حرمان أي قطاع من هذا الحق ، مثل أبناء طوائف وقوميات معينة ، نساء ، أشخاص عديمو الثقافة وما شابه.

٢ - تجرى الانتخابات في جميع أنحاء البلاد في وقت واحد.

٣ - يعين المتخبون مباشرة على ضوء نتائج الاقتراع في الانتخابات (ليس كالانتخابات غير المباشرة في الولايات المتحدة).

٤ - كل مواطن الحق في الإدلاء بصوت واحد فقط وقوة تأثير هذا الصوت على الانتخابات تساوى قوة تأثير صوت كل مواطن آخر.

٥ - تهدف سرية الانتخابات إلى منع أي احتمال لاستخدام الضغط على الناخب بصدد اقتراعه.

٦ - يكون الاقتراع يوم الانتخابات على قوائم مرشحين ، يعينها كل حزب وتحصل كل قائمة مرشحين على نسبة من مقاعد الكنيست تعادل نسبة الأصوات التي منحت لها في الانتخابات.

وتجرى الانتخابات للكنيست مرة كل اربع سنوات ، وهى المدة العادية لعمل الكنيست. إلا أن الكنيست احتفظ لنفسه بحق سن قانون خاص تقرر بموجبه حل نفسه وإجراء الانتخابات قبل إنهاء المدة المقرره ، والمؤسسة المسؤولة عن إجراء الانتخابات في البلاد والمشرفة على سيرها والتي تعلن نتائجها هي (لجنة الانتخابات المركزية) ويرأسها أحد قضاة محكمة العدل العليا ، ويشترك فيها ٣٠ عضواً هم ممثلو كتل الكنسيت ومقابل كل اربع أعضاء كنيست تحصل الكتلة على عضو واحد في لجنة الانتخابات المركزية وتتفرع عن اللجنة المركزية لجان إقليمية وعن الأخيرة تتفرع لجان مراكز اقتراع وبموجب طريقة الانتخابات النسبية المتبعة في إسرائيل يمنح الناخبون أصواتهم لقوائم مرشحين تعينها الأحزاب ويحق لكل مواطن إسرائيلي

بلغ ٢١ سنة يوم تقديم القائمة أن يكون مرشحاً للانتخابات ، ويستثنى من الاشتراك في الترشيح :

١ – رئيس الدولة.

٢ – الحاخامان الكبيران.

٣ – القضاة ماداموا يشغلون مناصبهم.

٤ – قضاة المحاكم الشرعية ماداموا يمارسون مهام مناصبهم.

٥ – مراقب الدولة.

٦ – رئيس أركان الجيش وضباط الجيش ، إلا إذا استقالوا من مناصبهم قبل تاريخ الانتخابات بمائة يوم على الأقل.

٧ – الكهنة ورجال الدين آخرون ما داموا يشغلون مناصبهم لقاء راتب.

٨ – كبار مستخدمي الدولة.

تشترك في توزيع المقاعد في الكنيست قوائم المرشحين التي حصلت على أصوات صحيحة لا يقل عددها عن واحد بالمائة من مجموع الأصوات الصحيحة هذه ما تسمى نسبة المنع (الحد الأدنى) وقائمة المرشحين التي لم تحصل على الأقل على هذه النسبة لا تشترك في توزيع المقاعد.

وتصدر لجنة الانتخابات المركزية بياناً رسمياً ومعتمداً بنتائج الانتخابات وتبلغ المرشحين الفائزين بانتخابهم للكنيست ، وبعد مرور أسبوعين على نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية ، تعقد الكنيست الجلسة الأولى ويفتتحها رئيس الدولة وبغيابه يفتتح الجلسة أكبر أعضاء الكنيست سناً.

السلطة التنفيذية (الحكومة) :

تنبع شرعية الحكومة من الثقة التي توليها إياها السلطة التشريعية (الكنيست) وهذه هي القاعدة الرسمية لمفهوم الديمقراطية البرلمانية وتستقى الحكومة في إسرائيل صلاحياتها من القانون الأساسي للحكومة.

تشكيل الحكومة :

يجتمع رئيس الدولة مع ممثلي جميع الكتل للاستشارة ومن ثم يدعو أحد أعضاء الكنيست الذي غالباً ما يكون رئيس أكبر كتلة برلمانية ، ويلقى عليه مسؤولية تشكيل الحكومة. وبعد أن يفرغ عضو الكنيست من تشكيل حكومته يعرضها على الكنيست كي تنال ثقتها. وتصبح الحكومة شرعية وقانونية إذا نالت ثقة الكنيست بأغلبية ٦١ عضواً. وبعد مرور سبعة أيام من إعلان ثقة الكنيست بالحكومة يتوجب على أعضاء الحكومة المثول أمامها ليؤدى أعضاؤها يمين الولاء للدولة.

ويسرى نظام المسؤولية الجماعية للحكومة أمام الكنيست بمعنى أن كل وزارة تنفذ قرارات الحكومة المختصة في مجال عمل هذه الوزارة ، وسياسة وقرارات الحكومة تلزم جميع أعضائها ، والحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة وجماعية عن أعمال كل عضو من أعضائها أمام الكنيست. كذلك فإن الحكومة مسؤولة بالتركيب الذي أقرته الكنيست وبنفس الوظائف التي عينت عند منح الثقة.

إن الجهود لتشكيل الحكومة تجرى على شكل مشاورات واتفاقات ائتلافية بين الكتلة المكلفة وبقية الكتل البرلمانية المستعدة للاشتراك في تشكيل الحكومة ، ومن اجل الوصول إلى اتفاق ائتلاني يشمل الحد الأدنى من القاعدة البرلمانية التي ستستند إليها الحكومة تحصل هناك تنازلات وتعقد الصفقات من قبل اكبر الكتل وذلك لضمان منح الكنيست ثقتها للحكومة ومن الممكن تفادى هذه العملية فقط في حالة حصول كتلة واحدة على أكثر من (٥٠ بالمائة) من عدد أعضاء الكنيست ، ولا يشترط بأن يكون أعضاء الحكومة أعضاء في الكنيست (ماعدا رئيس الدولة).

إن قضية مراقبة الكنيست لأعمال الحكومة تكون مسألة شكلية في حال حصول الحكومة على ثقة الكنيست وتعنى هذه الثقة أن للحكومة أغلبية برلمانية توافق على سياستها ، وبالتالي فإن مسؤولية الحكومة أمام الكنيست تصبح شكلية وإقرار سياسة الحكومة والموافقة عليها من قبل الكنيست تصبح عملية فنية أوتوماتيكية.

وبإمكان الحكومة العمل بموجب قوانين الطوارئ الانتدابية التي تشكل جزءاً من القانون الإسرائيلي إذا رأت حاجة لذلك فهي تستطيع أن تصادر وتحدد وتقلص الحريات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون ، وتستطيع ضرب أية فئة أو مجموعة أو رابطة أو شخص وتقيدهم كما

تشاء. وباستطاعة الحكومة الإعلان عن رابطة أو حكومة معينة غير قانونية (حركة الأرض عام ١٩٦٥م) وتستطيع الحكومة إغلاق مناطق معينة لتنفيذ سياستها كما حصل في قضية (أقرت وبرعم). وبإمكان الحكومة مصادرة الحقوق الأساسية لأي مواطن ترى في تنقله خطورة على أمنها وكيانها فتفرض عليه الإقامة الجبرية أو تحدد تنقله في البلاد. وهذه النقاط والصلاحيات والممارسات تبرز شكلية الديمقراطية الإسرائيلية. حيث تعمل الحكومة إذا شاءت ومتى شاءت على تطبيق سياستها الخاصة بغض النظر عن مراقبة السلطة التشريعية ، وذلك بموجب قوانين الطوارئ المعمول بها على اعتبار حالة الطوارئ جارية في إسرائيل حتى اليوم.

تقسم الحكومة أعمالها إلى مجالات محددة حيث يتولى كل عضو في الحكومة مجال العمل في حقل معين ، وتختلف المجالات من حكومة لأخرى. ففي تشكيل حكومة التكتل (الليكود) كان هناك (١٥ وزارة) لتصريف شؤون الدولة بينما كان عدد الوزارات في حكومة التجمع (١٩ وزارة) ومن الممكن دمج وزارتين أو اكثر في وزارة واحدة ، ولكن هذا الدمج لا يشمل الوزارات الرئيسية كوزارات الأمن ، الخارجية ، والمالية.

والمهام الرئيسية للوزارات هي :

١ - رئيس الوزراء ونائبه ، ويقوم على سير عمل الحكومة بوزاراتها المختلفة.

٢- وزارة الدفاع ومهمتها المحافظة على (أمن الدولة).

٣- وزارة الخارجية ، تنفذ السياسة الخارجية للحكومة.

٤- وزارة المالية ، إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة.

٥- وزارة الداخلية والشرطة ، معالجة القضايا الداخلية ، كالسلطات المحلية وجميع الخدمات التي تقدمها السلطة للمواطن ، معالجة أمور منح الجنسية (حق المواطنة) تخطيط البناء والمحافظة على فرض سلطة وسيادة القانون في البلاد والمحافظة على الأمن الداخلي.

٦- وزارة العمل والرفاة الاجتماعي ، تؤمن فرص العمل للمواطنين وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين المستحقين.

٧- وزارة الصحة ، تقوم على تقديم الخدمات الصحية للمواطنين مثل ، بناء المستشفيات وفتح العيادات ومراكز الصحة.

٨- وزارة المعارف والثقافة ، تقوم على وضع برامج التدريس في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية ، ومسؤولة عن الإذاعة والتليفزيون والتعليم العالي والمحافظة على التراث ونشره.

٩- وزارة الإسكان ، تعمل على حل أزمة السكن ، وتزويد المواطنين بمساكن لائقة.

١٠- وزارة الطاقة ، تعمل لضمان احتياجات الدولة من الطاقة.

١١- وزارة المواصلات ، مهمتها تنظيم وسائل المواصلات براً وبحراً وجواً داخل وخارج إسرائيل.

١٢- وزارة الزراعة ، وضع الخطط الزراعية ومعالجة مشاكل الزراعة عامة وهناك تداخل بين أعمال وزارة الزراعة والأمن والخارجية إذ تقوم وزارة الزراعة ببناء المستوطنات الجديدة وبشكل عام لها تأثير كبير على السياسة الاستيطانية للحكومة.

١٣- وزارة التجارة والسياحة والصناعة ، ترعى شؤون الصناعة في البلاد وتنظيم العلاقات التجارية بين المواطنين وتجارة الدولة مع الدول الأخرى.

١٤- وزارة العدل ، تحضر اقتراحات قوانين ترغب الحكومة بإقرارها في الكنيست كما أنها مسؤولة عن تزويد السلطة القضائية بجميع احتياجاتها.

١٥- وزارة الأديان ، ترعى الشؤون الدينية لمواطني الدولة والاقليات الدينية المختلفة.

الأدوات التي تملكها السلطة التنفيذية :

بالإضافة إلى موظفي السلطة التنفيذية في جميع المجالات والذين يعملون على عدة مستويات كحلقة وصل بين السلطة التنفيذية والمواطن هناك ثلاثة أجهزة رئيسية تعمل لتنفيذ وخطط الحكومة.

١- الشرطة :

وهى الأداة الرئيسية التي تعمل على مراقبة المواطن ضمن القانون وتعمل على فرض سيادة القانون في الدولة.

٢- الجيش :

يعمل على تنفيذ السياسة الدفاعية للدولة ، وهو غير سياسي ولم يحدث قط أن تدخل الجيش في الشؤون الداخلية للبلاد في حالة حدوث أزمة سياسية.

٣- السلك الدبلوماسي :

ويعمل هذا على تنفيذ وشرح السياسة الخارجية للحكومة وأعضاء هذا السلك مسؤولون مباشرة أمام وزير الخارجية.

السلطة القضائية :

إنها رسمياً سلطة مستقلة تماماً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومهمتها (إحقاق العدالة) في البلاد وفق القوانين التي تشرعها الكنيست ، ولم تحدث تغييرات جذرية عليها عند إقامة (الدولة) بل بقيت كما كان الحال عليه زمن الانتداب البريطاني ، وأثر الإعلان عن قيام إسرائيل ، أقيمت محاكم خاصة مثل محاكم منع التلاعب بالأسعار والسمسرة والمحاكم العسكرية ، ومحاكم التأمين الوطني ، والفصل بين المحاكم المدنية والدينية بقى ساري المفعول منذ عهد الانتداب.

وتقسم سلطة المحاكم المدنية إلى ثلاثة مستويات مستقلة الواحدة عن الأخرى وتملك كل منها حق إصدار الأحكام السارية المفعول :

محكمة الصلح :

تبحث وتبت في القضايا ذات العقوبات الخفيفة والتي لا تتجاوز ٣ سنوات سجن وغرامة بمبلغ ٧٥٠ ألف ليره ، كما تنظر هذه المحاكم في أمور الخلافات حول الأراضي والأملاك عامة ويحكم في هذه المحاكم قاض واحد إلا إذا تطلب الأمر اكثر من ذلك ، ويملك وزير العدل صلاحية إقامة محكمة صلح وتحديد مناطق حكمها.

المحاكم المركزية :

وتمتلك صلاحيات واسعة وتبت في القضايا التي ليست من صلاحيات محكمة الصلح البت بخصوصها ، كالقضايا المدنية والجنائية ، وتنظر في استئنافات على قرارات محاكم الصلح وتملك صلاحية إصدار العقوبات القصوى المسموحة بالقانون كالسجن المؤبد والغرامات العالية ، ويحكم في هذه المحاكم قاض واحد إلا إذا تطلب الأمر اكثر من ذلك للبت في القضايا المطروحة ويملك وزير العدل صلاحية تشكيل مثل هذه المحاكم وتحديد مناطق عملها.

المحكمة العليا :

وتصدر أحكامها لجميع المواطنين ، ولا تبحث في القضايا المدنية أو الجنائية. وحين انعقاد المحكمة كمحكمة عدل عليا فإنها تنظر في طلبات ليس من صلاحيات أي محكمة أخرى البت

بخصوصها حيث ترى المحكمة أن قراراتها تدعم إحقاق العدالة في هذا المجال ، وتنظر المحكمة العليا في الاستئنافات على قرارات المحاكم المركزية ، وتصدر لمؤسسات الدولة وللسلطة التنفيذية والسلطات المحلية ولأشخاص يشغلون مناصب عامة أوامر (افعل أو لا تفعل) ، كما أن لها الحق في إبداء رأيها حول موضوع إذا رأت في ذلك عدم ضماناً لمنع التصرفات التعسفية للسلطة التنفيذية ضد المواطن ، وفى حالة عدم تغطية القوانين لمشاكل معينة تستطيع المحكمة أن تحكم حسب ما ترتئيه مناسباً وعادلاً ، وهذه تسمى سابقة ولها منزلة قانون ما دام لم يقر قانون بهذا الخصوص ، ولمحكمة العدل العليا صلاحية إصدار أوامر بفتح ملفات كان قد صدر فيها حكم نهائي. وكذلك فإن قرارات محكمة العدل العليا نهائية ولا يمكن استئنافها. وإذا كانت هذه هي الصلاحيات المخولة لمحكمة العدل العليا وفق القانون الأساسي للمحاكم ، فإنه من الناحية العملية هناك تحفظات كثيرة وتحديد لصلاحيات المحكمة وخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الصبغة السياسية والأمنية حيث يتم تقييد صلاحيات المحكمة بموجب قوانين الطوارئ الانتدابية. وعلى المحكمة أن تقبل الادعاءات بأن نشاط أي شخص أو فئة يشكل خطراً على أمن الدولة ، ولا يحق للمحكمة التحقيق في صحة الادعاء. وأكثر من ذلك فإن الادعاء العسكري كان يكتفي بالقول في بعض القضايا أنه بحسب (حاسة الشم) عنده فإن فلاناً يشكل خطراً على أمن الدولة ، وفى هذه الحالة تقبل ادعاءات ممثل السلطة الرسمية كحقائق لا جدال فيها. ولا يختلف الأمر عندما تبحث هذه المحكمة في التماس حركة سياسية لإحقاق العدالة وإعطائها الفرصة والحرية الأساسية في التنظيم ، فحركة الأرض وافقت على العمل ضمن الظروف السياسية الخاصة في الدولة ، وقررت أن تشترك في الانتخابات للكنيست عام ١٩٦٥م ، وقد مانعت لجنة الانتخابات المركزية تسجيل قائمة مرشحيها لأن لجنة الانتخابات ادعت بأن حركة الأرض لا تقبل ولا تعترف بكيان الدولة. وقد صادقت محكمة العدل العليا على قرار لجنة الانتخابات المركزية لهذا السبب ولأسباب أخرى.

وحتى في حالة إصدار الحكم بحق السلطة الحاكمة (الحكومة) كما حدث في قضية (أقرت وبرعم) فتستطيع الحكومة وبموجب قوانين الطوارئ المذكورة أن تمنع تنفيذ قرارات المحكمة. ولهذا كله يمكن القول أن مسألة أمن الدولة وسلامة المواطنين أصبحت (البقرة المقدسة) التي لا يمكن الاقتراب منها وأن الحكومة تستطيع في غياب الدستور أن تتصرف كما تريد فيما يتعلق بالحريات الأساسية للمواطن. وكذلك فيما يتعلق (بحدود الدولة) كما

أن عملية مراقبة أعمال الحكومة في الكنسيت تتحول إلى الأقلية البرلمانية التي لا تستطيع عملياً سوى الاعتراض وهى قليلاً ما تفعل ذلك فيما يخص شؤون الأمن باستثناء الموضوعات التي يغلب عليها طابع المناورات السياسية وللاستهلاك المحلى كقضية (ايلون موريه).

محاكم العمل :

هي محاكم مدنية تتلخص صلاحيتها في مجال القضايا الخاصة بالعمل والناشئة عن الخلافات بين العمال وأرباب العمل ، وقراراتها شرعية وملزمة ، وبالإمكان الاستئناف عليها إلى المحاكم القضائية المدنية.

محاكم البلدية :

وهي محاكم مدنية وتنظر في المخالفات التي يرتكبها المواطنون ضد الأنظمة البلدية المحلية، وهذه الأنظمة تصدرها كل سلطة محلية أو مجلس إقليمي ، وهى بمثابة قوانين مساعدة هدفها تسهيل إدارة الأعمال الداخلية وتقديم الخدمات للمواطنين ، وتعمل هذه المحاكم بموجب القوانين التي تقرها السلطة التشريعية.

المحاكم الدينية :

نظراً لتعدد المعتقدات والأديان في إسرائيل فهناك محاكم خاصة بكل طائفة دينية ، وصلاحياتها تتمثل بالبت في القضايا الشخصية ، كالزواج والطلاق والإرث والتبني وما شابه، وتستمد هذه المحاكم قوانينها من التعاليم الدينية لكل طائفة.

المحاكم العسكرية :

تقسم إلى قسمين :

- المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش.
- محاكم عسكرية عامة.

المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش :

ومهمتها النظر في المخالفات التي يرتكبها الجنود أثناء فترة خدمتهم العسكرية ، وتستمد صلاحياتها من القانون الأساسي للجيش وتصدر أحكامها استناداً إلى القوانين المشرعة والأنظمة الداخلية الخاصة بالجيش ، وهذه المحاكم لا تختلف عن أي محكمة مدنية سوى أن

قضاتها من رجال الجيش ، ويتمتع رئيس أركان الجيش بصلاحية العفو أو التخفيف من العقوبة المفروضة على المحكومين في مثل هذه المحاكم.

المحاكم العسكرية العامة :

وتقوم على أساس قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥م ويملك صلاحية تشكيل هذه المحاكم وتعيين قضاتها رئيس أركان الجيش وتنظر هذه المحاكم في شؤون (المخالفات الأمنية) التي يرتكبها السكان في المناطق المحتلة وتصدر هذه المحاكم قراراتها بموجب القانون الإسرائيلي ... !!

مراقب الدولة :

يعينه رئيس الدولة بموجب توصية لجنة الكنيست لمدة خمس سنوات ويتمتع بصلاحيات واسعة مستقلة ، ويحظر عليه وعلى العاملين تحت أمرته العمل في المجال الاقتصادي أو السياسي أو اشغال أي منصب آخر عدا مناصبهم. والعاملون في سلطة مراقب الدولة خاضعون للمراقب فقط ومباشرة. وهو الذي يستطيع إقالتهم.

ويخضع لمراقب الدولة :

١- كل مكتب حكومي.

٢- كل مصنع أو مؤسسة تخص الدولة.

٣- كل موظف يدير أملاك الدولة أو يراقبها.

٤- كل سلطة محلية.

٥- كل مؤسسة أو صندوق أو مصنع تشترك الحكومة في إدارته أو تدعمه اقتصادياً مباشرة أو غير مباشرة.

ولتسهيل عمل مراقب الدولة يفرض القانون على الخاضعين تقديم تقرير سنوى حول ميزانياتهم مصحوباً بمستندات لمراقب الدولة ، ويملك الحق لدعوة أي شخص للتحقيق معه ، وطلب أي مستند يراه ضرورياً لإنجاز عمله.

وإذا دلت الرقابة على قصور أو عجز يمكن تفسير أو تعديل الميزانية. وفى حالة الشك بحدوث أعمال جنائية يطرح مراقب الدولة الموضوع للبت به أمام المستشار القضائي للحكومة أو لجنة المالية التابعة للكنيست (وإذا لم يتم الاستجابة لنقد مراقب الدولة وتصحح

ميزانياتها بما يتوافق واقتراحاته يجب عليه لفت نظر الكنيست إلى هذه الملاحظات من خلال تقريره السنوي).

كذلك فإن نتائج مراقبة الميزانيات السنوية للوزارات والمصانع والمؤسسات تلخص في تقرير مراقب الدولة السنوي. الذي يقدمه لوزير المالية والأخير يعطى ملاحظاته حول التقرير وبعدها يطرح أمام لجنة المالية التابعة للكنيست وبدورها تبحثه وتحوله للجلسة العامة للكنيست للمصادقة عليه.

ونظراً (لاحتياجات الدولة الأمنية) ، تستطيع لجنة المالية بعد استشارة مراقب الدولة عدم طرح فقرة أو فصل من التقرير أمام الجلسة العامة ، وينظر لهذه الفقرة أو الفصل على انه صودق عليها من قبل الجلسة العامة.

الأحزاب الإسرائيلية :

تمتد جذور الأحزاب الإسرائيلية إلى ما قبل الإعلان عن قيام (دولة إسرائيل) ككيان سياسي مستقل ، وقد ظهرت هذه الأحزاب على شكل حركات ومجموعات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وانتظمت في العقد الثالث بشكل أحزاب.

إن الشروط العامة أو الظروف الأساسية لقيام الأحزاب ، أيا كانت تتطلب أرضية وبيئة مشتركة ، ومصالح واقعية عينية أو مبادئ مشتركة لجماعة. والحزب رسمياً يمارس ضغوطاً لتحقيق مصالحه أو مبادئه من خلال سلطة تشريعية.

وعليه فهناك تحفظ من النظر إلى الأحزاب الصهيونية على أنها أحزاب بالمفهوم العلمي والتنظيمي ، فالواقع انه لم تكن هناك أرضية وبيئة مشتركة لهذه الأحزاب.

إن المبدأ المشترك والوحيد الذي قامت عليه جميع هذه الأحزاب الصهيونية ، اعتمد على علاقة غيبية (بصهيون). ونادى بإعادة بناء كيان أسطوري لمملكة اليهود في (أرض إسرائيل) وهذا المبدأ تغذى وبشكل أساسي من تعاليم التوراة (أي التعاليم الدينية).

وأكثر من ذلك فإنه من الناحية العملية لم يكن هناك الإطار العام الذي يحتوى هذه الأحزاب بل على العكس فقد عملت الأحزاب بدورها على قيام (بناء) هذا الإطار (الذي هو الدولة).

من هنا نستطيع القول أن الأحزاب الصهيونية ما قبل الإعلان عن قيام (دولة إسرائيل) كانت أحزاباً فوقية ، تميزت مفاهيمها ونشاطاتها بالتناقضات الكثيرة بسبب افتقادها لأرضية طبيعية تنمو عليها. فبعض الأحزاب الصهيونية سعت إلى تحقيق (مجتمع اشتراكي في فلسطين) وذلك عن طريق (إنقاذ ارض الوطن من أيدي الغرباء) أي أن الاشتراكية والعدالة أصلاً (بمفهوم هذه الأحزاب) مبنية على سلب (شراء) الأراضي ، وبشتى الطرق والضغوط. ومشروع بناء المجتمع الاشتراكي اليهودي يحتاج إلى طاقة بشرية ، ولهذا يجب تعزيزه بواسطة هجرة شعبية يهودية هدفها الاستيطان واحتلال قطاعات العمل المختلفة.

وقد كفلت الحركة الصهيونية لليهود بناء اشتراكية كولونياليه في فلسطين وسعت إلى إبعاد العربي عن ثلاث قطاعات أساسية وضرورية لوجود ولقيام أي كيان ، الأرض ... العمل ... والإنسان/فيلق العمل.

ودعت الأحزاب الصهيونية (قبل قيام إسرائيل) وبخاصة الحركة العاملة إلى بناء المجتمع الاشتراكي ، مجتمع الحرية والعدالة والمساواة. وهذا المجتمع استبعد (وبشكل طبيعي نابع عن مفاهيمه) الإنسان العربي واقتصرت مسميات العدالة والحرية والمساواة على اليهودي في مجتمعه.

وعند قيام (الدولة) ككيان سياسي غير دستوري بقيت الأحزاب الصهيونية الإسرائيلية تتخبط في متاهات كثيرة. فكل حزب يفسر ويعلل المصطلحات الفضفاضة التي استعملتها الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة بما يتلاءم ومواقفه وأهدافه فبعض هذه الأحزاب اقترح حدوداً للدولة القائمة وحاول جاهداً إبراز الهدف الأساسي للصهيونية على انه الحفاظ على (أمن إسرائيل) فقط ... ومن هذا المنطلق يسخر المفهوم الاشتراكي لهذه الأحزاب لخدمة الأمن بإقامة كيبوتسات (قرى تعاونية) في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م كجدار أمني. وهكذا تبقى الأحزاب الصهيونية تدور في حلقة الأمن المفرغة ، التي تبدأ بكبت الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في شتى المجالات ، وتنتهي بتوسيع رقعة الدولة عن طريق احتلال واستيطان مناطق أخرى.

يقوم النظام الحزبي في إسرائيل على التعددية المرتبطة بالانتخاب القائم على طريقة التمثيل النسبي التي تحتم قيام ائتلافات الأمر الذي تسبب في أزمات وزارية كثيرة ، وهي الطريقة التي تتيح وجود تعدد الأحزاب كما أن هذه التعددية تكمن خلفيتها في البيئة

الاجتماعية المعقدة للدولة وقد شهدت الخريطة الحزبية في إسرائيل الكثير من الاندماجات والانشقاقات ويعزى ذلك إلى تعدد الاتجاهات والأيدلوجيات والقيادات النابعة من تعدد الطوائف اليهودية من ناحية (الجنسية ، المنشأ ، اللغة ، العادات ، التقاليد) حيث أن الهجرات اليهودية حملت إلى إسرائيل طوائف يهودية ذات ثقافات وتوجهات عديدة لا نظير لها في الدول الأخرى ومن هنا جاءت خصوصية النظام الحزبي في إسرائيل من حيث النهج والبيئة.

ويمكن التمييز بين ستة ملامح يتميز بها النظام الحزبي في إسرائيل :

١- التعددية : حيث يخوض انتخابات الكنيست ما لا يقل عن سبعة عشر حزباً ولكن رغم هذه التعددية هناك إجماع من جميع الأحزاب على وجود الدولة ويتفق في معظمها باستثناء الأحزاب الدينية المتزمتة على الأفكار الصهيونية.

٢- تمارس الأحزاب الإسرائيلية نشاطاً اقتصادياً وثقافياً : متخطية بذلك الدور الحزبي ويرجع السبب في ذلك أن الهدف الأول لهذه الأحزاب كان خلق كيان سياسي سبقته معظمها في المنشأة حيث أن جزء من هذه الأحزاب نشأ في فترة ما قبل قيام الدولة أو في المنظمة الصهيونية العالمية وينعكس هذا في أيدلوجيتها ونظرتها التاريخية وينعكس هذا على جميع الأحزاب سواء كانت يسارية أو يمينية ، علمانية أو دينية.

٣- الغالبية العظمى من الأحزاب الإسرائيلية تعتنق الصهيونية كمذهب سياسي : الأمر الذي يتنامى معه مفهوم الحزب السياسي كما هو متعارف عليه من ناحية وتزول معه أسطورة تعددية الأحزاب في إسرائيل كواجهة للديمقراطية من ناحية أخرى.

٤- تتولى الأحزاب في إسرائيل اختيار مرشحيها للكنيست : وترتيبهم في قائمة المرشحين ويعتبر العضو الذي يتم انتخابه ضمن قائمة الحزب ممثلاً للحزب في الكنيست وفى حالة شغر منصبه بسبب الاستقالة أو الوفاة يقوم الحزب بإحلال شخص بدلاً منه طبقا للترتيب في قائمة مرشحي الحزب.

٥- تعود نشأة معظم الأحزاب الإسرائيلية إلى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وبعضها نشأ في دول أوروبا الشرقية في إطار المنظمة الصهيونية العالمية ولكن هناك أحزاب ظهرت في فترات لاحقة وهى تعكس أو عكست تطورات أمنية في المجتمع وفى السياسة الإسرائيلية.

٦- تعكس الأحزاب الإسرائيلية تعدديه المجتمع الإسرائيلي وما تحمله بنيته من تناقضات سياسية واجتماعية ودينية وعلى ذلك فإنه لا يمكن التمييز بينها للانتماء الأيدلوجي.

يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية إلى ثلاث تيارات أساسية هي (اليسار ، الوسط ، اليمين) كما يلي :

اليســـــار :

يشمل تيار اليسار ، الحركات ثم الأحزاب الصهيونية الاشتراكية مثل (بوعلي تصيون) عمال صهيون ، (هبوعيل هتصاعير) العامل الشاب ، وقد تنظمت حركة العمل الصهيونية في فلسطين بتأسيس (أحدوب هعفوداه) سنة ١٩١٩م التي شكلت مع روافد أخرى النواة الأساسية لحزب (الماباى) حزب عمال ارض إسرائيل التاريخي والذي نعرفه اليوم. وبعد انقسامات وائتلافات عديدة باسم (المعراخ التجمع).

أن تيار اليسار يتخبط في تناقضات تنبع أصلاً من برنامج إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وما زال يحاول الخروج من هذه التناقضات ، فمن ناحية يطرح اقتراحاته التي تأتى فوقيه كدمج العرب في الدولة كمواطنين متساوي الحقوق ، ومن ناحية أخرى يتابع عملياً السياسة التي تقوم على تشجيع الهجرة واستيعابها وبناء المستوطنات (الأمنية) الضرورية للحفاظ على أمن إسرائيل ويقوم بأي عمل آخر لدعم هذا الأمن.

وتكمن التناقضات الأساسية في مفاهيم الحركة العمالية في محاولة التوفيق بين نقيضين أصلاً. فهي قبل قيام الدولة دعت إلى بناء المجتمع الاشتراكي العادل لليهود فقط ، ومن ناحية ثانية كان عليها معالجة (قضية الوجود العربي) في فلسطين. وهى للأمن وبين (قضية الوجود العربي الفلسطيني) في إسرائيل فمن الناحية الشكلية تضمن مثلاً بعض المقاعد في الكنيست لنواب عرب تابعين وموالين لها وكأنهم يمثلون عرب البلاد في سلطتها التشريعية ومن ناحية أخرى لا تزال (الرابطة الزراعية) نقابة المستوطنات والمزارعين اليهود والتي تسيطر عليها الحركة العمالية مغلقة أمام انضمام المزارعين العرب إليها.

الوســـــط :

يشمل الحزب الديني القومي ، المفدال ، والليبراليين ، أو أي تشكيل مركزي آخر. المفدال (الحزب الديني القومي) هو حزب ديني تنحصر أهدافه في المحافظة على الطابع الديني

للدولة. وقد مارس ضغوطاً مكثفة في هذا المجال ولجح في إقرار قوانين ذات صبغة دينية يراها ضرورية للحفاظ على ذلك الطابع الديني ، من منطلق أن الرابطة الوحيدة والرئيسية التي استطاعت أن تكتل الشعب وتحقق حلمه بإعادة (وطنه القومي) كانت التوراة وتعاليمها.

وللمفدال قاعدة انتخابية ثابتة ويفاوض للدخول في ائتلافات حكومية مع اليسار واليمين دون أن يؤثر ذلك على وحدته.

وهناك مكان لحزب مركزي شغله سابقاً حزب الليبراليين وشغله في الكنيست التاسعة (داش) الحركة الديمقراطية للتغيير. لقد تميز التيار المركزي اللاديني عامة بإنشقاقات وانحرافات يمينا ويساراً ففي انتخابات ١٩٦١م حصل الليبراليون على ١٧ مقعداً في الكنيست وعند إقامة جاحال (كتلة اليمين) ، حيروت الليبراليون ، انشق الليبراليون وانضم قسم منهم لجاحال وأقام القسم الآخر كتلة (الأحرار المستقلون) ، وحصلت (داش) الحركة الديمقراطية للتغيير على ١٥ مقعداً في الكنيست التاسعة ، غير أنها انشقت على نفسها عدة مرات حتى بقى تحت هذا الاسم عضوان في الكنيست ثم أعلنت الحركة في مطلع عام ١٩٨١م عن حل نفسها.

اليمين :

تظهر حركة حيروت بائتلافات مختلفة كان آخرها الليكود (التكتل) الذي صعد إلى الحكم لأول مرة منذ قيام إسرائيل عام ١٩٧٧م بزعامة مناحيم بيجن.

ولقد جاهر اليمين الصهيوني منذ نشأته وعلى لسان اكبر زعمائه جابوتنسكي بأنه لا مجال للتردد ورفع الشعارات البراقة حول الاشتراكية والاخوة والإنسانية وأنه يجب تنفيذ الحكم الصهيوني بإقامة دولة اليهود حتى بالقوة.

وتأتي ممارسات تلامذة جابوتنسكي (كمناحم بيجن) لتؤكد على عدم التردد هذا ، وعلى وضوح رؤيتهم في هذا المجال ، فهي لا تتراجع مثلاً عن سن قانون أراضي البدو في النقب بينما قد يرى (المعراخ) وحركة العمل أن هناك طريقة أفضل ، أو وقت أنسب لسن مثل هذا القانون. والليكود لا يرى حرجاً بالعمل مجدداً بقوانين الطوارئ الانتدابية فيفرض الإقامات الجبرية على المواطنين ، بينما قد يرى المعراخ باستعمالها المكثف مشكلة دعائية.

ويمنع اليمين الصهيوني عقد الاجتماعات الشعبية وذلك للحفاظ على (أمن الدولة) وقد يرى المعراخ بالترغيب والترهيب معا طريقة أفضل لمعالجة محاولات التذمر والتغيير هذه.

وعملياً تجمع جميع الأحزاب (اليسار ، الوسط ، اليمين) وتنطلق من مقولة كون الحركة الصهيونية حركة تحرر قومي نجحت في بعث القومية اليهودية في كيان سياسي هو دولة إسرائيل ، وأنه يجب العمل على دعم هذا الكيان عن طريق تكثيف الهجرة واستيعاب المهاجرين والمحافظة على (أرض الوطن) من (تعدى واستيلاء الغرباء) عليها. ويجب العمل وبجميع الوسائل وعلى كافة المستويات للمحافظة على أمن هذا الكيان ، وحتى الآن لم يحدد أي حزب من هذه الأحزاب ماهية هذا الأمن وأين ينتهي بحيث تشكل هذه القضية حقلاً واسعاً للمناورات وخاصة الانتخابية منها.

وتجمع الأجسام السياسية القائمة حالياً في إسرائيل ، بما فيها بعض الحركات اليسارية والكتل البرلمانية الصغيرة التي تعتبر كجناح يساري للحركة العاملة (شيلى) على قبولها المبدئي للصهيونية (يستثنى من هذه راكاح الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي يجاهر بعدائه للصهيونية).

وبإلقاء نظرة عابرة على جميع الأحزاب والحركات الصهيونية ترى أن هذه الأحزاب والحركات تتحرك باتجاه اليمين أكثر فأكثر. بما في ذلك اليسار الصهيوني. وذلك نابع من اعتناقهم للفكر الصهيوني ومحاولاتهم فرض وتجسيد مبادئها.

ومن هنا يتضح عدم قدرة هذه الأحزاب والحركات على التحرك باتجاه طرح الحلول المعتدلة بشأن النزاع العربي الإسرائيلي. أو تلك الحلول التي تأتى للتضييق على تجسيد الحلم الصهيوني الذي بدونه تفقد إسرائيل مقوماتها الأساسية.

أولاً : الأحزاب العمالية :

تعتبر الأحزاب العمالية من اكبر الأحزاب التي حكمت إسرائيل قرابة الثلاثين عاماً من خلال ١٩ حكومة بدءاً من بن جوريون ونهاية بإسحق رابين.

ويمثل حزب الماباى أي (حزب عمال ارض إسرائيل) ، وحزب أحدوت هعفوداه أي (حزب اتحاد العمال) ، وحزب رافى أي (حزب قائمة العمال الإسرائيلية) الدعائم الأساسية للأحزاب العمالية في إسرائيل ، وقد تجمعت الأحزاب الثلاثة الأولى في ١٩٦٨م مكونة (حزب

عمال إسرائيل ، وفى ١٩٦٩/١/٢٠م انضم المابام إلى هذا الحزب مكونين ما تعارف عليه حتى الآن باسم المعراخ أو التجمع العمالي) ويرأس هذا التجمع شمعون بيريز.

وللمعراخ خط سياسي انعكس جانباً منه على برنامجه الانتخابي الأخير ومن أهم أهدافه :

تجميع الشعب اليهودي في بلده (إسرائيل) واقامة مجتمع عمالي حر في إسرائيل والسعى من اجل تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية على هدى تراث الشعب اليهودي مثل الصهيونية والاشتراكية وقيم حركة العمل والمحافظة على حرية الفكر والتعبير والمناقشة ووحدة العمل والتنفيذ وقبول سياسة الأكثرية والنهج الديمقراطي في اتخاذ القرارات والسعى لضم جميع الأحزاب العمالية والجماعات والأفراد الذين يلتزمون بمبادئ الحزب.

السلام الحقيقي بين إسرائيل وجيرانها بالحرص الدائم على أمن إسرائيل وإبعاد كل خطر يهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدة أراضيها ودعم مكانة إسرائيل في العالم وكسب الأصدقاء بين دول العالم وشعوبها وتطلع حزب العمل إلى أن تظل إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية يشكل اليهود فيها أكثرية كبيرة ومستقرة مع وجود مساواة في الحقوق بين مواطنيها اليهود وغير اليهود.

الدعوة إلى بناء مستوطنات جديدة بالأرض المحتلة.

تأمين مبدأ حرية اختيار الفلسطينيين لمن يحكمهم.

الدعوة إلى ترك الضفة وغزة للعرب طالما أن ١-٢ مليون فلسطيني يرفضون التعايش مع إسرائيل.

التأكيد على أن البديل الوحيد لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام هو تحقيق الخيار الأردني (تكوين حكومة فلسطينية - أردنية مشتركة تحت رئاسة ملك الأردن).

وبمقارنة أهداف هذا البرنامج مع الخط السياسي المتشدد للحزب يمكن القول بأن مرونة أهداف البرنامج ترجع إلى أنها وسيلة لكسب اكبر قدر من الأصوات في المعركة الانتخابية. ومن هنا نجد ضرورة إلقاء الضوء على نشأة وتطور الأحزاب العمالية المكونة لتجمع المعراخ.

حزب المعراخ (التجمع) :

يشكل حزب المعراخ (التجمع) تيار اليسار في الحركة الصهيونية باعتباره تجمعاً عمالياً تمتد جذوره إلى حركات ومجموعات عمالية اشتراكية نشأت في أوروبا وفلسطين في بداية هذا

القرن ، وقد شهد هذا الحزب في بداية تطوره انقسامات وائتلافات عديدة ولكنها انحصرت في مجال التكتيك الأفضل لاقامة (الوطن القومي) والمحافظة على المصالح العمالية اليهودية والعمل على بناء المجتمع الاشتراكي لليهود في فلسطين.

أن جذور المعراخ (التجمع) الذي ظهر على مسرح الحياة السياسية في إسرائيل رسمياً عام ١٩٦٩م ، والذي يتكون من اتحاد حزبين رئيسيين من الأحزاب العمالية الصهيونية هما حزب العمل الإسرائيلي وحزب العمال الموحد (مابام) تعود في الحقيقة إلى عام ١٩١٩م.

ونحاول العودة إلى المنبع أي إلى الجذور التاريخية للمعراخ ، لقد شهدت الحركة العمالية اليهودية أول ائتلاف واسع لها في فبراير ١٩١٩م في بتاح تكفا حيث تأسست (أحدوت هعفوداه) الاتحاد الصهيوني الاشتراكي لعمال ارض إسرائيل ، وذلك عن طريق توحيد حزب(١) عمال صهيون (وأهم رجالاته دافيد بن جوريون واتسحق بن تسفى) وعمال غير حزبين في القطاع الصهيوني بقيادة اسحق طبنكين بيرل كاتسنلون ، ودافيد ريز.

ورفضت أحدوت هعفوداه آنذاك أن تحمل صبغة حزبية وذلك لتحقيق تطلعاتها كرابطة لكافة العمال بغض النظر عن وجهة نظرها (الأيدلوجية الفلسفية والدينية). ولكن المهم أن يكونوا صهيونيين.

وقد أقرت (أحدوت هعفوداه) في برنامجها (أنها رابطة لطبقة العاملين من اجل فعاليات اقتصادية واجتماعية وسياسية تعمل على تنظيم وتوفير العمل لليهود ، ونشر الثقافة والتربية واقامة مراكز لاستيعاب المهاجرين وصندوق المرضى وبنك للعمال ومراكز ثقافية وتربوية ، وصحف ودار نشر).

وفى برنامجها السياسي وردت عبارة (إقامة دولة يهودية في ارض إسرائيل) ، كما دعت إلى قيام منظمة عمالية عامة لتقاسمها مسؤولية تلك المهام ، ويستدل من هذا البرنامج أن (أحدوت هعفوداه) حاولت بنشاطاتها المختلفة أن تغطى جميع المجالات والتي رسمياً كان من المفروض أن تخضع للسلطة التنفيذية المدنية (الحكومة).

ويلاحظ أن جميع الحركات الصهيونية آنذاك قد حاولت ببرامجها الشاملة تغطية الفجوة الناجمة عن غياب سلطة شرعية عليا أو (حكومة قومية) ترعى أبناء الوطن القومي وخلق الأطر الشاملة والتي سميت أحزاباً لتكون البديل المؤقت للدولة المنوي إقامتها ، وغياب مثل

تلك السلطة التنفيذية المدنية في فلسطين طيلة فترة الانتداب نبع في الأساس وواكب إصرار سلطات الانتداب على إنكار حق الشعب الفلسطيني في السيادة على وطنه ، الأمر الذي دفع الأحزاب الصهيونية إلى الانتظام لسد ذلك الفراغ بموجب وعد بلفور.

ولم تر أحدوت هعفوداه في الوجود الوطني العربي في فلسطين قضية أساسية بإقرارها (نعم أن ارض إسرائيل غير خاليه من السكان ولكن معظم أراضيها خرا ، والعرب لا يملكون القدرة على تطويرها).

كما أنها عارضت فيما بعد سلخ الضفة الغربية عن ارض إسرائيل وإغلاقها بوجه المستوطنين اليهود (إذ انه لا يجوز أخلاقياً للعرب أو غيرهم عدم إعطاء أراض جرداء لأناس محتاجين ومستعدين لإحيائها) ، وقد فسرت أحدوت هعفوداه رفض العرب للمشروع الصهيوني على انه (نتيجة تحريض القادة والأفندية العرب وذلك لتخوفيهم من التأثير الإيجابي للصهيونية على الفلاحين والكادحين العرب) ، وحتى أحداث ١٩٢٩م لم يعتقد قادة أحدوت هعفوداه بوجود تناقض أساسي بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية العربية في فلسطين ، بل ذهبوا إلى القول بوجود قاعدة مشتركة للعامل اليهودي والفلاح العربي (كما أن التضامن الطبقي كمصلحة مشتركة لكادحى الشعبين) يشكل القاعدة الأساسية للتفاهم والمصالحة بين العرب واليهود.

ويذكر في هذا المجال انه عند إقامة الهستدروت كجسم نقابي (الذي لأحدوت هعفوداه فيه تأثير كبير) فإن هذا الحزب لم يدعو بسبب مفاهيمه الخاصة حول القاعدة المشتركة (لكادحى الشعبين) بتنظيم العامل والفلاح العربي في صفوف الهستدروت باعتبارها منظمة نقابية للكادحين.

والحقيقة أن الهستدروت هدفت أصلاً لتكون منظمة صهيونية تخدم بناء (الوطن القومي) في جميع المجالات بما فيها العسكرية وان كان توجهها أحياناً نحو القضايا الاجتماعية (يغلف) بتعابير نقابية.

وفى يناير عام ١٩٣٠م اتحدت حركة أحدوت هعفوداه مع (هبوعيل هتصاعير) أي العامل الشاب في حزب صهيوني اشتراكي واحد يحمل اسم (الماباى) أي حزب عمال ارض إسرائيل.

وقد تمتع هذا الحزب بأغلبية ساحقة في الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود في ارض إسرائيل) واستطاع السيطرة على المنطقة الصهيونية العالمية ، وعلى أكبر المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين (الهاجاناه) ، ومن خلال مراكز القوى هذه استطاع الماباى توجيه وقيادة نشاطات الحركة الصهيونية في الاتجاه الذي أرتاه (لبناء الوطن القومي) وفيما بعد كان له تأثير كبير على سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية.

هذا وقد حدد الحزب أهدافه في برنامجه المصادق عليه في المؤتمر التأسيسي على النحو التالي :

(التفاني في بعث شعب إسرائيل على أرضه كشعب عامل متحرر ومتساوي الحقوق ، ويضرب جذوره في جميع المجالات الزراعية والصناعية ويطور ثقافته وتراثه العبري ، ويتلاءم مع الطبقة العمالية العالمية في نضالها لإلغاء العبودية الطبقية والاضطهاد الاجتماعي بجميع أشكاله ويعمل على نقل الملكية على المصادر الطبيعية ووسائل الإنتاج إلى سيادة القطاع العام ، ولإقامة مجتمع العمل والمساواة والحرية). وهذا المجتمع الموقوف على اليهود في ارض إسرائيل ولا يهم أن يقوم على أساس هضم حقوق شعب آخر يعيش على ذات الأرض.

وقد جاهر أرلوزوروف عام ١٩٣٢م بفكرة (إقامة حكم صهيوني ثوري) لفترة انتقالية كإمكانية وحيدة لتحقيق الحلم الصهيوني وإنقاذ الشعب اليهودي.

وفى رسالة وجهها إلى حاييم وايزمان قال :

(إنه في الظروف الراهنة ١٩٣٢م ، لا يمكن تحقيق الحلم الصهيوني بدون فترة انتقالية تحكم خلالها الأقلية اليهودية حكماً ثورياً منظماً. وبذلك يتم الوصول إلى أكثرية يهودية في البلاد عن طريق تعزيز الهجرة والاستيطان المكثف. ويجب السيطرة على جهاز الدولة الإداري والعسكري وذلك لمنع خطر تسلط الأكثرية غير اليهودية أي العربية وحدوث تمرد ضد اليهود).

ويذكر أن أحد الأسباب التي دفعت أحدوت هعفوداه وهبوعيل هتصاعير إلى إقامة حزب الماباى ، كان الخوف من تعاظم قوة اليمين المتمثل بحزب الإصلاحيين بقيادة جابوتنسكى. وبهدف تشكيل بديل قوى لسياسة اليمين ، والبرنامج المذكور الذي اقترحه أرلوزوروف كان قد اقترحه جابوتنسكى زعيم حركة الإصلاحيين في العشرينات.

لقد ظهرت ثلاثة تيارات يسارية في الحركة العمالية الصهيونية في فلسطين :

الأول : اتحاد الجمعيات ومعظم أعضائه انتموا إلى هبوعيل هتصاعير ، الذي رفع شعار الكيبوتس كمجموعة عمل صغيرة مترابطة عضوياً وتطبق الاشتراكية بحذافيرها.

الثاني : ظهر عام ١٩٢٧م ودعمته كيبوتسات ترى من واجبها فتح أبوابها للجماهير ولإقامة مجتمع واسع لليهود وبناء اقتصادها على الصناعة إلى جانب الزراعة ،وهذا التيار كان يحمل اسم (الكيبوتس الموحد) أسسه أعضاء في أحدوت هعفوداه ، ورأوا في الكيبوتس خلية عاملة (للهستدروت العامة للعمال العبريين في ارض إسرائيل) ، وقد سمحت هذه الكيبوتسات بانضمام أعضاء جدد لصفوفها يحملون (أيديولوجيات) وانتماءات حزبية مختلفة. ولكن في نظام العمل لتحقيق الحلم الصهيوني ، وارتبط هذا فكرياً وتربوياً مع (الحركة الصهيونية الاشتراكية لعمال ارض إسرائيل) أي أحدوت هعفوداه.

الثالث : ظهر عام ١٩٢٧م تحت اسم الكيبوتس القطري الحارس الشاب ، وعلى الرغم من مشاركتهم الفكرية في الحركة العمالية واشتراكهم في تأسيس الهستدروت العامة للعمال ، فقد ادعوا بأنهم حركة غير سياسية وغير حزبية وحملوا شعار العمل (٢) والتربية وتطوير ثقافة الشباب.

وقد طالب هشومير هتصاعير بالعمل البناء لإقامة الوطن القومي العبري في (ارض إسرائيل) عن طريق إرساء الدعائم الاقتصادية لهذا الكيان وبعد بناء الأسس السياسية والاقتصادية والتربوية للاستيطان اليهودي في فلسطين ، (سوف يشارك الكيان المنتظر في الثورة الاشتراكية العمالية).

إن هذه التيارات الثلاثة على الرغم من انضمامها للماباى والتزامها بسياسته إلا أنها حاولت إقامة حزب يساري يضم عمال صهيون ويسار الماباى وظهرت بوادر كتلة معارضة للقيادة في الماباى انتمى معظمها إلى تيار الكيبوتس الموحد بقيادة أتسحق طبنكين ، وقد ائتلف هذا مع فرع حزب الماباى في تل وأسسو الكتلة (ب) في الماباى وشكلت الجناح اليساري فيه وقد رأت هذه الكتلة أن الحزب يتنازل عن نضالاته العمالية لصالح نشاطات أخرى وهناك من اعترض على السياسة الخارجية للحزب ، وطالبوا كذلك بإعادة الديمقراطية لمؤسساته.

وفي مؤتمر الحزب عام ١٩٤٢م أقر دستور الحزب الذي منع وجود كتل داخلية ، ولم تقبل الكتلة (ب) بهذا وانفصلت عام ١٩٤٤م عن الماباى ، وشاركت في انتخابات الهستدروت العامة للعمال تحت اسم (حركة أحدوت هعفوداه).

وعلى الرغم من تبلور هشومير هتصاعير كمنظمة قطرية فوق سياسية ومنفتحة للكيبوتسات ، فقد حاولت كسب التأييد بغية التأثير على النضالات النقابية للهستدروت العامة والاستيطان اليهودي ، وبذلك وضعت لنفسها الشروط اللازمة لتشارك كأي حزب صهيوني آنذاك في المؤسسات العاملة لبناء (الوطن القومي) وأسست عام ١٩٣٧م (الرابطة الاشتراكية في ارض إسرائيل) وفى عام ١٩٤٦م تأسيس حزب العمال (الحارس الصغير) هشومير هتصاعير الذي تألف من الرابطة الاشتراكية وتيار (الكيبوتس القطري) (الحارس الشاب) ، وقد اتحدت حركة أحدوت هعفوداه التي انفصلت عن الماباى مع هشومير هتصاعير حيث شكل حزب العمال الموحد (المابام) وضم جميع العناصر اليسارية في الحركة العمالية الصهيونية وأصبح القوة الثانية في دولة إسرائيل وفى الانتخابات للكنيست عام ١٩٤٩م حصلت على ١٩ مقعداً ، وبدا أن لحزب مابام إمكانية تشكيل البديل لحزب الماباى في الحكم (حصل الماباى في هذه الانتخابات على ٤٦ مقعداً).

وعقب خطاب جروميكو المندوب السوفيتي في الأمم المتحدة ودعمه لاقتراح قيام كيان مستقل لليهود في جزء من فلسطين تعاظمت الآمال لدى قادة المابام بأن الاتحاد السوفيتي سيعترف بالأماني القومية لليهود في فلسطين على النحو الذي يراه الصهيونيون ، وسيعترف بالمابام كحزب ماركسي لينيني إسرائيلي ، وفى المؤتمر الثاني للمابام عام ١٩٥١م قرر الحزب أنه حزب ماركسي لينيني إلى جانب كونه حزباً صهيونياً طليعياً ، كما قرر أن يكون حزباً إقليمياً يهودياً عربياً ذا نظام مركزي يسعى لتحطيم الحواجز بينه وبين قوى الثورة العالمية من اجل الانخراط في العالم الشيوعي وقد عارضت عناصر الأقلية والتي شكلت ٤٠٪ وانتمت إلى أحدوت هعفوداه هذا البرنامج خصوصاً انضمام أعضاء عرب للحزب ، وطالبت بالتشديد على طابع الحزب (كصهيوني طليعي) واقترحوا إقامة حزب بديل للعرب هو حزب اشتراكي عربي مستقل إلى جانب المابام.

إن إقرار المابام بأنه حزب ماركسي لينيني إلى جانب كونه حزب صهيوني من جهة أخرى أمر يلفت النظر ، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجهة النظر الماركسية اللينينية التي عارضت حتى ذلك الوقت الحل الصهيوني للمسألة اليهودية الذي نادى بإقامة كيان سياسي مبنى على أساس الهجرة إلى فلسطين.

وبالإضافة إلى ذلك فإن رفض الحزب انضمام أعضاء عرب إليه لا يتوافق مع تعريفه كحزب أممي ، وغالباً ما فاز اليسار في الحزب في القضايا المطروحة للتصويت إذ شكل هشومير هتصاعير ٦٠٪ من الحزب.

إلا أن توجه الحزب تغير جذرياً بعد عام ١٩٥٢م ، حيث طرد من صفوفه أقلية تضامنت مع الاتهامات الموجهة إلى إسرائيل وللحركة الصهيونية أثناء محاكمات سيلانسكى وذلك للتأكيد على الخلافات بين الحزب وبين الحركة الشيوعية في مجالات مختلفة إضافة إلى قضية اليهود والحركة الصهيونية ، وقد تحفظوا بشكل خاص من انضمام عرب للحزب (لأن ذلك يضعف الأسس الصهيونية التي يقوم عليها).

وفى عام ١٩٥٤م وعندما طالبت الأغلبية بتطبيق قرار قبول أعضاء عرب للحزب ، انفصلت أحدوت هعفوداه عن المابام وخاضت الانتخابات للكنيست عام ١٩٥٥م وحصلت على ١٠ مقاعد بينما حصلت المابام على ٩ مقاعد.

ويلاحظ انه في جميع الحالات التي تطلب فيها حسم نهائي وواضح للقضايا الأساسية كان اليمين يفوز بالأكثرية.

وفى عام ١٩٥٥م انضمت مابام وأحدوت هعفوداه كحزبين منفصلين إلى الائتلاف الحكومي، وفى عام ١٩٥٦م عارضت المابام (داخل الائتلاف الحكومي) شن العدوان على مصر لأنه جاء ملازماً للعمليات العسكرية الانجلوفرنسية ضد مصر ، ولكنها (المابام) لم تنكر على إسرائيل (حقها بشن حملة عسكرية تأديبية على المخربين الذين جعلوا حياة المستوطنين قرب الحدود لا تطاق). وكذلك وجوب شن (حرب وقائية ضد مصر وذلك لمنعها من تركيز جيشها على الحدود الإسرائيلية).

هذه هي نظرة المابام إلى الاحتياجات الأمنية لدولة إسرائيل ١٩٥٦م. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن المابام آنذاك شكلت اليسار في الحركة الصهيونية العمالية ، وعلى مستوى الأحزاب المتواجدة على الساحة ، فسنخرج بنتيجة واحدة هي أن الأحزاب والحركات الصهيونية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين تضع الاحتياجات الأمنية لبناء ودعم الوطن القومي فوق كل اعتبار.

وكما ذكرت فان الاحتياجات الأمنية قد تبدأ بوجوب تحديد النسل عند العرب وتنتهي بشن (الحروب الوقائية) لدعم أمنها.

وحتى عام ١٩٤٨م قاد حزب الماباي وزعيمه دافيد بن جوريون الاستيطان اليهودي في فلسطين إلى الإعلان عن قيام دولة إسرائيل وقد حصل آنذاك على دعم الاتحاد السوفيتي لمبدأ التقسيم واقامة دولتين في فلسطين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وفيما بعد حاول المناورة بسياسة عدم الانحياز. ولكن عدم الانحياز لم تقبل بإسرائيل عضواً في المجموعة.

ومن ثم فقد سعى بن جوريون إلى ربط إسرائيل بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. كحليف قوى وأساسي لدعم الاستقرار والحفاظ على أمن إسرائيل.

والحقيقة أن القادة الصهاينة قد راهنوا على الولايات المتحدة الأمريكية قبل ذلك بكثير خصوصاً أثناء الحرب العالمية الثانية ، إذا احتدم الصراع بين بن جوريون المؤيد للدور الأمريكي وحاييم وايزمان حول التركيز على كسب عطف الولايات المتحدة لدعم مشروع إقامة الوطن القومي. فبينما رأى وايزمان في بريطانيا الحليف الأقوى الذي سير الدور والمهام التي تقوم بها أمريكا آنذاك. وهذا ما يفسر تصويت إسرائيل إلى جانب دول الغرب أثناء النقاش حول قضية كوريا عام ١٩٥٠م في الأمم المتحدة.

وقد أدرك بن جوريون أن إسرائيل ما كانت لتستمر لولا برنامجها بحيث تشكل قاعدة لحلف الأطلسي في الشرق الأوسط وهذا ما اقترحه اكثر من مرة على ساسة الولايات المتحدة إذ طلب ضمانات (لحدود وكيان إسرائيل) مقابل توسيع القواعد والمطارات والموانئ العسكرية الإسرائيلية لتكون قاعدة للحلف في الشرق الأوسط لدرء أخطار ما اسماه (التغلغل السوفيتي في المنطقة).

هذا وبعد موقف الاتحاد السوفيتي أثناء وبعد حرب عام ١٩٥٦م اخذ يبرز الطابع التاريخي الأساسي للصهيونية كحركة موالية للإمبريالية الأمريكية التي ورثت أهداف ومهام الاستعمار البريطاني في المنطقة وعلى المستوى الدولي بشكل عام.

وفى بداية الستينيات ظهر واضحا أن الأحزاب العمالية الصهيونية الثلاثة (أحدوت هعفوداه ، المابام ، الماباى) تتقارب في وجهات النظر شيئاً فشيئاً حول مسائل السياسة الخارجية وان اختلفت وجهات نظرها حول البرامج الاقتصادية والاجتماعية وقضايا النظام والدستور.

كذلك فقد بقيت هذه الأحزاب في إطار الإجماع العام على تعميق وتحقيق الحلم الصهيوني، عن طريق تشجيع الهجرة وتكثيف الاستيطان والعمل بكل الوسائل للحفاظ على (أمن إسرائيل).

وقد كان الوقت ملائماً في بداية الستينيات لان يطرح اسحق بن أهرون فكرة توحيد جميع الأحزاب العمالية في إسرائيل وذلك عام ١٩٦٣م ، لتقوية الحركة العمالية ولجعلها الجسم المقرر في سياسة الدولة دون اللجوء إلى تنازلات للمتدينين لكسب أصواتهم في الائتلافات الحكومية.

وحيث أن يمين الحركة العمالية (الماباى) هو القوة المسيطرة فدعوته هذه كانت تعنى عملياً استدراج يسار الحركة العمالية أي (المابام) إلى مواقف اكثر فاكثر. في حين طالبت المابام باستقلال كتلى داخل الاتحاد المقترح ، ورأت أن للاتحاد الشامل يؤدى إلى خطر طمس التجمعات الصغيرة ، ورفضت نهائياً الدعوة لمثل هذا الاتحاد ، وتابعت سياستها الهادفة إلى خلق بديل لسلطة الماباى تكون هي (المابام) الحزب المركزي.

ووافقت أحدوت هعفوداه على الانضمام للاتحاد ولكن بشروط كثيرة أهمها عدم تغيير طريقة الانتخابات ، وقد عارض دافيد بن جوريون هذا الشرط واستقال من مركز الحزب الذي صادق على قرار توحيد الحزبين.

ويمكننا القول انه أتم بناء إسرائيل على النمط الذي نراه اليوم ووضع الخطوط العريضة لسياستها الخارجية والداخلية ، خصوصاً تلك المتعلقة بالأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل حزب الماباى ، الذي تزعمه وقاده دافيد بن جوريون. ونحاول أن نلقى نظرة على دور بن جوريون في إقامة إسرائيل ووضع الخطوط العريضة لسياستها وبخاصة لكونه قائد الحركة العمالية دون منازع منذ العشرينات وحتى الستينيات من هذا القرن.

في عام ١٩١٧م نادى بفصل الاقتصاد اليهودي عن العربي في فلسطين وذلك كي يمنع (مساهمة اليهود بازدهار الاقتصاد العربي) وفى عام ١٩٣١م كتب (أن للعرب الحق في فلسطين كما لنا ونحن لم تنافس العامل العربي ولم نسكن مدنه وقراه بل بنينا مدننا وقرانا واقتصادنا).

وهذا مخالف للواقع ، ذلك أن جميع أراضي الدولة الحكومية قد انتقلت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لملكية المندوب السامي البريطاني بوصفه ممثل الحكومة البريطانية في فلسطين ، وذلك بموجب صك الانتداب وقد قام المندوب السامي بالتنازل عنها لصالح (الكيرن كيمت) ، وذلك بموجب التعهدات البريطانية لليهود (وعد بلفور) وعليه فالأراضي التي أقام عليها اليهود مدنهم وقراهم واقتصادهم كان من المفروض أن ترجع لسكان البلاد وتستغل لمصلحتهم وليس للكيرن كيمت.

وفى عام ١٩٣٩م أخذ يعلن انه لا يمكن الوصول إلى وفاق في فلسطين بين العرب واليهود إلا بإقامة دولة لليهود لتفرض التعاون على العرب (وفرض التعاون) يشكل جملة أساسية ذات مضامين واضحة من حيث تطبيقها.

وفى عام ١٩٤٢م خرج بن جوريون بنتيجة مؤداها أن العرب يعادون الهجرة اليهودية لاسباب سياسية وليست اقتصادية أو لتخوفهم من تضخم سكاني ، وقد أدرك بن جوريون هذه الحقيقة متأخراً ، فقد تنبه عرب فلسطين لخطورة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منذ بدايتها وأنها ستكون لها إبعاد خطيرة على وطنهم ومستقبلهم وكيانهم ولمواجهة هذه الهجرة فقد عقد العرب الفلسطينيون مؤتمرهم الأول في القدس في شهر يناير عام ١٩١٩م ، واتخذوا فيه عدة قرارات لمواجهة الهجرة الصهيونية لفلسطين وتبعا لذلك أدرك بن جوريون خطورة المشكلة التي ستخلقها الأقلية العربية الباقية في دولة إسرائيل ، ورأى انه لم تعد هناك إمكانية للتعايش السلمي بين العرب واليهود. وهذه السياسة اتبعها قادة الهاجاناه أثناء وبعد عام ١٩٤٨م. وقد اعترف اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل السابق بذلك ضمن كتابه بعنوان (بطاقة خدمة) الذي صدر عام ١٩٧٩م.

ورأى بن جوريون أن اكبر خطر على دولة إسرائيل يكمن في قضية اللاجئين لذا يتوجب حلها عن طريق توطينهم في البلدان العربية.

وقد وصف بن جوريون النصر الإسرائيلي عام ١٩٦٧م قائلاً :

(إن القوة العسكرية وحدها لا تكفى لتؤمن مستقبل إسرائيل) ، وإن المهمة الأساسية هي جلب عشرات الألوف من يهود الغرب للهجرة إلى إسرائيل وزيادة عدد سكانها. أي أن القوة العسكرية لازمة لدعم ومساندة الاستيطان بوصفة عملية أمنية ضرورية لتؤمن مستقبل إسرائيل.

لقد ركز بن جوريون على أمور الدفاع والهجرة وانتقال الأراضي لدعم بناء الدولة ، ونتيجة لهذه السياسة خصوصاً نقل ملكية الأراضي ، مارست حكومة بن جوريون الضغوط المستمرة والمكثفة على الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لتجريدها من الأرضية التي تقف عليها ، وتلخصت سياسته الخارجية بالرد العنيف على (التحرشات) العربية والحصول على الأسلحة لهذا الهدف ، والسير في فلك الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي للمحافظة على (أمن وسلامة كيان إسرائيل).

ومن برامجه في هذا الصدد كتب عام ١٩٤٨م :

(انه يمكن القضاء على القوة الإسلامية في لبنان ، وإنشاء دولة مسيحية يكون الليطانى حدها بحيث ترتبط إسرائيل بحلف ، وبعد هذا يأتى دور القضاء على الجيش الأردني وبذلك يلغى الكيان الأردني وتسقط سوريا ، وإذا قامت مصر بحرب فسنقصف مدنها بطائراتنا وننهى الحرب).

وفيما بعد اقترح تلميذ بن جوريون ، موشى ديان دعم ومساندة أحد الضباط المسيحيين لأجل إقامة دويلة مسيحية في جنوب لبنان موالية لإسرائيل ، واقتراح موشى ديان هذا جاء في أواخر الخمسينيات ونفذته الحكومة العمالية في السبعينيات.

ويمكن تلخيص سياسة الماباى الداخلية المتعلقة بعرب الخط الأخضر بعبارة صهيونية مشهورة وردت على لسان أحد مستشاري بن جوريون للشؤون العربية جاء فيها (يجب الإبقاء على عرب إسرائيل حطابين وسقا ءين).

ويذكر أن بن جوريون رفض استلام هويته الإسرائيلية لانه كتب عليها باللغة العربية (دولة إسرائيل).

ولم يبحث موضوع الوجود العربي الفلسطيني في دولة إسرائيل بشكل جدي وشامل بل كانت سياسة السلطات الرسمية بردود مزاجية على مطالب الأقلية العربية وهذه الردود كانت ترتبط دوماً بتفسير السلطات الحاكمة لمفهوم (المحافظة على أمن الدولة) ، واعترف الماباى بحقوق مدنية ودينية للأقلية العربية ولكن هذه الحقوق كانت تخضع في النهاية أيضا (لمصلحة أمن الدولة ووجودها).

وإضافة إلى ذلك كله فإن تصريح روبين بركات سكرتير عام حزب الماباى عام ١٩٥٥م (فكرنا بإقامة دولة يهودية فقط بدون أقليات) جاء ليبرز المنطلق الصهيوني والتخوف من المشكلة التي قد تخلقها أقلية عربية باقية في إسرائيل ، ومحاولة السلطات إبراز الهوية الإسرائيلية للعرب الباقين فيها وذلك بالعمل على طمس الطابع الوطني الفلسطيني للأقلية العربية. وحسب تعريف وزير عدل إسرائيلي سابق (فإن معالجة شؤون العرب تتم بشكل يتوافق وفترة الاحتلال التي تفرض القيام بأعمال مختلفة لفرض النظام والقانون) ، وهذا يتم وفق قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥م مما يؤكد المعنى الحقيقي لإسرائيل ككيان صهيوني يهودي. ولقد شملت تلك (الأعمال المختلفة) إلزام الفلاحين العرب الباقين في إسرائيل الحصول على تصاريح خاصة من الحاكم العسكري كي يفلحوا أراضيهم وذلك للمحافظة على (النظام والقانون) ، واعتقد أن الأرض ارتبطت بالنظام والقانون من وجهة النظر الصهيونية بشكل جذري ، إذ أن منع الفلاح من استغلال وفلاحة أرضه مبرر للسلطات كي تصادر هذه الأراضي لكونها (غير مستغلة) والاستيلاء على الأراضي يشكل الهدف الأساسي الأول لسياسة السلطات الإسرائيلية والصهيونية عموماً وذلك لتوطين المهاجرين عليها.

والنظام والقانون المذكوران يشملان قانون العودة الذي يتطلب لتسهيل تنفيذه الاستيلاء على كل ما يمكن من الأراضي الباقية للأقلية العربية.

وبموجب قوانين الطوارئ استطاعت السلطات ترحيل السكان العرب عن أراضيهم ومصادرتها على أنها (أملاك غائبين) بينما أصحاب هذه الأراضي يقيمون حتى اليوم داخل (حدود إسرائيل). وهذا ما حدث مع بعض أهالي القرى العربية وحتى عندما صدر قرار من محكمة العدل العليا يأمر الحكومة العمالية بإرجاع الأهالي العرب إلى أراضيهم كما حدث في قضية أقرت وكفر برعم ، فقد رفضت الحكومة العمالية تنفيذ القرار الأمر الذي يتسنى لها بموجب قوانين الطوارئ لعام ١٩٤٥م.

واكثر من ذلك فقد رحلت (الحكومة العمالية) بدو النقب عن أراضيهم لفترات مختلفة وذلك بدعوى (الاحتياجات الأمنية) وعندما طالب العرب بالرجوع لأراضيهم طلبت منهم هذه (الحكومة العمالية) وثائق تثبت تواجدهم ومكوثهم عليها في الفترة التي طردتهم منها ..!!

هناك حادثتان عصفتا بحزب الماباى وبالدولة عامة ، عرفت الأولى (بالعملية المخزية) وأدت إلى استقالة بنحاس لافون وزير الدفاع من منصبه عام ١٩٥٤م، وقرر لافون عام ١٩٦٠م

القيام بحملة دعائية لتطهير اسمه ، وعرفت هذه بقضية لافون وعلى أثرها استقال بن جوريون من الماباى عام ١٩٦٣م ، كما استقال من الحكومة وقرر ترك الحياة السياسية نهائياً.

وقد شغلت هذه القضية الرأي العام بإسرائيل وأثارت اهتمامه ، وذلك لأنها أشارت إلى انعدام الأشراف المدني على العمليات العسكرية والى خلافات بين المسؤولين السياسيين على من يحق له إصدار الأوامر وبالتالي من يتحمل مسؤولية ماذا ، وهل هناك مسؤولية جماعية للحكومة أمام الكنيست.

ولكن بن جوريون عاد عام ١٩٦٥م قبيل مؤتمر الماباى للمطالبة بالتحقيق في (العملية المخزية) ولمعارضة اتفاقية الاتحاد مع أحدوت هعفوداه والعمل الجاد لتغيير طريقة الانتخابات، ولكنه لم يحصل على أكثر من ٤٠٪ من أصوات المندوبين ، وهكذا استلم ليفي اشكول قيادة الحزب.

وفى الانتخابات للكنيست عام ١٩٦٥م خاض بن جوريون ومؤيدوه الانتخابات بقائمة منفردة تحت اسم رافى أي (قائمة عمال إسرائيل) حيث حصل على ١٠ مقاعد بينما حصل تجمع حزبي أحدوت هعفوداه والماباى بما فيها القائمة العربية الموالية لها على ٤٩ مقعداً ، وبذلك سنحت الفرصة مرة أخرى لحزب ماباى تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب المابام وحزب الأحرار وبقيت رافى في المعارضة.

وعشية حرب عام ١٩٦٧م طمست اكثر الخلافات بين الأحزاب العمالية وكذلك بين الأجسام السياسية الصهيونية من اليمين واليسار وذلك (لتفادى الخطر الذي يهدد كيان إسرائيل) فشكلت حكومة التكتل القومي التي شملت ولأول مرة (حيروت) من أقصى اليمين إلى (مابام) أقصى اليسار الصهيوني ، وضم إلى الحكومة موشى ديان (عن رافى) كوزير للأمن (وكان من تلامذة بن جوريون وانفصل معه عن الماباى) وأعلن شيمون بيرس آنذاك السكرتير العام لقائمة رافى انه من اجل وحدة الصف فإن رافى مستعدة لحل نفسها والعودة إلى الماباى ثانية.

وقد أبرزت الحرب رؤية وحقيقة جميع الأحزاب الصهيونية وهى أن ما يجمعها اكثر بكثير مما تختلف عليه وبدأت المشاورات عام ١٩٦٨م لتوحيد حركات العمل والأحزاب العمالية الصهيونية في إطار حزب العمل الإسرائيلي حيث وافقت أحزاب الماباى (أحدوت هعفوداه) أي عمال صهيون ورافى على أنها متحدة في أهدافها وأمانيها (لتجميع الشعب اليهودي في وطنه وبناء المجتمع العامل والحر في دولة إسرائيل المستقلة).

ولكن بن جوريون وبعض مؤيديه من قائمة رافى رفضوا الانضمام لحزب العمل الإسرائيلي وأسسوا (القائمة الرسمية) لخوض الانتخابات للكنيست عام ١٩٦٩م حيث حصلت على ٤ مقاعد.

وفى عام ١٩٦٩م وقبل الانتخابات بفترة قصيرة أقيم حزب التجمع (المعراخ) وذلك باتحاد حزب العمل الإسرائيلي وحزب المابام الذي ترك شعار البديل لسلطة الماباى ، وفى نطاق هذا التجمع العمالي حافظ المابام على حقه في التصويت الحر في القضايا التي يراها (ضميرية) كالعلاقة بين الدين والدولة ، وتغيير طريقة الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أن تصويت المابام في القضايا التي تخص (عرب إسرائيل) لم يختلف عن تصويت تيار الماباى في المعراخ ، وان تصويت المابام إلى جانب قانون مصادرة أراضى بدو النقب يؤكد هذه الحقيقة وهذا التوجه.

موقف حزب العمل من الصراع العربي الإسرائيلي :

يدعو إلى حل وسط إقليمي من خلال الدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ وأنه مستعد للتنازل عن مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة مقابل السلام من خلال ضمان حدود يمكن الدفاع عنها ويرفض الحزب إقامة دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة بين إسرائيل والأردن مع الاستعداد لمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً باستثناء الشؤون الخارجية والأمن ويعارض حزب العمل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك العودة إلى حدود مايو ١٩٦٧م.

موقف حزب العمل من القدس :

يعارض حزب العمل إعادة تقسيم القدس وأعلن أن القدس ليست موضوعاً مطروحاً للمفاوضات وأنها عاصمة إسرائيل الأبدية ويعتبر القدس الشرقية العربية جزء لا يتجزأ من مدينة القدس.

موقف حزب العمل من الاستيطان :

تقوم سياسة حزب العمل الاستيطانية على أسس مفهومة بشأن الحدود المستقبلية لدولة إسرائيل بعد السلام وهى مبنية على ركائز أيدلوجية وسياسية وأمنية وديموجرافية ومن الناحية الأيدلوجية لا يختلف عن غيره من بقية الأحزاب والقوى السياسية الصهيونية التي تعتبر

الاستيطان في فلسطين (أرض إسرائيل) وفقا للمصطلحات الصهيونية حقا طبيعيا مشروعا لكل يهودي ولكنه يعلل ذلك باعتبارات أمنية لإسرائيل ومن الناحية السياسية فإن حزب العمل يخضع موضوع الاستيطان لمشاريعه السياسية بشأن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومن الناحية الديموجرافية يعتبر حزب العمل الاستيطان وسيلة للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة من خلال أكثرية يهودية وهذا يستوجب ضم اكبر مساحة من الأراضي بعيداً عن المناطق المأهولة بكثافة سكانية عربية وتجدر الإشارة إلى أن اكبر عدد من المستوطنات في المناطق المحتلة قد أقيمت في عهد حكومات حزب العمل.

سياسات حزب العمل الاقتصادية والاجتماعية :

أعلن حزب العمل عن هدفه في تحقيق استقلال ونمو اقتصادي وتوفير مصادر العمالة الكاملة ويؤيد الاقتصاد المختلط الذي تقوم فيه الحكومات والهستدروت والقطاع الخاص بأدوار مركزية والتخطيط الاقتصادي على أساس خطط متعددة السنوات ويؤيد الحزب محاولات اجتماعية اقتصادية في مجال ملكية العاملين للشركات وتطوير مشروعات تعاونية حضرية ويعتبر الحزب أن العمل (قيمة عليا).

موقف حزب العمل من موضوع الدين والدولة :

على الرغم من أن حزب العمل يقبل الوضع القائم في المجال الديني منذ إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨م ويميل إلى عدم التشدد في المطالبة في فصل الدين عن الدولة تحسباً لتشكيل ائتلافيات حكومية مع الأحزاب الدينية وكسباً لودها إلا انه يعلن انه يدعو إلى احترام كل الأديان والاعتراف بالتعددية في اليهودية لضمان مكانه رسمية لتياري اليهودية التقدمية والحركة المحافظة في إسرائيل.

ثانياً : الأحزاب الشيوعية :

ترجع بداية العمل الشيوعي في فلسطين إلى نهاية الحرب العالمية الأولى حيث كان للعرب نشاط شيوعي في المنطقة خاصة في منطقة حيفا ، كما كان لليهود نشاط مشابه إلا أن سلطات الانتداب البريطاني نظرت إليه على انه نشاط غير مشروع وقد تبلور نشاط الجانبين عندما أعلن عن تأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩١٩م.

ونظراً للتناقض بين العرب واليهود فقد تعرض نشاط الحزب لمشاكل وخلافات حول ما إذا كان ينضم للدولية الاشتراكية أم للحركة الصهيونية وانتهى الأمر إلى انضمام بعضاً من أعضائه للحركة الصهيونية اصبحوا فيما بعد زعماء لحزب المابام أما الذين انضموا للدولية الاشتراكية فأصبحوا امتداداً للحزب الشيوعي الفلسطيني من جديد ولكن سرعان ما فترت هذه الخلافات بين الفريقين على اثر قيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤١م لتعود الانقسامات مرة أخرى في عام ١٩٤٣م فانقسم الحزب إلى جناحين مستقلين ، حيث انشأ العرب (عصبة التحرير الوطني) وأسس الجانب اليهودي (الحزب الشيوعي اليهودي).

وبعد قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨م اندمج الحزبان مرة أخرى وشكلا معا الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي عرف باسم (ماكى).

ونتيجة لفتور العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٦٥م انشقت عن الحزب مجموعة يهودية بزعامة (شموئيل ميكونيس) حيث أعلنت معارضتها للسياسة السوفيتية وارتدت إلى الصهيونية بعد الاستيلاء على مؤسسات الحزب واحتفظت لنفسها باسم (ماكى) أما المجموعة الثانية التي يتزعمها مثير فيلتر والنائب العربي توفيق طوبى فقد جمعت نفسها في حزب أطلقت عليه اسم (راكاح) .. وهو ما يعرف باسم الحزب الشيوعي الجديد.

ثالثاً : الأحزاب الدينية :

ترجع جذور الأحزاب الصهيونية إلى الانقسامات التي شهدتها الحركة الصهيونية في مطلع عهدها ، حيث توزعت الصهيونية بين مختلف الدرجات من العلمانية أو التمسك بالتقليد الأرثوذكسي الديني وذلك بالإضافة إلى التنوع الثقافي والتعدد اللغوي داخل المنظمة الصهيونية العالمية حيث أصر اليهود المتدينون في الحركة الصهيونية على إقامة تنظيم مستقل خاص بهم وحدهم لكي يضمنوا سير الاستيطان اليهودي لفلسطين وفقاً لمبادئ الأرثوذكسية اليهودية والشرع الديني ، فمارست الأحزاب الدينية الإسرائيلية نشاطها عن طريق حركتين يرجع عهدهما إلى العقدين الأولين لتاريخ الحركة الصهيونية وهما :

حركة مزراحى المحافظة .

حركة أجودت إسرائيل الأرثوذكسية .

ولكل من الحركتين أو الحزبين جناحهما العمالي الذي يسعى لمنافسة الأحزاب العمالية الأخرى (هابوعيل هامزراحى ، بوعال أجودت إسرائيل).

وهذه المجموعات الأربع هي التي مثلت الأحزاب الدينية في الكنيست منذ أن اندمجت في جبهة دينية موحدة سنة ١٩٤٩م فحصلت على ١٢٪ من الأصوات الانتخابية وحصلت على ١٦ مقعداً في الكنيست.

وفى عام ١٩٥١م انقسمت على نفسها إلى أربعة مجموعات في قائمة واحدة عرفت باسم (الجبهة القومية الدينية) التي تعرف الآن باسم (المفدال) كما دمجت حركتا أجودت إسرائيل وبوعالى أجودت إسرائيل في قائمة عرفت باسم (جبهة التوراة الدينية) وبعد ذلك انفصل كل من الحزبين وحافظ كل منهما على استقلاله التنظيمي.

شكلت الأحزاب الدينية مجتمعة القوة الثالثة في الكنيست الإسرائيلي من حيث وزنها البرلماني وعملياً تراوحت نسب التمثيل بين ١٥ ، ١٨ مقعداً في كافة الانتخابات.

المفـــدال :

تأسس في عام ١٩٥٦م باندماج حركتي هامزراحى وهابوعيل هامزراحى في قائمة واحدة تقدمت إلى انتخابات الكنيست وأصبحت بذلك ثالث أكبر الأحزاب الإسرائيلية ، والمفدال حزب تجمع يستهوى مجموعات شديدة التباين بين جمهرة الناخبين وقد كان هذا الحزب منذ تكوينه عضواً في كل ائتلاف حكومي سواء مع حزب العمل أو مع حزب الليكود.

كما ينادى الحزب بتطبيق تعاليم التوراة بكل دقة إلى جانب ضرورة تنظيم الشؤون العملية وفقاً لهذه التعاليم.

أجودت إسرائيل :

تأسس في بولونيا عام ١٩١٢م ويعتبر الحاخام يتسحاق هاليفى (١٨٤٧ - ١٩١٤م) هو أول من بادر إلى تأسيسه في الخارج وأسس فرعاً له في فلسطين حيث كان يهدف إلى صبغة فلسطين بالصبغة الدينية وذلك من منطلق أنه لا يعترف إلا بسيادة التوراة كقانون شامل في البلاد ويعتبر اشد الأحزاب الدينية تعصباً ومغالاة ، ومواصلة لسياسته عارض الحزب الدعوة لتجنيد النساء وتدنيس يوم السبت باعتباره يوم راحة كما عارض إقامة علاقات مع الدول الشيوعية.

بوعالي أجودت إسرائيل :

تأسس في بولندا عام ١٩٢٣م كحركة تضم الجناح اليساري لحركة أجودت إسرائيل وذلك من اجل العمل داخل الحركة العمالية والمؤسسات العلمانية لحماية المعتقدات الدينية من المؤثرات التحررية ، وللدفاع عن مكانة اليهود الأرثوذكس في الصناعة بعد أن كانت مصانع النسيج في بولندا قد امتنعت عن استخدام العمال المتدينين لتغيبهم عن العمل أيام السبت.

واستقلت عن حزب أجودت إسرائيل في سنة ١٩٤٦م وذلك بعد مؤتمرهم العمالي الخاص في بلجيكا.

وبعد قيام إسرائيل تحولت الحركة إلى حزب سياسي عمل على تشجيع الهجرة الجماعية إلى إسرائيل وتقوية الجيش الإسرائيلي بجميع الطرق لمواجهة الدول العربية ورغم النزعة الاشتراكية للحزب لم ينضم إلى الهستدروت بسبب سيطرة حزب الماباى والأحزاب غير المتدينة عليه.

وأيا كانت تقسيمات الأحزاب الدينية إلى أن هذا لا يعنى أن لكل منها برنامجاً خاصاً لها حيث تتخذ برنامجاً موحداً يتسم بالتشدد بصفة عامة إزاء مستقبل الأراضي المحتلة خاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية لنهر الأردن ، وللجوانب الدينية اثر واضح على موقف هذه الأحزاب بصفة عامة حيث تركز تصريحات قادتها وتوصيات مؤتمراتهم على ضرورة مراعاة الحقوق الدينية والتاريخية لليهود في ارض إسرائيل الكبرى. من هنا ترى هذه الأحزاب أن الاستيطان حق مشروع للإسرائيليين ، أما عن الدولة الفلسطينية فهي فكرة مرفوضة عند قادة هذه الأحزاب.

القوى السياسية في إسرائيل :

أولاً : الاتحاد العام للعمال اليهود في إسرائيل (الهستدروت) :

لم يحدث أن لعبت الحركة العمالية في أي بلد آخر في العالم دوراً هاماً ومسيطراً مثلما فعلت الحركة العمالية في إسرائيل. بل الحقيقة أن وجود إسرائيل ذاتها كمجتمع ودولة مدين للحركة العمالية فيها (الهستدروت). ومهما يكن من أمر ، فرغم أن المفكرين من أنصار الهستدروت يطلقون عليه اسم (الطفل العجيب) للحركة العمالية ، كما أن منتقديه يعتبرونه احتكاراً ضخماً وأخطبوطاً خطيراً ، فإنه لا يمكن إنكار أهمية الإنجازات التي أداها ودوره بالنسبة لإسرائيل.

ومن المعلوم أن الحركة العمالية اليهودية في إسرائيل تتألف من مجموعتين :

تتكون المجموعة الأولى : من حركات عمالية سياسية حيث لا تتعدى كونها ملحقات لأحزاب سياسية معينة.

بينما تتكون المجموعة الثانية : من حركة عمالية فيدرالية وهى التي تعرف بـ (الهستدروت).

وتتألف المجموعة الأولى من حركة العمال الوطنيين التابعة لحزب حيروت ، وحركة العمال المتدينين (هابوعيل هامزراحى) وجماعة بوعيل أجودت إسرائيل وهى تضم المتشددين في تدينهم بين العمال في إسرائيل.

أما اتحاد الهستدروت فقد انبثق أصلاً حين اجتمع ٨٧ رجلاً وأمراه يمثلون ٤٤٣٣ عاملاً يهودياً في فلسطين ، خلال ديسمبر عام ١٩٢٠م وذلك في معهد (التخنيون) بحيفا. وقد كان هذا الاتحاد نتاجاً مباشراً لنحو نصف قرن من الزمان في محاولات عمالية لاستعمار فلسطين.

تشكل منطقة الهستدروت واحدة من جماعات الضغط في النظام السياسي الإسرائيلي. ويعتمد الهستدروت في تنظيمه ونشاطه وحركته على أبناء الطبقة العاملة اليهودية في إسرائيل ، بما في ذلك الفئة المؤلفة من الزوجات المتفرغات للشؤون المنزلية. ومن المعروف أن عضوية هذا الاتحاد العمالي مفتوحة لكل الأفراد الذين يعيشون من عملهم دون استثمار لجهود الآخرين. وقد كانت هذه العضوية قاصرة على العمال اليهود فحسب حتى عام ١٩٥٧م حينما سمح بانضمام العمال العرب في إسرائيل ، فالمنظمة لا تؤمن بأنها لم تخلق لتحسين أوضاع العمال الاجتماعية بتوحيد قواهم بقدر ما تؤمن بقدرة العامل اليهودي المنظم وقوته في خدمة شعبه ومن ثم فإن الهستدروت تؤمن بأن الحركة العمالية اليهودية ترتبط ارتباطاً عضوياً بالوعي القومي اليهودي.

ويمكن تبين ثلاث ظواهر رئيسية على نمو الهستدروت منذ تأسيسه في عام ١٩٢٠م حتى إنشاء دولة إسرائيل :

١- قام الهستدروت أساساً بهدف خلق طبقة يهودية وذلك لتطوير ما يسمى بـ (الوطن القومي) حتى لا يظل بلداً للتجار والصناعيين وملاك المزارع من اليهود الذين يستخدمون

الأيدي العاملة العربية الرخيصة كما هو الحال في جنوب أفريقيا. كما عمل على إنشاء مدارس ومراكز للتدريب المهني الزراعي لتوجيه المهاجرين الجدد بدلاً من تركهم يتدفقون على المدن ويصبحون بروليتاريا حضرية.

٢- يعد الهستدروت من الحركات النقابية القليلة في العالم التي تسمح بسياسة (الباب المفتوح) والتي لا تتمسك بتقييد الهجرة لتحافظ على مستوى الأجور.

٣- تعد أعمال الإنشاءات والمباني ومد الطرق ذات أهمية خاصة في إسرائيل باعتبارها بلداً جديداً ونامياً ، كما أن هذه الأعمال تعد من المشروعات الكبرى التي تمتص أعداداً ضخمة من الأيدي العاملة المهاجرة ، ومن ثم بدأ الهستدروت نشاطه في مجال البناء والمقاولات منذ وقت مبكر ، ولازال يلعب دوراً هاماً في هذا المجال في إسرائيل.

ومن المعروف أن الفرع المتخصص بالإنتاج في الهستدروت يشكل وحدة قائمة بذاتها تعرف باسم (حفرات هاعفديم) أي الجمعية التعاونية للعمل في إسرائيل. وتتألف عضوية هذه الجمعية من جميع أعضاء الهستدروت وتشتمل على أربعة من المشاريع مصنفة حسب درجة سيطرة الهيئات التنفيذية في الهستدروت عليها ومدى امتلاك الهستدروت لها.

وهذه المشاريع هي :

١- المشروعات التعاونية التي يمتلك أعضاؤها راس المال الذي تقوم هذه المشروعات عليه وتشتمل هذه المشروعات نحو ٦٠٠ كيبوتز وموشافيم وتسيطر على نحو ٨٥٪ من مواصلات البلاد.

٢- شركات تعود ملكيتها أما كلياً أو جزئياً للمشاريع التعاونية المذكورة وهى خاضعة لتنظيم مشابه للتعاونيات نفسها وتستفيد من ذات المساعدات المقدمة للتعاونيات من قبل الهستدروت واهم هذه الشركات هي شركة تنوفا المسئولة عن تسويق معظم المنتجات الزراعية وشركة هاما شبير التي تزود التعاونيات بما تحتاجه.

٣- شركات تشترك في ملكيتها الهستدروت التنفيذية مع الحكومة أو الوكالة اليهودية مثل شركة (ميكوروت) للمياه وشركة (تسيم) للملاحة البحرية وشركة (العال) للخطوط الجوية.

٤- شركات يملكها الهستدروت كلياً وتعمل تحت إدارة هيئات تعينها لجنه الهستدروت التنفيذية مثل شركة (سوليلبونيه) للمقاولات وكذلك (بنك العمال).

استمد الهستدروت أيديولوجيته الأصلية من التراث الفكري للأحزاب العمالية التي أنشأته في عام ١٩٢٠م والتي كانت ميول خليط من الصهيونية والاشتراكية. ولقد ولدت أهم حركتين سياسيتين ليهود أوروبا الشرقية في نفس العام ١٨٩٧م وهي :

الحركة الصهيونية في بال بسويسرا ، والحركة الاشتراكية اليهودية في فيلنا والتي سميت (البوند) أي اتحاد العمال اليهود. ثم بدأت كل من الحركتين تتقاربان ، فاضطرت (البوند) أن تكون اكثر قومية ، واضطرت الصهيونية أن تكون اكثر اشتراكية. وسرعان ما التقيا في عام ١٩٢٠م عند إنشاء الهستدروت. وبذا عكست الميول الفكرية والعقائدية للهستدروت الظروف التاريخية التي مر بها.

نلاحظ أن الحركة السياسية للهستدروت تسير في اتجاهين :

الاتجاه الأول : هو اتجاه التكامل السياسي بمعنى توحيد المجتمع وتحقيق التضامن بين أفراده.

الاتجاه الثاني : هو اتجاه الصراع السياسي ، وهو الذي يعكس حركة الهستدروت في الصراع ضد الجماعات والمنظمات المنافسة للحصول على السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها ، كما يعكس الصراع الذي يدور داخل الهستدروت نفسه بين المصالح والجماعات والفئات والأفراد بهدف رغبة كل منها في السيطرة على مفاتيح القوة داخله لتأمين مراكزها وأوضاعها.

دور الهستدروت في التكامل الاجتماعي :

من المعلوم ان ابرز الوظائف السياسية التي تقوم بها جماعات الضغط هي وظيفة التعبير عن المصالح ، ولذا نجد أنها من أهم وظائف الهستدروت كتنظيم نقابي في المجتمع الإسرائيلي. إلا انه نظراً للخاصية الفريدة التي يتمتع بها الهستدروت وهي عدم كونه تنظيماً نقابياً فحسب وإنما هو اتحاد للتعاونيات ، ومؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهيئة للتأمين الصحي ، وجمعية لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية ، بل وأحد أجهزة الدبلوماسية الشعبية بما يقوم به في خدمة أهداف السياسة الخارجية لإسرائيل من خلال نشاطه الدولي ، فإنه يمكن القول أن الهستدروت يمارس بقية الوظائف السياسية في مجالات التربية والتعبئة والتجنيد السياسي وتجميع المصالح والتواصل السياسي. أن الهستدروت يكاد يكون نظاماً سياسياً متكاملاً.

في مجال التربية والتعبئة والتجنيد السياسي لجد الهستدروت يقوم بنشاط ملحوظ وذلك يرجع إلى الدور الحيوي الذي لعبه في مرحلة ما قبل قيام الدولة. فقد كان هناك قبل عام ١٩٤٨م ثلاثة اتجاهات في التعليم هي (ديني ، وعمالي ، وصهيوني عام). وقد التحق نحو ٤٥٪ من الشباب اليهودي بمدارس الاتجاه العمالي التي اشرف عليها ومولها الهستدروت حيث تلقوا فيها تعليماً للغة العبرية وتدريباً زراعياً ومهنياً.

وظل هذا الدور في ميدان التعليم دوراً رئيسياً حتى عام ١٩٥٣م الذي شهد إنشاء نظام التعليم الوطني السائد في إسرائيل. وبالرغم من تضاؤل دور الهستدروت في هذا الميدان منذ ذلك العام إلا انه لا يزال يمارس نشاطاً هاماً في بعض النواحي المتخصصة في ميدان التعليم والثقافة ، فهو يدير مركز التعليم والثقافة المسئول عن التعليم العمالي وكذلك منظمة (آمال) المختصة بتسيير ثلاث عشرة مدرسة ثانوية وصناعية. هذا بخلاف منظمة الشبيبة العاملة والمتعلمة (هانوعار هاعوفيد فهالوميد) التي تقوم برعاية مصالحهم من حيث الأجور وشروط العمل يضاف إلى ذلك المنظمات النسائية والرياضية التي تدير عشرات من أندية الشباب.

ومن الملاحظ أن زعامات الهستدروت بدأت تولى في السنوات الأخيرة الشباب والجيل الناشئ اهتماماً خاصاً نظراً لما لاحظوه من تضاؤل نسبة الشباب الذين انضموا إلى صفوف الهستدروت في السنتين ١٩٦٦م ، ١٩٦٧م حيث لم ينضم إليه سوى نصف العدد الذي كان متوقعاً أن ينضم إليه من خريجي المدارس والجنود الذين انهوا خدماتهم بالجيش. ويرى هؤلاء الزعماء أن هذا لا يرجع إلى أسباب أيدلوجية ، ولا أية معارضة للهستدروت ، ولكن بسبب نقص المعلومات لديهم عنه. ويرون أيضا أن ذلك قد يرجع إلى عدم فهم الهستدروت لغة الجيل الناشئ و عقليته ، والى افتقارها إلى لغة مشتركة مع خريجي الجامعة.

وفى مجال التشقيف والتواصل السياسي ، لجد الهستدروت يصدر عدة صحف ومجلات ودوريات بعدة لغات أهمها صحيفة (دافار) اليومية التي تصدر باللغة العبرية ، كما يملك الهستدروت داراً للنشر (عام عوفيد) هذا بجانب الكليات العمالية الإقليمية.

أما في مجال التجنيد السياسي فقد لعب الهستدروت دوراً هاماً في عمليات تهجير اليهود إلى فلسطين فساعد في انتقاء العناصر المراد تهجيرها ، وفى تعليمهم العبرية وتدريبهم في مهن وحرف مختلفة وتأمين العمل والسكن والخدمات الصحية والاجتماعية لهم.

ولا شك أن الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الهستدروت للقاعدة العمالية تقوى من مركزه ، فهو مثلاً يدير صندوق المرض للعمال (كوبات حوليم) الذي يقوم بالتأمين الصحي ويستفيد منه نحو ٨٠٪ من السكان. ولعل أهمية الخدمات الهستدروت يعارض أي محاولات لتأميم الطب لان الكوبات حوليم يعد من أهم مزايا الهستدروت والذي من شأنه اجتذاب وضم أعضاء جدد إليه.

أما في مجال التعبير عن المصالح ثم تجميع المصالح فإن حركة الهستدروت في هذا الاتجاه تقدم لنا نموذجاً للتناقض الذي وقعت فيه. ففي الأصل أن وظيفة التعبير عن المصالح إنما هي مهمة جماعات المصالح أو جماعات الضغط ، والتي توحد إلى درجة كبيرة المصالح التي تجمع أعضاءها مثل النقابات العمالية وغيرها. أما وظيفة تجميع المصالح فإنها في الغالب تكون مهمة الأحزاب السياسية نظراً لما تقوم به من محاولة التنسيق والتوفيق بين مصالح الفئات والجماعات التي تترابط داخل الحزب.

إلا أننا في حالة الهستدروت هذه نجد انه يقوم بوظيفة تجميع المصالح ، على نفس المستوى الذي يقوم به في وظيفة التعبير عن المصالح أن لم يكن اكثر ممارسة وأوسع شمولاً.

وتفسير ذلك مرده تعدد المصالح التي يفترض فيه انه يمثلها وتشابكها ، وذلك التناقض الكامن في وضع الهستدروت باعتباره صاحب مشاريع ورب عمل من ناحية وباعتباره حركة عمالية نقابية من ناحية أخرى. إذ يتساءل المرء هل باستطاعة الهستدروت تمثيل جميع هذه المصالح المتضاربة وحمايتها ؟

مثلاً : مصالح المزارعين من ناحية ومصالح المستهلكين في المدن من ناحية أخرى ؟ شركات النقل ومصالح الجمهور الذي يعتمد في تنقلاته على هذه الشركات ؟

مصالح العمال العاديين ومصالح المهنيين والفنيين. لذا يجد الهستدروت نفسه مضطراً لمقاومة بعض الفئات المنضمة إليه لحساب فئات أخرى منه أيضا مما يشكل صراعاً داخلياً كثيراً ما تكون الغلبة فيه للأقوى.

إن وظيفة التعبير عن المصالح لجدها تدفع بممثلي الهستدروت إلى الدخول في المفاوضات الجماعية باسم العمال مع أرباب الأعمال لتحديد مستويات الأجور وشروط العمل. في حين أن وظيفة تجميع المصالح تدفعه إلى محاولة الحد من التفاوت في الأجور بين الفئات المختلفة

داخله ، كما يلجأ إلى اتباع سياسة ربط الأجر بالإنتاجية ، بل يلجأ إلى محاولة تجميد الأجور وهذا ما قررته اللجنة التنفيذية للهستدروت في سبتمبر عام ١٩٦٦م بعد الاستماع إلى تحذيرات رئيس الوزراء بتزايد البطالة.

ولا يفوتنا أن نشير أخيراً إلى النشاط الدولي للهستدروت ، والذي يعكس طابعه القومي الصهيوني أكثر من كونه اتحاداً للطبقة العاملة. وبذا تتمثل في النشاط الدولي ذروة التحرك السياسي للهستدروت كأداة لتحقيق التكامل السياسي للمجتمع الإسرائيلي ، وذلك بما يؤديه من خدمات للسياسة الخارجية الإسرائيلية. إذ تحاول إسرائيل إقناع الدول الأفريقية والأسيوية بأن الهستدروت نموذج هام لها حيث انه لم يقم بغرض مناهضة القوة المستغلة لرأس المال الفردي ، ولا كأداة للصراع الطبقي وإنما لا يعدو إلا أن يكون أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ومن هنا تنبع أهمية الدور الذي قامت به شركة سوليل بونيه وغيرها من شركات الهستدروت في الدول الأفروأسيوية سواء في ميادين البناء ومد الطرق وإنشاء الموانئ والشركات الملاحية وغيرها.

والواقع أن حركة إسرائيل من خلال الهستدروت على المستوى الدولي تنبع من إحدى حقائق السياسة الدولية المعاصرة ، هي الحقيقة التي تقول بأن الدبلوماسية التقليدية لم تعد كافية ، فالسلطة في الدول الجديدة في أفريقية واسيا ليست في أيدي الموظفين الحكوميين ، ولكنها في أيدي الزعماء الوطنيين الذين يظهرون أولاً على المسرح القومي كقادة للمنظمات العمالية.

وهذا يفسر النشاط الملحوظ للمعهد الأفروأسيوي الذي أنشأته إسرائيل في تل أبيب منذ أكتوبر ١٩٦١م لتدريب القيادات النقابية من البلاد الأفروأسيوية.

كل هذا يؤكد أن ارتباط الهستدروت بالاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (المرتبط بالمعسكر الغربي) قد مهد له طريق التسلل والارتباط بعدد من الزعامات العمالية والتنظيمات النقابية سواء في أفريقيا ذاتها أو في نطاق المؤتمرات والاجتماعات الدولية لهذا الاتحاد العالمي.

ويتعاون الهستدروت مع الحكومة في مجال السياسة الخارجية على النحو التالي :

١- تقوم الأجهزة الرسمية بدعم نشاط الهستدروت في مجال علاقاته بالمنظمات العمالية والهيئات المتطوعة.

٢- يشترك في اجتماعات منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي.

٣- يوثق علاقاته بالمنظمات النقابية والاتحادات العمالية في مختلف البلدان.

٤- يقدم المساعدات الفنية والاقتصادية إلى الدول الأفريقية والأسيوية.

٥- يحضر اجتماعات الاشتراكية الدولية في أوروبا واسيا.

دور الهستدروت في الصراع السياسي :

تحول الهستدروت بفعل العوامل الديناميكية المحيطة بالمجتمع الإسرائيلي في فلسطين إلى مركز من مراكز الصراع السياسي والاجتماعي والطبقي. وتتلخص أهم تلك العوامل الديناميكية في موجات الهجرة للقادمين الجدد الذين يفتقرون إلى شعور الالتزام تجاه المثل العمالية والصهيونية بل وحتى تجاه إسرائيل ذاتها. كما أن من هذه العوامل ذلك النمو المتواصل لمراكز القوى في قطاع الهستدروت الاقتصادي ، أيضا بسبب مشكلة استخدام العمل المأجور في مشروعات الهستدروت.

وجدير بالملاحظة أن الصراع الذي ينغمس فيه الهستدروت ، يدور على جبهتين :

الأولى : جبهة داخلية بين المصالح المتناقضة والمواقف المتصادمة في الهستدروت .

والثانية : جبهة خارجية مع المنظمات والجماعات المنافسة.

الصراع الداخلي :

وتدور الصراعات الداخلية بين عدة جماعات وقوى أهمها ، الصراع بين الشباب والشيوخ ، وبين المحلى والقومي ، وبين العمال والمديرين وأبرزها جميعا ذلك الصراع الذي يدور بين الأحزاب السياسية للسيطرة على الهستدروت.

ومن المسلم به أن الهستدروت ليس حزباً سياسياً ، وإنما هو في الواقع مكون من أعضاء ينتمون إلى سبع جماعات سياسية على الأقل ، أي انه من الناحية النظرية لا يتولى أي عمل سياسي. ولكن منذ كانت الجوانب المتعددة لسياسة الهستدروت تتضمن قضايا هي محل نقاش من وجهات نظر الأحزاب المتنافسة ، فان السياسة تلعب دوراً رئيسياً في منظمة الهستدروت. إذ تقوم الانتخابات للهيئة المختلفة التي تصنع السياسة وتحكم ، على حسب نسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب سياسي. كما أن الماباى منذ إنشائه يحصل دوماً

على أغلبية الأصوات التي تشترك في انتخابات الهستدروت وهكذا فإن أغلبية أعضاء أجهزة الهستدروت التنفيذية كانوا دائما أعضاء في الماباى.

ويحاول الهستدروت دائما تقليص الخلافات السياسية الحادة بين الأحزاب الموجودة في صفوفه للتغلب على الانقسامات السياسية الكامنة فيه وذلك برفع شعار السلام في داخله باعتباره مؤسسه مستقلة. ولكن حياده السياسي ليس إلا أملاً يتطلع إليه بينما يظل في واقعة مطبوعاً بطابع سياسي محدد يظهر بصورة جليه في المناقشات التي تدور داخل مؤسساته ومؤتمراته ومجالسه العمالية ولجانه التنفيذية.

ولذا نجد أن معظم القرارات الهامة إنما تتخذ في الحقيقة خارج الهستدروت وفى مراكز الأحزاب المختلفة وذلك قبل عرضها على هيئاته المختلفة. وهكذا يتأكد أن المجلس التنفيذي للهستدروت ليس إلا حكومة ائتلافية تشترك فيها كل أحزاب الهستدروت الكبرى.

ثانياً : القوى والمنظمات الدينية :

منذ البداية تداخلت البواعث الدينية والقومية والسياسية في نسيج الحركة الصهيونية الرامية إلى الاستيلاء على فلسطين وجعلها قاعدة انطلاق للاستعمار الصهيوني. فمن الثابت أن الحركة الصهيونية تستمد بعض مقوماتها الأساسية من طبيعة الديانة اليهودية وطابعها التاريخي وتستوحى الكثير من التعاليم والعقائد الدينية.

إن طبيعة الدور السياسي الذي تلعبه القوى والجماعات التي تعتمد على الفكر الديني والتي ينظمها جميعاً النفوذ القوى لدار الحاخامية التي يرأسها كبار الربابنة من رجال الدين اليهودي.

وهناك مجموعة من المنظمات والمؤسسات تعمل القوى الدينية من خلالها مثل دار الحاخامية والبيوتز الديني وأكاديميات التلمود التي تنشر التعليم الديني ووزارة الشئون الدينية، بالإضافة إلى الأحزاب السياسية الدينية والكتل التي تتألف منها أو الأجنحة العمالية التابعة لها.

وتطل الأحزاب الدينية على المسرح السياسي في إسرائيل عن طريق حركتين يرجع عهدهما إلى العقدين الأولين لتاريخ الحركة الصهيونية :

الأولى حركة مزراحى المحافظة.

والثانية حركة أجودت المغالية في الأرثوذكسية.

ولكل من الحركتين الحزبين جناحيهما العمالي الذي يسعى لمنافسة الأحزاب العمالية الأخرى.

يعتبر ظهور الدعوة الصهيونية كحركة سياسية في منتصف العقد الأخير من القرن قبل الماضي بمثابة (الردة) في سياق التطور التاريخي للديانة اليهودية. وحين نقول (ردة) نعنى بذلك نقض الصهيونية السياسية للمبادئ التقدمية المتطورة التي أعلنتها اليهودية الإصلاحية قبل ظهور الحركة الهرتزلية بنحو خمسين عاماً.

ففي مطلع القرن قبل الماضي أحدثت التغييرات مجراها في أوضاع اليهود ، وكانت إيذاناً باستكمال التحرر من قيود القرون الوسطى وتشريعاتها الظالمة. وبرزت الحركة الإصلاحية لمسايرة ركب التطور والتحرر ، فاتجهت أنظار قادتها إلى مسألة صارت في حكم الضرورة ، وهى كيفية التوفيق بين المعتقدات والممارسات الدينية من جهة ، وبين متطلبات العصر الجديد الذي دخله اليهود من جهة ثانية.

وهكذا تنادى الحاخامون إلى عقد المؤتمرات والاجتماعات بغية تحديد المنهج العملي الواجب اتخاذه وتعيين مبادئ الإيمان وأركانه المشتركة إزاء تحديات الحضارة الحديثة والتطور التاريخي. فكانت تلك المؤتمرات الحاخامية في منتصف العقد الرابع من القرن قبل الماضي بمثابة الرد على تلك التحديات ، وجاءت لتجسد استجابة اليهودية الإصلاحية لمتطلبات الحياة العصرية.

وهذه المؤتمرات على تعددها ركزت على أن الحركة الإصلاحية لا تتصور مصير إسرائيل مرتبطاً بالعودة إلى فلسطين. لذلك تبطل في نظرها غاية التاريخ اليهودي على أنها الوصول إلى دولة قومية في ظل المسيح المنتظر. وتصبح محصورة في (تحقيق المبادئ القومية في كل من المجتمع والدولة كما نادى بها الأنبياء والحكماء في العهد القديم).

في مقابل ذلك فإن الأرثوذكسية اليهودية المحافظة (وهى التي لم تجد مشقة في قبول الدعوة الصهيونية واعتناقها) تتطلع إلى فلسطين ليس كمجرد مهد لديانة اليهودية بل وأيضا باعتبارها الموطن الأخير لتلك الديانة.

ثم بقيت الصهيونية بعيدة كل البعد عن مدار الحركة الإصلاحية ومناخ أفكارها الليبرالية. والواقع أنها وجدت تربتها الخصبة بين ظهرانى اليهود المقيمين في بلدان أوروبا الشرقية ،

حيث تمكن دعاة التقليد والجمود من بسط سيطرتهم ونفوذهم المتوارث ، وحيث جرى إبراز الطابع الديني اليهودي للقومية اليهودية على يد نفر من أنصار القومية الدينية وأتباعها ، أمثال الحاخام صموئيل موهيليفر (١٨٢٤ - ١٨٩٨م) وميخائيل بينس (١٨٤٢ - ١٩١٢م) اللذين نجحا في القيام بعملية دمج مدروسة بين الأرثوذكسية الدينية ودعوى القومية اليهودية الحديثة.

ما لبث المركز الذي أنشأه موهيليفر خصيصاً للنشاط الديني والثقافي بين اليهود والأرثوذكس تحت اسم (مزراحي) أو (المركز الروحي) أن تحول عام ١٩٠١م على يد الحاخام جاكوب رابنر وغيره من تلامذة موهيليفر إلى حركة قائمة بذاتها وحزب صهيوني داخل المنظمة الصهيونية العالمية.

ثم ما لبث أن تم تنظيم مزراحي كحزب سياسي في فلسطين عام ١٩١٨م ، وكان يضم بصفة رئيسية الطبقة المتوسطة في المدن واليهود الصهيونيين غير المتعصبين وهو يعارض التطرف والمغالاة التي يمثلها حزب أجودت إسرائيل.

أما حزب عمال المزراحي (هابوعيل مزراحي) فيرجع إلى عام ١٩٢١م ، حين أنشأ المزراحي جناحاً عمالياً دينياً في القدس لكي يأخذ زمام المبادرة من الحركات الصهيونية العالمية ويزايد عليها في اشتراكيتها على طريقته الخاصة. فهو يشارك في جميع النواحي الاستعمارية للصهيونية تحت ستار (المركز الروحي) ويتخذ لنفسه شعار (التوراة والعمل) لكي لا تسبقه في صهيونيتها وأعمالها النقابية وفى إنشاء المستوطنات والتعاونيات والمستعمرات الزراعية وغيرها.

أما حزب أجودت إسرائيل فينبغي الإشارة إلى أن المنظمة الصهيونية ضمت منذ نشأتها في عام ١٨٩٧م اتجاهات مختلفة من المتدينين والعلمانيين. وبعد عدة سنوات لم تلبث الخلافات والفروقات بين المتدينين والعلمانيين داخل المنظمة أن حصلت جماعة السلفية الدينية المتطرفة التي أصرت على اعتبار فلسطين بمثابة مركز روحي لليهود إلى الخروج من المنظمة وتشكيل اتحاد لليهود المتدينين عرفت منذ ذلك الحين (١٩١٣م) بـ (أجودت إسرائيل). وهكذا تأسس حزب أجودت إسرائيل في بولندا بغية الوقوف في وجه الحركة العلمانية التي وجدت من يؤيدها في أوساط اليهود بأوروبا الشرقية والوسطى. وهو يؤيد الاستعمار الديني بفلسطين ، لكنه قام بتركيز نشاطاته حول بناء المدارس الأرثوذكسية السلفية ، ويفوق المزراحي في

المحافظة والتشدد ، كما يذهب أبعد من حزبي المزراحي وعمال المزراحي في عنف معارضته للعلمانية. كما انه لا يعترف إلا بسيادة التوراة وحدها التي اعتبرها بمثابة القانون الشامل في البلاد.

وتأسس حزب عمال أجودت إسرائيل في بولندا عام ١٩٢٢م ، لكي يعيق نمو الشعور المعادى في أوساط العمال ويدافع عن أوضاع اليهود الأرثوذكس العاملين في الصناعة. وهذا الحزب يقوم على قاعدة دينية مطابقة لقاعدة الحزب الأم إلا انه يريد البقاء أميناً لاسمه العمالي كما انه لم يرفض فكرة النشاط الاستعماري الصهيوني بفلسطين بل اعتقد بأن :

(المسيح المنتظر سوف يأتى إذا استحق الخلاص في الأرض المقدسة).

جدير بالملاحظة أن الأحزاب الدينية والإسرائيلية لا تشذ عن القاعدة العامة التي ستنطبق على سائر الأحزاب السياسية في البلاد. إذ تشدد جميعها والى حد كبير ، على مسألة العضوية في الحزب بصورة رسمية. وتعتبر الانتماء الحزبي بمثابة بطاقة الدخول إلى الحياة العامة والاستفادة من الخدمات والمنافع التي تأتى بدورها عن طريق مؤسسات تخضع لسيطرة الأحزاب في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، حتى أن نسبة الأعضاء الحزبية إلى مجموع الناخبين في إسرائيل تبلغ درجة عالية. لقد جرى تقديرها في منتصف الخمسينات بأنها تتراوح بين ثلثي مجموع الناخبين.

ومن المشاهد أن حزب مزراحي يضم في عضويته الكثيرين من المنتمين إلى الطبقة المتوسطة في المدن والمناطق الصناعية ، وترجع جذوره السلالية إلى بلدان أوروبا الشرقية.

أما حزب عمال المزراحي فإن معظم أعضائه من أفراد الطبقة العاملة في المناطق الصناعية وفى المستوطنات الريفية التعاونية والجماعية. كما تعود القوة والشعبية اللتان يتمتع بهما هذا الجناح العمالي إلى نجاحه في كسب الكثير من الأنصار بين المهاجرين اليهود الذين قدموا من شمال أفريقيا وبلاد الشرق الأوسط.

وبالنسبة لحزب أجودت إسرائيل وعمال أجودت إسرائيل ، فإن هناك من يرى أن جوهر الخلاف بينهما يتمثل في أن الأول يتكون أعضاؤه من رجال الطبقة المتوسطة بينما يتكون الثاني من رجال الطبقة العاملة.

إذا كان لحزب عمال المزراحي عضوية حضرية كبيرة مثل العضوية الريفية ، فإن عضوية سكان الحضر في حزب عمال أجودت إسرائيل صغيرة جداً. وهذا في رأى البعض يفسر الاتجاه العام للحزب الأخير في كثير من الأوقات نحو اليسار أكثر من عمال المزراحي ، رغم أن الفارق الرئيسي بين الجماعتين الدينيتين ، مزراحي وعمال المزراحي من جهة ، وبين أجودت إسرائيل وعمال أجودت إسرائيل من جهة أخرى هو موقفهم الأيديولوجي من الصهيونية.

ونلاحظ أن علاقة المتعلمين مهما كانت الفئة التي ينتمون إليها ، بالانتساب إلى الأحزاب الدينية هي علاقة ضعيفة. وان علاقة الفئات الغربية بالانتساب إلى الأحزاب الدينية على العموم هي أقوى منها في الفئة الشرقية. وربما كان من أسباب ذلك أن هذه الأحزاب الدينية تعد من اقدم الأحزاب السياسية في فلسطين وأنها أصلاً ذات نشأة أوروبية.

موقف الأحزاب الدينية من مشكلة الدستور :

يعتبر موقف الأحزاب الدينية من مشكلة الدستور أحد المحركات الرئيسية التي تحدد معالم أيديولوجية هذه الأحزاب. إذ انه عقب قيام الدولة ، سارعت الأغلبية الكبرى للقوى السياسية في إسرائيل للتعبير عن إرادتها في وضع مسودة الدستور بينما أعلن ممثلو أجودت إسرائيل معارضتهم لفكرة الدستور ، ولم يجدوا أية ضرورة لذلك أثناء اجتماعات مجلس الدولة المؤقت ومناقشات لجنة الدستور. وسرعان ما ارتفع عدد المعارضين لفكرة الدستور قبل انتخابات الجمعية التأسيسية عام ١٩٤٩م فانضم إليهم أنصار المزراحي ولحق بهم القسم الأكبر من حزب ماباى وعلى رأسه بن جوريون واستغرقت مناقشة مسودة الدستور المقترح أربعة اشهر بكاملها، مما كاد يشطر الدولة إلى معسكرين :

أحدهما معسكر علماني يؤيد الدستور.

والآخر معسكر ديني يضم الأحزاب الصهيونية الدينية التي يساندها الماباى ، ويعارض فكرة الدستور من الأساس.

وقد تبلور رأى الأحزاب الدينية في انهم هددوا بأن الدولة لو أصبحت علمانية (بسبب النص على حرية الجماعات الدينية في التكون وحماية القانون ومساندة الدولة) فانهم سوف يعتزلون مرة أخرى في الغيتو فينشئون محاكمهم الخاصة. كما اعترضوا على أن تكون العربية لغة رسمية ، فالعبرية (في نظرهم) هي اللغة الوحيدة كما أن رئيس الدولة لا بد وان يكون

يهودياً وأكدوا أن التوراة ليست مذهباً للإرشاد الروحي فحسب. بل أنها موجهة لكل وجود الإنسان الفردي والاجتماعي ومن ثم فان توراة إسرائيل هي دستور إسرائيل.

ولاشك أن تخوف الأحزاب الدينية من إقرار دستور مكتوب ليس مرده فقط إلى الخوف من مجيء هذا الدستور علماني الطابع والمضمون. وإنما هناك صلة عملية بين رفض الدستور المكتوب وبين المطالب الدينية أو غيرها لدى تلك الأحزاب ، وذلك على النحو الذي كشفه عضو حزب المابام ورئيس لجنة الدستور والتشريع والقضاء في الكنيست حين قال :

(إن هذه الأحزاب بدون دستور تستطيع دائما التقدم بمطالب خاصة ، سواء تحققت تلك المطالب أم لم تتحقق).

الدور السياسي للأحزاب الدينية :

نلاحظ أن حركة أي جماعة سياسية تسير في اتجاه هدفين قد يبدو لأول وهلة انهما متناقضان.

الهدف الأول : هو تحقيق التكامل بمعنى توحيد المجتمع ، والهدف الثاني : هو الصراع ضد الجماعات والمنظمات المنافسة للحصول على السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها. وغالباً ما تسير الجماعة في كلا الاتجاهين إذ لا ينفصل التصارع عن التكامل دائما لانه يصعب تمييز أحدهما عن الآخر تمييزاً واضحا.

فالأحزاب تتصارع مثلاً في سبيل نظام اجتماعي افضل وفى سبيل تكامل اصدق ، كما أن جميع الأيديولوجيات السياسية ترى أن الصراع يولد التكامل وان نمو التعارضات يتجه بها إلى الزوال ويؤدى إلى قيام نظام اجتماعي سليم.

دور الأحزاب الدينية في تحقيق التكامل الاجتماعي :

تقوم الأحزاب الدينية منفردة أو مجتمعة بدور حيوي في صهر وتوحيد المجتمع الإسرائيلي وذلك من خلال أنشطتها المتنوعة وأجهزتها المتعددة ولا سيما في مجالات التجنيد السياسي والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح. فمثلاً تؤدى السياسة الليبرالية التي يتبعها حزب مزراحى إلى تمهيد السبيل أمام استعداده للتعاون مع ماباى ودعم سياسته الاقتصادية المعتدلة. وهو لا يفعل ذلك بالطبع إلا لقاء الحصول على تنازلات في مسائل تتناول الدين ، كما يطالب بمنح دار الحاخامية تلك المكانة اللائقة بقادة الأمة الروحيين والدينيين .

وانطلاقاً من حركة الأحزاب الدينية بهدف تحقيق التكامل والدمج بين الأخلاط المختلفة للمجتمع الإسرائيلي ، يمكن أن نلاحظ ثلاث خصائص بارزة تميز كتلة الأحزاب الدينية.

وهذه الخصائص هي :

- توحيد الأحزاب الدينية.
- براعتها في المناورات السياسية.
- قوة نفوذها السياسي.

ولا شك أن هناك تأثيراً متبادلاً بين طبيعة حركة الأحزاب ونوعية الصراعات التي تخوضها من جهة وبين المركز السياسي لهذه الأحزاب من جهة أخرى. فمن البديهي أن الأحزاب التي تتحرك بفاعلية وكفاءة واقتدار تستطيع أن تحرز لنفسها مركزاً سياسياً مرموقاً.

ثالثاً : المؤسسة العسكرية :

لا تعني (المؤسسة العسكرية الإسرائيلية) جماعة محددة من الضباط . أن لفظ المؤسسة العسكرية أعم من ذلك وأشمل ، فالمؤسسة العسكرية تنظيم ضخم يشمل هيئة أركان حرب الجيش والضباط المحترفين في الجيش الإسرائيلي ، وأجهزة المخابرات العسكرية والسياسية ومعاهد الدراسات الاستراتيجية التابعة لهيئة الأركان ، وكل التنظيمات التي يمتد إليها إشراف وتوجيه الجيش الإسرائيلي ، وأفواج الضباط السابقين الذين يديرون أهم مرافق إسرائيل الحيوية (رؤساء المؤسسات ذات الأهمية الاستراتيجية : الموانئ - الصناعات الاستراتيجية - الطيران المدني - المفاعلات الذرية ...) ، ويتلقون تعليماتهم من الجيش بصفة رئيسية ، وأخيراً جماعة السياسيين الذين ربطوا حياتهم السياسية بدور الجيش الإسرائيلي.

نشأة وتاريخ الجيش الإسرائيلي :

مر الجيش الإسرائيلي الحالي بعدة مراحل هامة في تطوره ترجع بجذورها إلى نشأة المنظمات العسكرية اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر حين شكل حزب بوعالى تسيون وحدات الحرس في أوروبا الشرقية ، ثم ظهرت أول المنظمات العسكرية اليهودية في فلسطين عام ١٩٠٩م تحت اسم (هاشومير) أي الحارس على يد أعضاء حزب بوعالى تسيون.

وفى أوائل الحرب العالمية الأولى تمت المحاولة الثانية لإنشاء بعض الوحدات اليهودية المسلحة حين تصور قادة الحركة الصهيونية أن وجود مثل هذه القوات سيمكنهم من المساومة

السياسية مع بريطانيا فيما بعد على خلق الوطن القومي. كما تصوروا وبالذات جابوتنسكى أن هذه الوحدات يمكن أن تكون مجالاً خصباً لإبراز شخصية (المقاتل اليهودي) بعد عهود طويلة من حرمان اليهود من حمل السلاح.

ولمواجهة المقاومة العربية المتزايدة خلال العشرينات والمضادة لأطماع اليهود في فلسطين ، أقرت قيادة الهستدروت توصية لجنة الدفاع التابعة لها وقررت إنشاء الهاجاناه (قوات الدفاع) في ٢٥ يونيو ١٩٢٥م. وقد ارتبط إنشاء الهاجاناه في ذلك الوقت بثلاثة أسماء ممن أصبحوا قادة لها فيما بعد وهم الياهو جولومب ، دوف هوز ، وياكوف دوري وبدأت العملية بتوحيد كل الوحدات المسلحة الموجودة في المستعمرات والمدن.

وفى بداية الثلاثينيات انشقت بعض العناصر الصهيونية لتكون ما أسمته (هاجاناه ب) وكان زعماؤها من أنصار جابوتنسكى وحزبه ، لذلك سرعان ما اتحدت هذه مع جماعة جابوتنسكى ليكونا معاً عصابة (أرجون زفاى ليومى) أو المنظمة العسكرية القومية بقيادة دافيد راتزيل.

حدث هذا في عام ١٩٣٧م ، وافترض في هذه المنظمة (الأرجون) أن تكون أكثر تمثيلاً من الهاجاناه لرأى جابوتنسكى في العمل العسكري. إلا أن الأرجون قررت وقف أعمالها الإرهابية في فلسطين أثناء الحرب العالمية الثانية لئلا تكون عاملاً مساعداً للنازية ضد بريطانيا وقد التزمت فعلاً بقرارها هذا إلا جماعة منها رفضت أن تنصاع للأمر وانشقت عن هذه المنظمة في يونيو ١٩٤٠م ، وأسست نفسها (لحماى حيروت يسرائيل) أي المحاربون من اجل حرية إسرائيل. وقد عرفت على السنة الناس باسم (عصابة شتيرن) نسبة إلى زعيمها (أبرا هام شتيرن) الذي كان مساعداً لدافيد راتزيل قائد الأرجون.

أما بالنسبة للهاجاناه ، فقد أدت الثورات العربية في فلسطين لسنوات ١٩٣٦م حتى ١٩٣٩م ، إلى تقويتها بطريق غير مباشر ، حيث ضمت غالبية اليهود ودربت أعداد كبيرة منهم وطورت تسليحها. ويرجع الفضل في ذلك إلى تشارلز أورد وينجيت ضابط المخابرات بالجيش البريطاني الذي قام بتدريب بعض فرق الهاجاناه وتدريبها على القتال الليلي ، وكان من بين متطوعي وينجيت ايجال آلون ودايان اللذين أصبحا فيما بعد من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي.

وقد دعا ايجال آلون إلى ضرورة تكوين قوات خاصة للدفاع عن المجتمع اليهودي في فلسطين بسبب انشغال المقاتلين في جبهات القتال البعيدة بجانب الحلفاء وطالما أن بريطانيا لم تتخل عن سياسة الكتاب الأبيض الذي أصدرته عام ١٩٣٩م. وبالفعل وافقت لجنة الهاجاناه على إنشاء (البالماخ) لتكون قوة فدائية ضاربة سريعة الحركة ، في مايو ١٩٤١م.

ولقد توافق إنشاء البالماخ مع قرار الحلفاء بغزو سوريا ولبنان في عام ١٩٤١م ودعيت قوات البالماخ للاشتراك في الغزو كوحدات متقدمة ومرشدين ومخربين ، إلى جانب مهام المخابرات وراء حدود العدو. ولقد استمر هذا التعاون بعد ذلك بين البالماخ وجيوش الحلفاء في الشرق الأوسط حتى معركة العلمين. وقد أعطت هذه المشاركة لقوات البالماخ ، وما سبقها من إعداد ، فرصة ممارسة التفكير والتخطيط على المستوى الشامل إلى جانب فرصة إعداد رجالهم على احدث الأساليب. وقد كان لهذا أثره في دفع الهاجاناه وقوتها الرئيسية (البالماخ) إلى آفاق جديدة في التصور العسكري وفى التجربة ، فدخل التفكير العسكري اليهودي مرحلة اكثر نضجاً.

وتعد البالماخ بحق الأكاديمية التي خرجت كبار ضباط الجيش الإسرائيلي فيما بعد ، إذ أن من بين ١٢ ضابط أركان حرب في حرب ١٩٤٨م كان ثلاثة من البالماخ ، ومن بين ٤٥ عقيد في تلك الفترة كان منهم ٢٠ من ضباط البالماخ ، وكان أكثر من ٤٠٪ من الضباط من رتبة المقدم من ضباط البالماخ كما انه منذ حرب ١٩٤٨م تولى ثلاثة جنرالات ينتمون إلى البالماخ منصب رئيس الأركان. ومن بين ١٨ ضابطاً في أركان حرب حملة ١٩٦٧م كان هناك ١١ ضابطا من ضباط البالماخ السابقين ، وكذلك كان القواد الثلاثة للمحاور الثلاثة على الجبهة وهم الجنرالات ناركيس ، جافيتش ، اليعازر. كما تولى منصب وزارة الدفاع أربعة من كبار القادة وضباط البالماخ السابقين ، وهم : ديان ، آلون ، كارمل ، وإسرائيل جاليلى.

وعلى أية حال ، ففي السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية دخل تطور المنظمات العسكرية اليهودية في فلسطين مرحلة حاسمة صاحبت إنشاء إسرائيل ، لقد أعلن بن جوريون رسميا في ٣١ مايو ١٩٤٨م ، إنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي ، ثم صدر قرار بحل (المنظمة العسكرية القومية) أي الأرجون في يونيو ١٩٤٨م ، ثم اصدر ياكوف دوري رئيس الأركان أمراً بحل رئاسة البالماخ في ٧ نوفمبر ١٩٤٨م.

ثم اقترح بن جوريون عند مناقشة قانون خدمة الدفاع أمام الكنيست الأول في عام ١٩٤٩م، إنشاء جيش صغير من المحترفين ، مع نظام كبير للاحتياط وبذا يستطيع أن يستوعب احدث التطورات العلمية والتكنولوجية ، كما أخذ في الاعتبار روح الهاجاناه والبالماخ فأشار إلى دور الجيش في دمج المهاجرين الجدد. بهذا خطا بن جوريون خطوة كبيرة في سبيل تدعيم تبعية الجيش للامة ككل أي جعله حرفياً عن كافة النواحي السياسية والحزبية التي قد تمزق وحدته وتعطله عن مهمته كأداة في يد الدولة لتحقيق التكامل القومي.

التكوين الاجتماعي للنخبة العسكرية :

كان للدور الذي لعبه بن جوريون في تأسيس الجيش الإسرائيلي اكبر الأثر على التكوين الاجتماعي والاتجاهات الأيدلوجية للنخبة العسكرية. فمعظم النخبة العسكرية من خريجي الهاجاناه وأكاديمية البالماخ التي كانت بمثابة قاعدة التدريب التنظيمي والتثقيف السري للمستقبل.

ونجد أن هناك تزايد مستمر في نسبة ضباط الأركان الذين تدربوا في قيادة تساهل. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذه النخبة تنتمي غالباً إلى اليهود الغربيين أو الصابرا ذوى الأصل الأوروبي.

كما أن الترقيات تتم داخل الجيش الإسرائيلي بسرعة ، الأمر الذي يعطى الجيش معدل أعمار أصغر بكثير من اغلب جيوش العالم منذ عام ١٩٤٨م تولى رئاسة الأركان سبعة أشخاص كلهم ، ماعدا اثنين ، كان سنهم عند التعيين اقل من ٤٠ سنة واربعة منهم أحيلوا إلى مناصب مدنية قبل أن يصلوا إلى سن ٤٢ سنة. وهناك من يرى أن بن جوريون كان حريصا على إبعاد رئيس أركان الجيش عن منصبه قبل أن يخلق لنفسه شعبية وسط الجيش لذلك فإن مدة الخدمة لرئيس أركان الجيش تراوحت بين ثلاث وخمس سنوات.

أن صغر أعمار ضباط القيادة ظاهرة متواترة في تساهل ، فيذكر موشى دايان انه اجتمع يوم ٢ أكتوبر ١٩٥٦م للإعداد لحملة سيناء ، بقادة المناطق والفرق والقوات وكان معظمهم في الثلاثينيات من العمر.

كما أن الإحصاءات تشير إلى انه في عام ١٩٦٦م.

كان متوسط عمر العميد منخفضاً نسبياً ٤٠ - ٤٤ سنة.

ومتوسط عمر العقيد ٣٥ - ٤٠ سنة.

متوسط عمر المقدم ٣٠ - ٣٥ سنة.

ولكن ذلك لا يمنع من ظهور ثمة ميل إلى ارتفاع متوسطات الأعمار نسبياً ، ويبدو أن ذلك مرجعه شدة الحاجة إلى الاحتراف وارتفاع مستوى المهارة والتخصص.

من المعلوم أن الجيش الإسرائيلي أساساً منظمة يهودية والعرب غير مسموح لهم بالخدمة العسكرية ، وابتداء من عام ١٩٥٦م سمح للدروز والشراكسة بالخدمة في الجيش. وهذا يوضح لنا أن الأساس الفكري للمواقف والاتجاهات الاجتماعية داخل المؤسسة العسكرية هو الولاء للصهيونية.

ويبدو أن بن جوريون قد أدرك انه بقيام الدولة فإن عديداً من التغيرات الاجتماعية والمؤسسية والنفسية سوف تقع ، وأراد أن يضمن استمرار العقيدة الصهيونية كما تبناها الجيل الأول.

لقد أراد أن يبعد الجيش عن الخلافات السياسية الداخلية ولكن هذا لم يكن يعنى جيشاً محايداً بل جيشاً ملتزماً غاية الالتزام بأهداف وسياسات الحركة الصهيونية ، وان يكون هو المحافظ على أيديولوجية المجتمع الصهيونية وقد تم ذلك بأن سيطر بن جوريون على وزارة الدفاع لمدة خمس عشرة سنة (١٩٤٨م - ١٩٦٣م).

أن نظرية الحصار العربي هي جوهر الأيديولوجية القومية لتساهل ، هذه النظرية التي تقوم على أن نقطة داخل إسرائيل (قبل عام ١٩٦٧م) هي في متناول الضرب الفعال للجيوش العربية ، نظراً لصغر المساحة وطول الحدود.

وقد تعهد بن جوريون بالحفاظ على نظرية الحصار العربي التي أصبحت أساس مذهب تساهل في تحقيق ازدهار ومستقبل إسرائيل.

ثم بلور الجنرال دايان تفكير الجيش الإسرائيلي في ست نقاط هي :

١- كل الدولة عبارة عن خط حدود مع دول معادية.

٢- الدولة تعيش في كل لحظة تحت خطر التدمير.

٣- العرب قد يلجأون إلى حرب العصابات.

٤- هدف إسرائيل هو تحويل خطوط الهدنة إلى خطوط سلام دائم.

٥- هدف الغارات العسكرية التي تشنها إسرائيل هو حث الدول الكبرى لتضغط على العرب ليعقدوا سلاماً مع إسرائيل.

٦- الجيش الإسرائيلي وحده هو الذي يستطيع حماية إسرائيل.

وهكذا فالجيش في عقيدة النخبة العسكرية هو أداة الدفاع عن الدولة المحاصرة بواسطة العرب.ومن ثم قامت الاستراتيجية الإسرائيلية على ثلاثة مبادئ :

١- أن تمتلك إسرائيل زمام المبادرة أي أن تكون البادئة بالقتال.

٢- إلا تقع الحرب على ارض إسرائيل.

٣- أن تتم العمليات العسكرية في أسرع وقت ممكن أي على أساس الضربة الخاطفة ، نظراً لنظام الاحتياط الضخم الذي يقوم عليه الجيش ، والذي يؤثر تعبئتها على القوى العاملة والاقتصاد الإسرائيلي.

أن تشخيص المذهب العسكري الإسرائيلي يقوم على أن إسرائيل مجتمع عسكري حركي متطور ، والتفاعل المستمر بين العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية داخل هذا المجتمع الحركي يصور لنا طبيعة مقاصده ومطامعه ، والوسائل التي يستخدمها لبلوغها. لقد كانت القوة المسلحة هي الوسيلة الرئيسية الوحيدة لتحقيق تلك المطامع ، ولم تكن الوسائل السياسية والإعلامية والاقتصادية وغيرها سوى أدوات للوسيلة الرئيسية مرتبطة بها وخادمة لها.

وبمراجعة عوامل التغير في المجتمع الإسرائيلي وأثارها في صفوف الشباب الإسرائيلي ، وردود أفعالها على الجيش وأيديولوجية النخبة العسكرية. نلاحظ أن الأيديولوجية التي سادت مجتمع اليشوف والتي قامت على الصهيونية والريادة والتطوع لم تستطع أن تقف في وجه الظروف الجديدة في دولة حديثة تقوم شأنها شأن الدول العصرية على القيم الذرائعية (التي تؤمن بالوسيلة) والسياسات النفعية ، وذات هجرة واسعة من الشرق والغرب. أن القيم الصهيونية التقليدية كانت قائمة لدى أيديولوجية الهجرة الثانية. ولكن الجيل الأصغر في إسرائيل غير مستجيب كما هو ملاحظ لأي نداء عقائدي ، عامة ، وللعقائدية الصهيونية بصفة خاصة.

لقد اصبح الجيش بؤرة للهوية الوطنية ومحلاً للفخر ، كما ترتب على ذلك قيام النخبة العسكرية التي تختلف عن النخبة السياسية القديمة في سمات هامة عديدة. وهذه النخبة الجديدة كانت اكثر إسرائيلية ، وأصبحت نقطة جذب هامة لكثير من الشباب الإسرائيليين الذين أغلقت أمامهم فرص العمل العام الأخرى بواسطة الحرس القديم.

الدور السياسي للنخبة العسكرية :

يجب أن نوضح طبيعة العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري في الفكر الصهيوني. هناك في الواقع علاقة عضوية بين الاثنين ، فكل مؤسسة أنشئت لكي تؤدى دوراً سياسياً وعسكرياً في ذات الوقت. أن الجيش هو مؤسسة تعليمية ، فالعمل العسكري أداة لبناء الدولة وليس لمجرد حمايتها ، كما كان للدور الذي قام به الجيش في أعوام ١٩٤٨م ، ١٩٥٦م ، ١٩٦٧م ، أثره في تقوية نفوذ النخبة العسكرية عن بقية النخب السياسية في المجتمع.

من المعروف أن الميزانية العسكرية في إسرائيل تستهلك نحو ١١٪ من إجمالي الناتج القومي ، وهناك قطاعات تتحمل أعباء اقتصادية لصالح الأغراض الدفاعية مثل إنشاء مستوطنات زراعية على الحدود. وهناك تحت السلاح أكثر من ١٠٠ ألف جندي ، إلا انه في ساعة الخطر فان إسرائيل تجند ما يقارب ٤٠٠ ألف رجل وامرأة. هذه ليست نسبة صغيرة من إجمالي عدد السكان ، فهي في الحقيقة أعلى نسبة من السكان تحت السلاح ، وهى أعلى منها في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكوبا ومعظم البلاد الأخرى.

اتساع دور تساهل :

الواقع أن هناك نوعين من اتساع دور تساهل في السياسة الإسرائيلية :

الأول : اتساع دور ذي نتائج سياسية غير خطيرة التأثير على العلاقات المدنية العسكرية.

والثاني : اتساع الدور ذي النتائج السياسية التي تؤثر على العلاقات المدنية العسكرية.

أن الأهمية المدنية الحاسمة للمؤسسة العسكرية في المجتمع الإسرائيلي تنبع أساساً من حقيقة مؤداها أن إسرائيل دولة عسكرية ، من ذلك الطراز الذي يسميه بعض المفكرين (أمة تحت السلاح) أي تلك التي تستخدم التدريب العسكري لتعليم أبنائها. ومن هنا فان الضابط الإسرائيلي أمامه مهام كثيرة ومعقدة. فغالباً ما يكون لدى المجندين الجدد قليل من المهارات

النافعة والعصرية ، كما أن مواقفهم تجاه السلطة شكلت في دول أجنبية حيث الريبة والتهرب من مسؤولية الحياة العامة. وعادة ما يبدأ الجيش الإسرائيلي بعمليات تعليمية لأكثر من نصف المجندين على الأقل. ولهذه الأسباب فان الإسرائيليين في حاجة (كما يشير دافيد رابوبورت في مؤلف هنتنجتون عن سياسات العسكريين) إلى تدريب أولي يبلغ ٩ أمثال الحال في سويسرا (والتي يعتبرها المؤلف من طراز أمة تحت السلاح) كما أن المهاجر اليهودي يجب أن يتعلم كيف يتكلم ويقرأ ويكتب العبرية ، وقد يستعمل لأول مرة التوراة ، ويأكل طبقاً للتقاليد الدينية ، ويتعلم جغرافية وتاريخ البلاد ، وكذلك الزراعة والتشجير ومد الطرق.

هناك إذن في إسرائيل تبادل قوى ومؤسس بين الطبقات والنظم الاقتصادية والسياسية المدنية من جهة ، والنظم الاجتماعية والطبقية في الجيش من ناحية أخرى أي أن تبادل المعدات والخدمات والمهارات بين هذين القطاعين وذلك لسببين :

- تزايد معدل التغير التكنولوجي مما جعل الحاجة إلى تنوع واسع في المهارات لتقوية المؤسسة العسكرية.

- التنوع والتخصص في الفنون العسكرية قد أطال الفترة اللازمة للتدريب.

تهتم المؤسسة العسكرية في إسرائيل بتولي مسئوليات متعددة في مجال التعليم بهدف رفع المستوى الثقافي للجنود والضباط.

الناحال :

هي منظمة عسكرية تابعة للجيش أنشئت عام ١٩٤٨م بغرض زراعة واستيطان المناطق المجاورة للحدود مع الدول العربية. وهى استمرار لفكرة البالماخ عن المزارع (المقاتل) ، ويقوم الجيش بتزويد هذه الفرق بتدريب زراعي وعسكري يعد مرحلة أرقى متخصصة لأعضاء منظمات الشباب.

وتعتبر الناحال جزءاً من الجيش ، والقانون الذي ينظمها هو قانون الخدمة العسكرية ، ففي العام الأول لأي فرقة ناحال في المزرعة نجد أن على أعضائها أن يقضوا خمسة أيام كل شهر في التدريب العسكري. ولذا نجد أن وجهة النظر الصهيونية عن المناطق العربية المحتلة ، أنها عبارة عن مجرد مواقع عسكرية من وجهة نظر القانون الدولي العام.

أقام الجيش ومؤسساته مدارس فنية خاصة بهدف تخريج كادرات من ذوى المهارات تساهم في أعمال التصنيع كما أنشأ تساهل بالتعاون مع وزارة الدفاع مكتباً خاصاً لتشغيل المجندين من الفنيين بعد انتهاء الخدمة ، وبهذا يسهل من عملية اندماجهم في الحياة المدنية. والواقع أن كل هذا أدى إلى تقوية فعالية نخبة الجيش كجماعة ضاغطة بنفس الطريقة التي يمكن أن تقوى النخبة المدنية.

يضاف إلى ما سبق ، السلطة التي يمارسها الرقيب العسكري على الصحافة ، بمقتضى القانون الذي ينظم حرية النشر ، لحظر تسرب المعلومات الخاصة بالأمن والهجرة والمسائل ذات الصفة العسكرية ، والتي يمكن أن تغطى كثيراً من نواحي الحياة.

هذه الجهود جميعاً تمكن المؤسسة العسكرية من التغلغل والسيطرة على قطاعات الزراعة والهجرة والتصنيع والرأي العام. إضافة إلى مجال الدفاع والشئون الخارجية وهناك أمثلة كثيرة تكشف كيف تمارس المؤسسة العسكرية دوراً هاماً في صنع القرار السياسي في المجال الخارجي.

الفصل الثالث
طبيعة العنصرية الإسرائيلية
والاستيطان اليهودي

طبيعة العنصرية الإسرائيلية - الاستيطان اليهودي .

طبيعة العنصرية الإسرائيلية :

من الملاحظ أن إسرائيل تدعى دائما أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط ، وتحاول أن تربط نفسها دائما بالديمقراطية الأوروبية والأمريكية وتتهم دول الشرق الأوسط بالتخلف الناجم عن غياب الديمقراطية. ولقد استغلت الدعاية الصهيونية الإسرائيلية نغمة الديمقراطية لتحقيق عدة أهداف أولها اكتساب عطف الدول الغربية المحبة للديمقراطية والتي نجحت الصهيونية في أن تجعلها تنظر إلى قضية الشرق الأوسط من منظور أنها صراع بين الديمقراطية والديكتاتورية. الديمقراطية تمثلها إسرائيل والديكتاتورية تمثلها الدول العربية ، وأنها أيضا صراع بين التقدم الذي تمثله إسرائيل بفضل نظامها الديمقراطي والتخلف الذي تمثله الدول العربية ، ومن خلال هذا الادعاء الصهيوني كسبت إسرائيل الرأي العام الأوروبي والأمريكي ونجحت الصهيونية أيضا في إخفاء الوجه القبيح للنظام السياسي الإسرائيلي القائم أصلاً على فلسفة عنصرية تجاوزت بكثير الفلسفة العنصرية التي استندت إليها حركة الاستعمار العالمي خلال القرون الثلاثة الأخيرة. فالعنصرية التي تقوم عليها إسرائيل عنصرية مركبة ومعقدة بحيث أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي الإسرائيلي ، وقد انعكست هذه العنصرية على مجالات الحياة المختلفة داخل المجتمع الإسرائيلي الذي اصبح يتكون من فئات وشرائح سكانية مصنفة تصنيفاً عنصرياً.

ومن أهم صفات العنصرية الإسرائيلية أنها عنصرية مركبة تعكس التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي ، وتعكس البنية الاجتماعية لهذا المجتمع. فالمجتمع الإسرائيلي يمكن تقسيمه بداية إلى قسمين :

مجتمع يهودي تنتمي إليه كل طبقات وفئات اليهود الاجتماعية والأثنية.

مجتمع عربي فلسطيني.

ويمارس المجتمع اليهودي بفئاته المختلفة كل أشكال العنصرية ضد المجتمع العربي الفلسطيني من تمييز عنصري إلى اضطهاد إلى كل أشكال التفرقة العنصرية ، ويختلف هذا التمييز العنصري تجاه العرب الفلسطينيين حسب الفئة اليهودية الممارسة للعنصرية. فهناك مواقف مختلفة تجاه العرب الفلسطينيين يمثلها الأشكناز والسفارد والصابرا ، وتمثلها الأحزاب السياسية على اختلاف أيديولوجياتها ، وتمثلها الجماعات الدينية على اختلاف مواقفها الدينية ، والنهاية حصيلة من الممارسات العنصرية التي يلقاها المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل من كل فئة يهودية على حدة ومن كل حزب وتيار سياسي أو ديني. أنها سيمفونية عنصرية يعزفها كل فئات المجتمع الإسرائيلي ضد السكان العرب الفلسطينيين.

هذا عن العنصرية الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين ، وهناك عنصرية أخرى إسرائيلية - إسرائيلية أي أنها موجهه من جماعة إسرائيلية تجاه جماعة إسرائيلية أخرى ، فهناك العنصرية الأشكنازية ضد الجماعات الإسرائيلية الأخرى وبخاصة السفارد من الممثلين ليهود الشرق من اصل غير عربي ، وهناك العنصرية الأشكنازية السفاردية المشتركة ضد اليهود من أصول عربية ، وهناك عنصرية الصابرا المولودين في إسرائيل ضد كل اليهود الذين لا ينتمون إلى الصابرا الساعين إلى خلق ثقافة إسرائيلية تخصهم بعيداً عن معطيات التراث اليهودي العام الذي ينتمي إليه كل اليهود.

وهناك عنصرية إسرائيلية موجهه ضد جماعات يهودية هامشية مثل يهود الفلاشا وغيرهم من الذين يحتلون أدنى درجات السلم الاجتماعي اليهودي ، هذا بالإضافة إلى التناقضات الأثنية والاختلافات الدينية.

وعلى المستوى الديني توجد عنصرية دينية موجهة من الجماعات والفرق الدينية ضد بعضها البعض والتي تصل الدرجة فيها إلى حد تكفير الفرق الدينية اليهودية لبعضها.

وتأتى اليهودية الحاخامية والتي تسمى عادة بالربانية على قمة الهرم الديني في إسرائيل ، وهى يهودية لا تعترف باليهوديات الأخرى التي تمثلها الفرق الدينية الأخرى ، ولذلك فهي تمارس الاضطهاد ضد فرق السامريين والقرائين والإصلاحيين وغيرهم وتعتبر نفسها الممثلة الحقيقة لإسرائيل وللدين اليهودي.

وفى ظل هذا المناخ العنصري على المستويات السياسية والدينية والعرقية تطورت الحياة داخل المجتمع الإسرائيلي. ولكن تبقى العنصرية ضد العرب الفلسطينيين كهدف لبقية المجتمع اليهودي فالكل متفق على اضطهاد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين ، والكل ينظر إليهم على أنهم يمثلون جسداً غريباً داخل المجتمع الإسرائيلي على الرغم من أنهم أهل الوطن وأصحاب الأرض. إنهم عدو المجتمع ورمز الأرض المسلوبة وعلاوة على ذلك يوصفون إسرائيلياً بأنهم سرطان داخل المجتمع الإسرائيلي.

ويكمن الأساس العنصري في دولة إسرائيل في أنها قامت لكي تكون دولة لليهود ، وليس دولة لكل مواطنيها على أساس من الديمقراطية ، وقد وجهت كل الحكومات الإسرائيلية والمؤسسات جهودها لتحقيق هذا الهدف وهو أن تكون الدولة يهودية خالصة.

وقد تسبب هذا المبدأ في أن تصبح الدولة عنصرية وفى أن تمتد السياسة العنصرية ليس فقط في التعامل مع غير اليهود داخل الدولة مثل المسلمين والمسيحيين ، ولكن لحقت هذه السياسة العنصرية بشرائح يهودية داخل المجتمع الإسرائيلي مشكوك في يهوديتها أو غير معترف بعقيدتها اليهودية ولا بشخصيتها اليهودية. وتزداد السياسة العنصرية في إسرائيل عمقاً عندما يتم فهمها وتحليلها داخل إطار السؤال المطروح : .... من هو اليهودي ؟

وهو سؤال مطروح على مستوى تحديد الهوية اليهودية ، ومن الذي يمثل الهوية اليهودية الحقيقية داخل المجتمع الإسرائيلي ، كما أن نفس السؤال مطروح على مستوى الديانة حيث يوجد اختلاف واضح وصريح حول الديانة اليهودية الصحيحة أو حول من يمثل اليهودية داخل المجتمع الإسرائيلي ؟ كما أن السؤال لا يزال مطروحاً وبشكل قوى حول الهوية الإسرائيلية ومن هو الإسرائيلي الحقيقي؟

ونظراً لأن الجميع في إسرائيل يدعون أنهم اليهود الحقيقيون ، والكل يعتقد أنه اليهودي الحقيقي والإسرائيلي الحقيقي فقد تحولت المسألة إلى صراع داخلي عميق له انعكاساته العنصرية ، فمع عدم الاعتراف بالتعددية الدينية والثقافية داخل المجتمع الإسرائيلي برزت

العنصرية الداخلية كمرض خطير أصاب مجتمعا ناشئاً فشل في التخلص من أمراض الشتات، ولم ينجح في توحيد اليهود المهجرين إلى فلسطين حول هوية واحدة ، أو ديانة واحدة ، أو عقلية واحدة ، ولذلك لجأ إلى عامل خارجي طارئ وحوله إلى عامل ثابت يحقق به فكرة الخطر الخارجي الذي يتم تصوره وتوهمه كجزء من الاستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية التي تدعى الوجود الدائم لهذا الخطر الذي يوحد الإسرائيليين ويجعلهم ينسون اختلافاتهم وعنصريتهم الداخلية لمواجهة الخطر الخارجي.

وقد كشف السلام مع العرب وتلاشى الخطر العربي لمدة تصل إلى ما يزيد عن ربع قرن عن الصراعات الداخلية الخطيرة ، فخلال السنوات العشرين الماضية انحسر الصراع العربي الإسرائيلي واحتل مكاناً متأخراً في أولويات السياسة الإسرائيلية وظهرت المشاكل الداخلية واحتلت الأولوية في حياة المجتمع الإسرائيلي.

ومن أهم القضايا التي ظهرت بعد بداية مسيرة السلام مع العرب قضية الهوية اليهودية التي تأزمت داخل المجتمع اليهودي ، ومشكلة الصراع بين المتدينين والعلمانيين كمشكلة عامة داخل المجتمع المنقسم بالفعل إلى غالبية علمانية وأقلية متدينة ذات تأثير واضح في الحياة والسياسة ، وظهرت مشكلة الهوية الدينية ومن هو اليهودي الحقيقي في مقابل المتهود. وهى مسألة تبدو في ظاهرها أنها مشكلة دينية لكن باطنها يقول بأن المشكلة عنصرية في المقام الأول. كما ظهرت خلال السنوات العشرين الأخيرة مشكلة الشخصية الإسرائيلية والثقافة الإسرائيلية المميزة لإسرائيل كبلد في مواجهة الشخصية اليهودية أو الشخصية الصهيونية أو حتى في مواجهة يهود الخارج.

ومن وجهة نظري أن كل هذه القضايا المهمة في تحديد مستقبل إسرائيل بعد السلام قضايا مرتبطة بالعقلية العنصرية السائدة داخل المجتمع الإسرائيلي ، وهى عنصرية مركبة ومعقدة إلى حد يصعب معه فهمها كما يصعب معه معالجتها. فالعنصرية التي يمارسها المجتمع الإسرائيلي كله في مواجهة العربي الفلسطيني تعد أبسط أشكال العنصرية لأن التضاد هنا واضح وصريح ومتفق عليه. فإذا كانت الدولة دولة يهود فلابد من ممارسة العنصرية ضد غير اليهود فيها وهم العرب الفلسطينيون ، والمسلمون ، والمسيحيون.

أما الشكل المركب والمعقد للعنصرية في المجتمع الإسرائيلي فهو يختص بالعنصرية التي يمارسها يهود المجتمع الإسرائيلي ضد بعضهم البعض ، وهى تنقسم إلى عدة عنصريات الأمر الذي يجعلها عنصرية معقدة ومركبة فهناك :

أولاً : العنصرية العرقية أو الإثنية التي تستمد أصولها من الاختلاف العرقي والانقسام اليهودي داخل المجتمع الإسرائيلي إلى أشكناز وسفارديم ، وانقسام الأشكناز والسفارديم داخلياً إلى شرائح إثنية متباينة.

ثانيًا: العنصرية الدينية التي تستمد أصولها من الاختلاف الديني الحاد إلى يهود أرثوذكس تقليديين (الربانيين) ويهود غير أرثوذكس من قرائين وسامريين وغير ذلك ، ويصل حد العنصرية الدينية إلى اتجاه هذه الفرق الدينية إلى تكفير بعضها البعض وادعاء كل منها بأنها تمثل اليهودية الحقيقية.

ثالثاً : العنصرية الثقافية التي تظهر في الصراع الثقافي بين الثقافة اليهودية ، والثقافة الصهيونية ، والثقافة الإسرائيلية داخل المجتمع الإسرائيلي.

رابعاً : العنصرية الفكرية ويظهر في الانقسام الصريح للمجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع علماني ومجتمع متدين.

العنصرية الإسرائيلية في مواجهة انتفاضة الأقصى :

يسيطر مفهوم الإبادة على التفكير السياسي والعسكري الإسرائيلي. وهذا المفهوم له جذوره المتأصلة في الفكر اليهودي وفى تاريخ اليهود. ويدخل ضمن مفهوم الإبادة عمليات التصفية الجسدية التي تمارسها إسرائيل والتي ظهرت بشكل واضح وقوى في الأحداث المرتبطة بانتفاضة الأقصى.

وهدف الإبادة لا يتضح فقط من خلال عمليات القتل العشوائية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية والتي تقصد منها التخلص من البشر بشكل مباشر واقتلاع الإنسان من الحياة ... ولكنها تظهر في بعض الممارسات والانتهاكات التي تستخدم فيها الأسلحة البيولوجية والكيمائية واستخدام اليورانيوم المستنفد.

فالهدف من استخدام هذه الأنواع من الأسلحة المحرمة دولياً هو التحقيق البطيء للإبادة وذلك إذا قسمنا الإبادة حسب المفهوم والتطبيق الإسرائيلي إلى نوعين :

الإبادة المباشرة والسريعة عن طريق عمليات القتل المقصودة.

الإبادة غير المباشرة عن طريق استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية واليورانيوم.

والمقصود بالإبادة غير المباشرة القتل غير المباشر عن طريق الآثار الممتدة بعد انتهاء الحرب أو المعارك وذلك يعنى أن الحرب تنتهي ولكن آثارها القاتلة والمبيدة لا تنتهي حيث تستمر معاناة الإنسان المراد إبادته ولا تنتهي هذه المعاناة بانتهاء الحرب ولكن تستمر معه ويكون لها بعد تدميري ونفسي عادة ما ينتهي إلى إبادة الضحية بعد فترة زمنية. وقد تفتقت ذهنية الإبادة لدى الإسرائيليين عن انتهاكات تضمن استمرارية الإبادة بعد نهاية الحرب.

وقد عرف القانون الدولي الأسلحة التي تتسبب في إبادة الإنسان وتدمير بيئته :

(بأنها الأسلحة اللاإنسانية ، أو بمعنى آخر الأسلحة التي تعبر عن كراهية مستخدميها للإنسانية ولكل ما هو إنساني).

ولذلك تم تحريم ومنع استخدام الأسلحة التي لها آثار ممتدة أو أثار يمكن أن تضر بالإنسانية ، ومن أهم الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل في انتفاضة الأقصى الأسلحة المعتمدة على اليورانيوم والأسلحة البيولوجية والكيميائية والرصاص دمدم والألغام وكلها تسبب آثاراً ممتدة بعد انتهاء المعارك وتؤدى إلى حدوث أمراض مختلفة كالسرطان وتحدث تغيرات بيولوجية في جسم الإنسان المصاب. ولاشك أن إسرائيل تهدف من استخدام هذه الأسلحة المحرمة دولياً إلى تحقيق إبادة الإنسان الفلسطيني ، وتعريضه للخطر الدائم ، وتلويث البيئة التي يعيش فيها الفلسطيني بجعل هذه البيئة غير صالحة للحياة ، وتحويل المعاناة إلى مسألة دائمة في حياة الإنسان الفلسطيني.

هناك انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني في ظل الاحتلال أبرزتها انتفاضة الأقصى ولها دلالة قوية جداً على طبيعة الشخصية الإسرائيلية بما غرسه الاتجاه العنصري في اليهودية من غرائز في النفس اليهودية تجعلها كارهة لغير اليهودي كراهية أصيلة قائمة على أسس دينية تشريعية ، وجانب آخر من هذا الموقف الإسرائيلي يعكس نوعاً من المرض السيكولوجي الذي أصاب الشخصية الإسرائيلية ، وجعلها رغم عروض السلام الجادة غير مستعدة نفسياً للدخول في سلام مع الفلسطينيين ، وجعلها دائماً تخلق الأزمات والمشاكل التي تدعم استمرارية الكراهية والعداء ومقاومة كل تغيير يمكن أن يحدثه السلام في النفس الإسرائيلية.

والمحلل لطبيعة أحداث الانتفاضة الأخيرة أو انتفاضة الأقصى يلاحظ التعبير الإسرائيلي المستمر عن الكراهية للإنسان الفلسطيني من ناحية فضلاً عن الكراهية المعلنة لوجود الفلسطيني وهو نوع من الجمع بين كراهية البشرية أو الإنسانية وكراهية الفلسطيني الذي يمكن أن نعتبره هنا نموذجاً للإنسانية يمارس عليها الإسرائيليون هذه الكراهية.

ولعل هذا الجمع المقصود بين كراهية الإنسان وكراهية الفلسطينى هو الذى أدى إلى حدوث إجماع ولأول مرة بين كل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان على إدانة إسرائيل بسبب انتهاكاتها المنظمة والمدروسة والمقصودة لحقوق الإنسان الفلسطينى.

فقد أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً خاصاً حول (عنف الاحتلال الإسرائيلى والاستخدام المفرط للقوة المميتة ضد الشعب الفلسطينى الأعزل) ، وطالبت منظمة العفو الدولية فى تقريرها الأمم المتحدة بإجراء تحقيق دولى مستقل بتولاه خبراء من القضاء الجنائى وسواهم من الخبراء المشهود لهم بالنزاهة والحياد للتحقيق فى جميع عمليات القتل وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التى وقعت منذ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م فى الأراضى الفلسطينية وإسرائيل بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية وجنوب لبنان.

وطالبت منظمة العفو الدولية بأن تتوفر للجنة التحقيق جميع الوسائل للقيام بهذه المهمة والحق الكامل فى مقابلة الشهود بمن فيهم العاملون فى صفوف قوات الأمن الإسرائيلى والأدلة المادية ، وطالب التقرير إسرائيل بضرورة تيسير مهمة اللجنة وضرورة الحفاظ على سيادة القانون ، وحماية أرواح الناس وسلامتهم ، واتخاذ إجراءات فورية تكفل تقيد قوات الأمن الإسرائيلية والجيش والشرطة الإسرائيلية بالمعايير الدولية واحترام الحق فى الحياة وحمايته.

كما طالبت المنظمة إسرائيل بإجراء مراجعة لعملية الحفاظ على الأمن أثناء المظاهرات بدون إبطاء بحيث تكفل فى المستقبل أن تتماشى ممارسات قوات الأمن فى الحفاظ على الأمن أثناء المظاهرات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وطلب تقرير منظمة العفو الدولية بتقديم جميع الأشخاص الذين يشتبه فى انهم مسئولون عن عمليات القتل فى محاكمات تتماشى مع المعايير الدولية وقيام الحكومة الإسرائيلية بتقديم تعويضات مادية إلى اسر جميع ضحايا عمليات القتل غير المشروع.

والمحلل لهذا التقرير يلاحظ مايلى :

١- التأكيد على عنف الاحتلال الإسرائيلى.

٢- الاستخدام المفرط للقوة المميتة.

٣- التأكيد على أن الشعب الفلسطينى أعزل أى لا يملك سلاحاً أو قوة من أى نوع يواجه بها العنف والاستخدام المفرد للقوة المميتة.

٤- معارضة سياسة العنف والاستخدام المفرط للقوة للقانون والمعايير الدولية.

٥- المطالبة بحماية أرواح الناس وسلامتهم.

٦- المطالبة باحترام حق الإنسان فى الحياة وحمايته.

٧- المطالبة بتقديم الأشخاص المسئولين عن عمليات القتل إلى المحاكمة.

٨- المطالبة بتقديم تعويضات مادية لأسر ضحايا القتل غير المشروع.

ولا شك أن هذا التقرير يعد أقوى تقرير إدانة يصدر ضد إسرائيل طوال تاريخها الإنتهاكى لحقوق الإنسان.

أما العناصر التى تعكس طبيعة النفس الإسرائيلية وما تم غرسه فيها عن طريق الصهيونية من مبادئ معادية للإنسانية فهى العناصر التى تبرز :

١- كراهية الإنسان الآخر ممثلاً هنا فى الفلسطينى وهو بمثابة حقل تجارب الكراهية للإنسانية.

٢- تطبيق مفهوم الإبادة وقتل النفس الإنسانية لأنها لا تستحق البقاء طالما أنها ليست يهودية وليست إسرائيلية.

العنصرية فى المجال القانونى :

من أول المجالات التى تظهر فيها العنصرية الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين المجال القانونى بحيث يمكن القول صراحة بان هناك ازدواجية قانونية داخل إسرائيل فهناك قانون يعامل به الإسرائيلى اليهودى وقانون آخر يعامل به العربى الفلسطينى.

وتعود العنصرية ضد الفلسطينيين إلى بداية الفكر الصهيونى وتطوره فى التعامل مع الفلسطينيين. فقد قامت التربية الصهيونية ودعايتها على أساس من كراهية الفلسطينى وبث هذه الكراهية فى نفوس اليهود والإسرائيليين فيما بعد ونشرها بين النشء بصورة خاصة حتى يكبر ويشب على هذه الكراهية ويتغذى عليها.

وقد ظهرت هذه العنصرية واضحة فى سياسة الدولة بعد قيامها ، فكل المؤسسات الإسرائيلية بلا استثناء تطبق سياسة عنصرية مميزة ضد الفلسطينيين ، وهى سياسة متفق عليها وبالذات لدى المؤسسات مثل الجيش والشرطة والمخابرات ، وتظهر هذه العنصرية فى

القوانين التى تسنها الدولة فى التعامل مع العرب فى كل المجالات الحياتية وبخاصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل إسرائيل أو فى الأراضى العربية فى الضفة والقطاع وفى الجولان.

وقد سنت الدولة قوانين الطوارئ لكى تستولى من خلالها على الأراضى وتصادرها وتطرد سكانها العرب ، وقد جاءت قوانين الطوارئ مضادة لكل القوانين مثل الاعتقال الإدارى والإبعاد ، ونسف المنازل ، ومصادرة الأراضى والعقوبات الجماعية ، وفرض الإقامة الجبرية ، ومنع ممارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية.

ولذلك فالقوانين الإسرائيلية قوانين عنصرية فى أساسها. وضعت للتطبيق على جماعة بعينها داخل الدولة ولم توضع لكى تطبق على كل السكان. فهى قوانين تمييزية فى أساسها ، ومعنى هذا أن الدولة تعيش على قانونين وتمارس ازدواجية قانونية فهناك قوانين للإسرائيليين اليهود وهناك قوانين للتعامل مع العرب وكل ذلك فى ظل الادعاء بأن إسرائيل دولة ديموقراطية.

عنصرية قانون العودة وقانون الجنسية :

من أهم القوانين الإسرائيلية التى بنيت على أساس عنصرى قانون العودة الذى صدر عام ١٩٥٠م ، وأعطى لكل يهودى أينما كان موقعه الحق فى العودة إلى فلسطين كيهودى عائد فى الوقت الذى تحرم فيه القوانين الإسرائيلية الفلسطينى صاحب الأرض من العودة إلى بلده وتعطى هذا الحق لمن لم ير فلسطين فى حياته ولا تربطه بها أية علاقة.

ويعتبر قانون العودة أكثر القوانين الإسرائيلية عنصرية وهو مصدر أساسى بعنصرية الدولة وهو قانون فريد من نوعه وليس له مثيل فى قوانين الدول ، فهو قانون يعطى حق العودة لليهودى فقط وهو حق عودة إلى مكان لم يعيش فيه ولم يهجره حتى يستحق ما يسمى بحق العودة إليه إذ أن نص القانون موجه إلى جميع اليهود فى العالم يدعوهم إلى الهجرة إلى فلسطين بصرف النظر عن جنسيتهم أو الشعوب التى ينتمون إليها وسواء كانت لهم صلة بفلسطين أم ليست لهم بها صلة.

ويعتبر قانون العودة قانوناً استعمارياً يهدف إلى تحقيق استيطان اليهود لفلسطين ، فهو قانون يهدف إلى غزو سكانها العرب ، وأصدق وصف لقانون العودة هو أنه قانون استعمارى

عنصرى يقوم على أساس من التمييز بين السكان وإعطاء العودة لمن ليس له حق فيها ومنعها فى نفس الوقت عمن له حق فى العودة.

فهذا القانون يستبعد الفلسطينيين ولا يطبق على اللاجئين منهم إلى بلاد متعددة وغير قادرين على العودة إلى وطنهم المسلوب بينما يمنح اليهودى المواطنة الإسرائيلية بمجرد وصوله إلى فلسطين ، ويتعارض منع اللاجئ الفلسطينى من العودة مع الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ويتناقض مع مبادئ الشريعة الدولية وقراراتها التى تنص على حق العودة.

إن قانون العودة قانون عنصرى وضع لتحقيق هدف عنصرى وهو قبول سكان يهود مقابل طرد سكان عرب. وهو قانون قائم على أساس من التعصب العنصرى والإرهاب.

وبالإضافة إلى عنصرية قانون العودة يأتى قانون الجنسية لكى يضيف عنصرية إلى عنصرية ، وقد صدر هذا القانون عام ١٩٥١م ، وتم تنفيذه بداية من عام ١٩٥٢م ، وينص قانون الجنسية على :

(أن كل يهودى عائد إلى فلسطين يصبح مواطناً إسرائيلياً) وتمنح الجنسية لأى يهودى عائد بعد تأسيس الدولة أو أى يهودى ولد فى إسرائيل بعد قيامها كما منح لأى يهودى عاد قبل قيام الدولة.

ولا ينطبق قانون الجنسية على الشخص الذى لم يعد من سكان إسرائيل قبل تنفيذ القانون والشخص الذى كان مواطناً فلسطينياً قبل قيام الدولة.

ويخالف هذا القانون الخاص بالجنسية أبسط الحقوق الإنسانية ويتصف بالإغراق فى العنصرية والتمييز العنصرى فقد منح اليهود حقوقاً أنكرها على غير اليهود وهم العرب المسلمون والمسيحيون ، ويعطى قانون العودة اليهودى الحق فى الهجرة إلى إسرائيل ويعطى قانون الجنسية حق مباشرة الجنسية لليهودى بمجرد وصوله إلى إسرائيل ولكونه يهودياً.

وقد أكد بن جوريون على هذه العنصرية فى قانون العودة والجنسية بقوله :

(إن هذين القانونين هما الشرعية التى وعدنا بها كل يهودى فى المنفى ، إن هذه الدولة ليست يهودية فقط بل هى لجميع اليهود حينما كانوا إن هذا الحق يعطى لليهودى لكونه يهودياً).

هذا فى الوقت الذى يحرم فيه الفلسطينى صاحب الأرض من حق العودة من ناحية كما يحرم من حق الجنسية لأنه ليس يهودياً ، وهكذا يعطى الحق فى العودة والجنسية لليهودى الذى لم ير فلسطين فى حياته ويحرم منه الفلسطينى صاحب الأرض.

عبر حاييم كوهين عضو المحكمة العليا فى إسرائيل تعبيراً ساخراً صريحاً عن عنصرية قانون الجنسية فى إسرائيل بقوله :

(إن سخرية القدر قد شاءت أن تكون المعايير البيولوجية والعنصرية التى روجها النازيون والتى استوحيت منها قوانين نورمبرج المخزية هى الأساس لتحديد المواطنة رسمياً فى إسرائيل).

وقد بالغت السلطات الإسرائيلية فى عنصريتها فى تطبيق قانون الجنسية فمنحت الجنسية الإسرائيلية لليهودى قبل وصوله إلى إسرائيل.

وقد احتوى قانون الجنسية فى إسرائيل على أقوى مظاهر العنصرية والتمييز العنصرى للأسباب التالية :

١- يشمل القانون يهود العالم بصرف النظر عن جنسيتهم أو قوميتهم وتفرض الجنسية على اليهودى بمجرد دخوله إسرائيل حتى لو كان قادماً بهدف السياحة أو التجارة.

٢- يمنح القانون الجنسية لكل يهودى يصل إلى إسرائيل بينما لا يعطى هذا الحق لغير اليهودى وبخاصة عرب فلسطين.

٣- يتخذ قانون الجنسية الدين منطقاً أساسياً له ، وتعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة فى العالم التى أقامت قانون الجنسية على أساس الدين ، وهذا يعد انتهاكاً عظيماً للإعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وللتقاليد والأعراف الدولية التى استقرت فى العالم.

٤- لا يتخلى اليهودى عن جنسيته الأصلية فى حالة حصوله على الجنسية الإسرائيلية ، وقد أدى هذا إلى ازدواج الجنسية لليهودى فقط ، وتؤدى هذه الازدواجية فى الجنسية إلى ازدواجية الولاء وهو أمر غير مرغوب فيه عالمياً وذلك لما يحدثه من مشاكل مرتبطة بالولاء والضرائب والخدمة العسكرية والتجسس وغير ذلك من المشاكل المعقدة.

٥- يصبح اليهودى الوحيد فى العالم الذى يستطيع أن يحصل على جنسيتين فى وقت واحد ويستغل الجنسيتين لتحقيق مصالحه على حساب الشعوب الأخرى.

ويستنتج من هذا أن اليهودى يحق له مالا يحق لغيره وان إسرائيل ليست متميزة على العرب الفلسطينيين فقط ولكنها متميزة على كل الدول والشعوب بما وضعته من قوانين عنصرية تقوم على أسس دينية.

وقد احتوى قانون الجنسية على عدة مظاهر عنصرية بالنسبة للعربى الفلسطينى من أهمها:

١- نزع الجنسية بعد إلغاء الجنسية الفلسطينية وحرمانهم من الجنسية الإسرائيلية بوضع شروط قاسية ومتعسفة.

٢- التفرقة بين المواطن اليهودى والعربى الفلسطينى على أساس الدين وهو تميز صريح بين اليهود والعرب ومخالف للمواثيق الدولية.

٣- فى الوقت الذى ينزع عن الفلسطينى جنسيته ويحرمه من الجنسية الإسرائيلية يمنح اليهودى جنسيتين فى وقت واحد الجنسية الإسرائيلية وجنسية الدولة الأصلية القادم منها.

٤- اتباع سياسة إبادة الجنس مع الفلسطينيين عن طريق الإرهاب والمجازر وسياسات الإبادة ومنع حق العودة ومصادرة الأراضى والمنازل والممتلكات ويعد هذا من افظع السياسات العنصرية فى العالم.

العنصرية فى قانون أملاك الغائبين :

من القوانين العنصرية الإسرائيلية قانون أملاك الغائبين ، وهو قانون عنصرى يتم من خلاله اغتصاب ملكية الأراضى العربية ، وهذا القانون العنصرى له علاقة عضوية بالمبدأ الصهيونى الأساسى الذى بنيت عليه الصهيونية وهو أن فلسطين (أرض بلا شعب) وهو حكم عام بأن الفلسطينيين ليس لهم وجود فى فلسطين وهم غائبون عنها وبالتالى فهم لا يملكونها. هكذا يقول المنطق الصهيونى ، ويكتمل هذا المبدأ الصهيونى بعبارة (لشعب بلا أرض) أى أن فلسطين أعطيت لشعب بلا ارض وهو الشعب اليهودى.

وفى عام ١٩٥٠م أصدرت إسرائيل قانون أملاك الغائبين ، واعتبرت غائباً كل مواطن فلسطينى قبل سبتمبر ١٩٤٨م أو إلى مكان فى فلسطين كان خاضعاً لقوات هدفها منع قيام دولة إسرائيل أو قوات حاربت إسرائيل بعد قيامها ، وينطبق هذا بطبيعة الحال على كل

الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين بعد حرب ١٩٤٨م إلى البلاد العربية المختلفة التى دخلت فى حالة حرب مع إسرائيل أو عادتها بأى شكل من الأشكال.

ومن خلال هذا القانون الخاص بأملاك الغائبين استولت السلطات الإسرائيلية على أراضى وممتلكات هؤلاء الغائبين ، وانتقلت ملكية هذه الأراضى والممتلكات إلى أشخاص يهود احتلوها أو مستعمرات يهودية مجاورة لهذه الأملاك والأراضى ، أو إلى شركات يهودية وتم إسكان مهاجرين يهود مكان السكان الفلسطينيين الأصليين أصحاب الأملاك والبيوت.

ويعتبر قانون الغائبين من أهم قوانين التهويد التى من خلالها تم تهويد فلسطين من خلال إقامة مستوطنات يهودية أو تمليكها لأفراد يهود أو مهاجرين يهود تجسيداً للهدف الصهيونى وهو احتلال فلسطين ، وعن طريق هذا القانون تمت مصادرة أملاك وأراضى العرب الذين تركوا فلسطين وكذلك أملاك الوقف الإسلامى ومقدارها لوحدها يبلغ (١/١٦) من مساحة فلسطين.

وقد تم تطبيق قانون الغائبين على الأراضى الزراعية والأملاك المنقولة وغير المنقولة وعلى سكان المدن.

وقد تمت مصادرة أملاك الكثيرين من الفلسطينيين الذين لم يغادروا فلسطين واعتبرهم هذا القانون العنصرى غائبين لأنهم ابتعدوا بضع مئات الأمتار عن أملاكهم وأراضيهم كما حدث مثلاً فى مدينة عكا حيث اعتبر القانون كل فلسطينى ترك عكا القديمة إلى عكا الجديدة غائباً وبهذا الشكل أصبح كل سكان عكا القديمة غائبين.

وقد تم مصادرة أملاك ٣٠ ألف عربى اعتبرهم القانون غائبين لأنهم انتقلوا من مكان إلى آخر داخل فلسطين ولم يحدث انهم غادروا البلاد.

ومن خلال هذا القانون العنصرى تمت مصادرة أربعة آلاف كيلو متر مربع من الأراضى الزراعية، ٢٤٥١٦ منزلاً وكذلك ١٠٧٢٩ محلاً للتجارة والصناعة. ويوضح هذا الحجم من الأراضى والأملاك المصادرة الدور الذى يؤديه قانون أملاك الغائبين فهو دور تهويدى من الطراز الأول ويمثل السياسة العملية التطبيقية للصهيونية لتحويل فلسطين من بلد عربى إلى بلد يهودى وقد تم تطبيق هذا القانون على مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين هربوا بحياتهم من المجازر الجماعية والمعارك العسكرية التى شنتها إسرائيل على قراهم فتركوها إلى قرى مجاورة بحثاً عن الأمن والأمان وبعضهم لجأ إلى الضفة الغربية أو دولة عربية مجاورة.

ومن أهم وجوه عنصرية قانون الغائبين نزع حق أصحاب الأراضى والأملاك فى استعادة هذه الأملاك ، ولا يحق لأحد أن يحقق فى المعلومات التى على أساسها تم اعتبار شخص أو جماعة أو قرية من الغائبين ويتم عادة تنفيذ القرار ولا يمكن إبطاله بعد تنفيذه حتى فى حالة ثبوت أن أصحاب الأملاك لم يكونوا غائبين ، فهو قانون عنصرى لا يعترف بالعدالة ولا يأخذ بها فى حالة ثبوتها وهذا شأن كل القوانين العنصرية على مر التاريخ.

قانون التصرف وامتلاك الأراضى :

من القوانين العنصرية المهمة التى وضعتها الصهيونية وإسرائيل لإتمام عملية تهويد فلسطين قانونى التصرف وامتلاك الأراضى.

وينص هذا القانون العنصرى على :

(أن يقوم كل شخص بزراعة أرضه شخصياً وإلا يحق لوزير الزراعة أن يستولى على هذه الأرض) ، وقد وضع هذا القانون من اجل الاستيلاء على أراضى الفلاحين الفلسطينيين الذين أجبروا على الهجرة بسبب المجازر الجماعية وعمليات الإبادة التى مارستها ضدهم السلطات العسكرية الإسرائيلية والصهيونية ، ونتج عن هذا أن الآلاف من الفلسطينيين لم يتمكنوا من زراعة أراضيهم بأنفسهم أى بصفة شخصية ، وبهذا الشكل استولت السلطات الإسرائيلية على أراضيهم.

ووجه الخطورة فى هذا القانون العنصرى انه يشجع على أعمال السلب والنهب حيث منح هذا القانون الشرعية للأشخاص والهيئات والشركات والجماعات اليهودية الذين استولوا على أراضى غير مزروعة.

وقد وضعت إسرائيل قانون الطوارئ لكى تستولى بواسطته على مزيد من الأراضى فإذا أعلن الحاكم العسكرى عن منطقة ما بأنها منطقة أمنية أو مغلقة يصبح من المستحيل على أصحاب الأراضى أو المنازل داخل هذه المنطقة الأمنية أن يعودوا إليها ويدخلوها ، وإذا كانت أرضاً زراعية يحظر على أصحابها زراعتها وبذلك تصبح أرضاً غير مزروعة ويصدر وزير الزراعة قراره بالاستيلاء عليها من اجل زراعتها. والمعنى واضح وهو منع صاحب الأرض من زراعتها حتى تتحول الأرض إلى ارض غير مزروعة فيتم الاستيلاء عليها لتحويلها إلى ارض مزروعة. كما يعطى القانون الحق فى نقل ملكية الأراضى إذا لم يكن العقار أو الأرض تحت

تصرف مالكه فى تاريخ ١ أبريل ١٩٥٢م ، أو إذا خصص العقار أو الأرض لأغراض التطوير أو الاستيطان أو الأمن.

إن إسرائيل تطوع القانون وتفتعل القوانين التى تمكنها من نهب أراضى الفلسطينيين وأملاكهم ومنح هذه الأراضى للمستوطنات وللمهاجرين الجدد والقدامى بعد مصادرتها ونزع ملكيتها.

وتظهر عنصرية هذه القوانين فى أنها تطبق فقط على أراضى الفلسطينيين ولا تطبق على اليهود ، وقد تم سن قوانين الأراضى لتهويد فلسطين من خلال طرد سكانها الأصليين.

وقد عبر الكاتب الإسرائيلى إسرائيل شاحاك عن هذه العنصرية بقوله :

(إنه لا توجد حدود لحقوق الإسرائيليين ، ويجب استئصال العنصرية الإسرائيلية ليصبح لكل فرد فى المجتمع الإسرائيلى الحق فى أن يكون متساوياً مع الآخرين ويكون الجميع متساوين فى الحقوق).

ويقول كاتب إسرائيلى آخر هو أهارون كوهين :

(إن القوانين الإسرائيلية توضع لمعاقبة العرب لأنهم عرب وليس لمخالفات ارتكبوها).

لا شك فى أن هذه القوانين وغيرها تجعل إسرائيل دولة عنصرية من الطراز الأول ولا تعطى اعتباراً للقوانين الدولية أو للمبادئ الخاصة بحقوق الإنسان التى أعلنتها المواثيق الدولية المختلفة.

العنصرية فى قانون الطوارئ :

من أهم القوانين العنصرية التى سنتها إسرائيل القوانين الخاصة بالطوارئ ، وهى من أشد القوانين عنصرية لأنه لا يحق للعربى الفلسطينى الاستئناف ضد القرارات التى تصدرها المحاكم العسكرية ولأنها أيضا تسلب المواطن العربى فى إسرائيل الحقوق الأساسية وتشكل خطراً دائما على حريته وحياته وأملاكه.

وقد ورثت إسرائيل عن حكومة الانتداب البريطانى هذه القوانين الخاصة بالطوارئ منذ عام ١٩٤٥م ، وبدأت فى تطبيقها على الأقليات العربية فى الجليل والنقب وغيرها من الأماكن ، وتعرف هذه القوانين بقوانين الدفاع أو الحكم العسكرى ، وهى تتألف من (١٨٠ مادة) وتفرض على العربى قيوداً تتعلق بالعمل والسكن والإقامة حيث يرغم العربى على الحياة فى

مناطق يحددها الأمر العسكرى ولا يسمح له بتغيير السكن أو مغادرة المدينة أو القرية بدون تصريح خطى.

ومن أخطر بنود قوانين الطوارئ الحق فى اعتقال أى شخص وبدون محاكمة مدة طويلة من الزمن بل كان من الممكن فى الماضى اعتقاله مدى الحياة ، والآن يتم الاعتقال لمدة ستة شهور بدون تقدمه إلى المحاكمة ، وتعطى المادة (١١٢) من قوانين الطوارئ الحاكم العسكرى السلطة لنفى أى عربى أو طرده خارج البلاد أو منعه من العودة إليها.

ومن قوانين الطوارئ أيضا مصادرة أو هدم أملاك أى إنسان عربى يقوم بإطلاق رصاصة أو إلقاء قنبلة على الجيش أو الشرطة أو المستوطنات ، ومن سلطة وزير الدفاع مصادرة أملاك من يخالف قوانين الحكم العسكرى.

وفرض منع التجول الجزئى أو الشامل يعتبر من سلطات الحاكم العسكرى ، كما أن من سلطاته إعلان أى منطقة مغلقة لأسباب أمنية وينتج عن هذا منع استغلال هذه المنطقة بواسطة أصحابها ويعتبر ذلك تمهيداً لمصادرتها ، وتعتبر المادة (١٢٥) التى يتم على أساسها اعتبار بعض المناطق مغلقة من أهم المواد التى تم استغلالها للاستيطان والهجرة اليهودية.

وتسعى إسرائيل من خلال قوانين الطوارئ إلى تحقيق أهداف الاستيطان والهجرة عن طريق مصادرة الأراضى العربية والتضييق على السكان الفلسطينيين وقطع مصادر رزقهم ، والغريب أن هذه القوانين اعترض عليها اليهود حين طبقتها حكومة الانتداب البريطانى على اليهود بل لقد وصفها أحد المحامين اليهود بأنها قوانين لم يسبق لها مثيل فى الدول المتحضرة وأنه لم يوجد لها نظير أو مثيل فى ألمانيا النازية ، وهذا يوضح درجة العنصرية التى غرقت فيها الحكومة الإسرائيلية بتطبيقها لهذه القوانين وأنها طبقت على الفلسطينيين ما لم يتقبله اليهود على أنفسهم وتصبح إسرائيل بهذا الشكل اكثر عنصرية من حكم النازى.

ولقد زاد تمسك إسرائيل بالقوانين العنصرية وصعدت من إجراءات تنفيذها وطبقتها على كل المناطق الفلسطينية وضربت عرض الحائط بكل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى وبالقوانين الدولية.

ولتطبيق قوانين الطوارئ ترتكب الحكومة الإسرائيلية العديد من الجرائم ضد الإنسانية وضد حقوق الإنسان ومن هذه الجرائم منع الحريات الأساسية فى السكن والإقامة والعمل

وتعذيب المواطنين العرب وأخذ الاعترافات بالقوة والتعذيب وتبنى على أساسها المحاكم العسكرية قراراتها ضد الإنسان الفلسطيني.

وتستخدم إسرائيل الحجة الأمنية كوسيلة لسلب حقوق الفلسطيني والقيام بأعمال المصادرة والطرد وغير ذلك من الممارسات العنصرية المصادرة والطرد وغير ذلك من الممارسات العنصرية العنيفة والتي تستخدم معها القوة ضد المواطنين العرب ، ولا تزال تستخدم نفس الأسباب الأمنية لتشجيع أعمال الاستيطان وبناء المستوطنات الجديدة واستيعاب المهاجرين الجدد وهذا يوضح العلاقة العنصرية بين قوانين الطوارئ وسياسة الهجرة والاستيطان.

العنصرية في توزيع السكان داخل إسرائيل :

من أهم المجالات التي تظهر فيها العنصرية مجال توزيع السكان داخل إسرائيل ، فهو توزيع ناتج عن تطبيق سياسة الانغلاق والتمييز العنصري بين المواطنين داخل إسرائيل بسبب انتمائهم القومي والديني على الرغم من الادعاء بأن إسرائيل دولة ديمقراطية بل والتفاخر بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

ومعروف أن التمييز العنصري في إسرائيل لا مثيل له في العالم لأنه يقوم على أساس ديني أولاً ، فالدولة دولة لليهود الأمر الذي يعني أن التابعين لأديان أخرى مواطنون من الدرجة الثانية ولا يحق لهم أن يعيشوا جنباً إلى جنب مع اليهود.

ومن المعروف أنه توجد مدن كاملة لا يسمح للعرب الفلسطينيين بالإقامة فيها ، ومن هذه المدن كرمئيل والناصرة العليا وحتزور وأراد ورامات أشكول ورامون وغيرها.

وفي عام ١٩٧٥م أصدرت إسرائيل قانون توزيع السكان الذي يحظر على غير اليهودي الإقامة في بعض الأماكن والمدن ويحث السكان الإسرائيليين اليهود على الانتقال إلى مدن الجليل والنقب من وسط إسرائيل ويسمح أيضا بنقل السكان من هذه المناطق وذلك لتحقيق تهويد الجليل والنقب وتمزيق وحدة الأقلية العربية وتماسكها.

وقد أقامت إسرائيل مدينة الكرمل أو كرمئيل في عام ١٩٦٥م على ارض تم انتزاعها من أصحابها العرب وتخص قرية دير الأسد العربية ، وهي مدينة وقف على اليهود ومحظور على العرب السكن فيها أو فتح متجر فيها ، وقد سبق أن منعت السلطات الإسرائيلية عرب غير يهود من فتح متاجر أو مصانع فيها ، ولا يسمح للعرب بدخول هذه المدن سوى للعمل فقط

والخروج منها بعد العمل وعدم السماح لهم بالمبيت أو الإقامة داخلها فى غير أوقات العمل ، وهؤلاء العرب يعملون فى مشاريع يهودية وعملهم محصور فى الأعمال اليدوية ، والحجة التى يدعيها الإسرائيليون تأتى على لسان موشى بريشمور أمين سر رابطة عمال كرميئيل وهى تهويد الجليل ومنع إقامة غير يهود فيها.

وقد أشار الكاتب الإسرائيلى إسرائيل شاحاك إلى هذه الحقيقة بقوله :

(إن معظم الأراضى فى إسرائيل تخص الدولة ، وقد وضعت الدولة القوانين والتنظيمات التى تحرم على غير اليهود العيش فيها والتى يحظر على غير اليهود أن يبنوا فيها بيوتاً أو يستأجروا شققاً أو محلات للتجارة ومفهوم من هذا أن المطلوب هو عدم التواجد فى هذه الأماكن).

ويقول شاحاك أيضا :

(وللأسف للفلسطينيين الذين انتزعت منهم ، ولأنهم غير يهود فليس لهم الحق فى التواجد فيها ، وهكذا يحرمون من حق المواطنة داخل دولة يهودية كما يحرمون أيضا من حق التمتع بأملاكهم وأراضيهم).

وتطبق إسرائيل هذا التمييز العنصرى فى التوزيع السكانى على مدينة القدس ، فمنذ ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧م تم انتزاع أملاك المواطنين الفلسطينيين وبنت إسرائيل على هذه الأملاك أحياء سكنية جديدة وحرمت أصحاب الأرض من السكن فيها لأن هذه الأحياء لليهود فقط.

وفى هذا انتهاك واضح وصريح لقرار تقسيم المدينة وبخاصة فيما يتعلق بحرية المواطنين حيث تضمن القرار ضمان التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم التمييز بين السكان على أساس العرق أو الدين أو اللغة أن الجنس وان لكل الأشخاص داخل المدينة الحق فى الحماية من جانب القوانين بالتساوى.

ويعلق شاحاك على هذا بقوله :

(إننى لا أعترض على هذه الممارسات لكونى إنسانا فقط ولكن لأنى يهودى أيضا ... ولا أستطيع أن أطالب بهذه الحقوق كاملة لليهودى فى جميع البلاد لذلك أطالب بمثل هذه الحقوق للشعب الفلسطينى).

ومعروف على إسرائيل شاحاك هجومه الشديد على العنصرية الإسرائيلية وخصوصاً العنصرية القانونية التى تمارسها إسرائيل.

قانون طرد الغرباء :

فى ٢٤ فبراير ١٩٨١م أصدرت إسرائيل قانوناً جديداً تحت اسم قانون طرد الغرباء من أراضى الدولة ، والمقصود بالغرباء طبعا أصحاب الأرض الأصليين وهم الفلسطينيون الذين يزرعون أراضيهم التى اعتبرتها الحكومة الإسرائيلية أرضاً حكومية.

وفى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٢م أصدرت حكومة إسرائيل قانوناً عنصرياً آخر هو قانون البناء والتخطيط ، والهدف من هذا القانون منع القرى والتجمعات العربية من التوسع بالبناء لحل مشكلات التكدس السكانى فى المناطق العربية وتخفيف حدة الازدحام فيها. يهدف هذا القانون بطبيعة الحال إلى حمل الشباب الفلسطينى على الهجرة من وطنهم.

وقد أعطت الصحف الإسرائيلية عدة أمثلة تشير إلى التضييق المقصود على السكان العرب وأمثلة كثيرة على التفرقة العنصرية فى المجتمع الإسرائيلى ومن هذه الأمثلة :

١- اضطرار بعض الفلسطينيين إلى تغيير أسمائهم حتى تبدو أسماء يهودية لكى يحصلوا على حق من حقوقهم الضائعة ، فقد اضطر طالب فلسطينى يدعى (على) إلى تغيير اسمه إلى (إيكى) لكى يتمكن من استئجار غرفة يعيش فيها فى تل أبيب حيث يدرس فى كلية العلوم الإنسانية بجامعة تل أبيب.

٢- اضطر شاب عربى يحمل اسم (عبد الله) إلى تغيير اسمه إلى (عوفيديا) لكى يتمكن من العمل كممرض فى إحدى المستشفيات.

٣- اضطر عامل فلسطينى اسمه (يوسف) إلى تغيير اسمه إلى (يوسى) حتى يحافظ على عمله فى أحد الفنادق الإسرائيلية فى تل أبيب.

٤- لم يتمكن (محمد وتد) عضو الكنيست عن حزب المابام من استئجار شقة أو غرفة فى تل أبيب.

٥- طرد شاب عربى دخل أحد النوادى اليهودية بعد ضربه وإهانته.

إن هذه الأمثلة والنماذج تشير إلى عنصرية لا تقل عن عنصرية النازية فى ألمانيا أو عنصرية البيض ضد السود فى الولايات المتحدة الأمريكية أو جنوب أفريقيا.

وقد علق إسرائيل شاحاك على هذه العنصرية مشبهاً إياها بالنازية حيث يقول :

(لأننى تحملت الكثير من اضطهاد النازية وعنصريتها وشرورها فإنى أشعر الآن بمسئولية وواجب يدفعاننى إلى إدانة النازية اليهودية التى هى كفر بالله فهؤلاء الذين يسيرون على آثار هتلر ويقتفون خطواته هم كفرة ، إنهم الذين اعتبروا التهجير الإجبارى حقاً والاضطهاد عدلاً[٩]).

ولا شك فى أن سياسة التمييز العنصرى هى إحدى وسائل إسرائيل الأساسية تجاه تهويد المدن الإسرائيلية وتهويد الدولة ككل. إن إسرائيل تمارس بانتظام شديد التمييز العنصرى ضد السكان العرب فى الأمور المتعلقة بمصادرة الأراضى وفى أمور البناء والتخطيط وتوجيه الاستثمارات الضخمة لإنشاء الأحياء السكنية اليهودية ومنع العرب من السكن فيها ومنعهم من التوسع فى البناء فى نفس الوقت للتضييق عليهم وإجبارهم على الهجرة.

وقد ظهرت فلسفة العنف الإسرائيلى بشكل قوى وواضح فى انتفاضة القدس. فقد ارتكبت إسرائيل كل ما يطرأ على البال من انتهاكات لحقوق الإنسان بالرغم من أن العالم العربى والفلسطينيون كانوا دائما الملجأ الأساسى لليهود الفارين من الاضطهاد.

ومن استعراض التاريخ اليهودى القديم والوسيط والحديث يكفى أن نشير إلى الأحداث التالية لنثبت ذلك :

١- أثناء أزمة فلسطين الاقتصادية زمن يعقوب ويوسف عليهما السلام لم يجد بنو إسرائيل سوى مصر لكى يلجأوا إليها جميعا ويخرجوا من أزمتهم الاقتصادية ومن المجاعات التى تعرضوا لها ، وقد نعموا بالحياة فى مصر لفترة أربعة قرون ونصف.

٢- أثناء السبى الآشورى فى القرن الثامن قبل الميلاد هربت أعداد يهودية كبيرة إلى مصر والى شبه الجزيرة العربية هروباً من السبى الآشورى.

٣- تكررت نفس العملية خلال السبى البابلى فى القرن السادس قبل الميلاد ، وكنتيجة للسبيين الآشورى والبابلى تكونت الأقليات اليهودية فى مصر وبلاد العرب وفى اليمن والحبشة والشمال الأفريقى.

٤- أدى الاضطهاد اليونانى لليهود إلى هروب اليهود إلى الإسكندرية فى القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد وأصبحت الإسكندرية مركزاً كبيراً للحياة اليهودية خارج فلسطين.

٥- أدى الاضطهاد الرومانى إلى حدوث الشتات اليهودى العام وقد اتجه معظم الهاربين من هذا الاضطهاد إلى مصر وشبه الجزيرة العربية واليمن الشمال الأفريقى وبلاد فارس والعراق وما وراء النهر.

٦- فى العصور الوسطى هرب اليهود من الاضطهاد المسيحى ومن حياة الجيتو التى فرضها المجتمع الغربى على اليهود إلى بلدان العالم الإسلامى وعاشوا عصرهم الذهبى كما يقول المؤرخون اليهود فى الأندلس ، وفى حواضر العالم الإسلامى بغداد والقاهرة ودمشق.

٧- فى أسبانيا عندما طرد اليهود والمسلمون معاً عام ١٤٩٢م مع حركة الاسترداد الأسبانية اتجه اليهود إلى بلدان الشمال الأفريقى وبلاد المغرب الإسلامى والى تركيا والى مصر وبلاد الشام.

٨- فى ظل تطور الحركة القومية الأوربية وظهور المشكلة اليهودية ظهرت الصهيونية وتم تهجير يهود أوربا والعالم إلى فلسطين لحل مشكلة يهودية أوربية.

٩- فى عصر النازى وهروباً من الاضطهاد والنازى اتجه اليهود إلى فلسطين والعالم العربى.

العنصرية فى النظام التعليمى :

يظهر التمييز العنصرى على أساس عرقى أو طائفى فى النظام التعليمى الإسرائيلى الذى يفرق بين مواطنى الدولة على المستوى اليهودى العربى وكذلك على المستوى اليهودى ، وتمارس المؤسسات التعليمية سياسة التمييز ضد الطلاب من أصول شرقية أو عربية فى كل مراحل التعليم فالجهاز الإدارى التعليمى يقيم فصلاً طبقياً (طائفياً وفصل طبقياً) قومياً بين الطلاب ، وفى هذا الخصوص يلاحظ ما يلى :

١- أن أبناء الطبقتين العليا والوسطى من الأشكناز ينتسبون إلى المدارس الرفيعة أو ذات المستوى التعليمى الجيد فى اتجاهات التعليم مثل التعليم الحكومى العام والتعليم الحكومى الدينى.

٢- أن أبناء الطبقتين المتوسطة الدنيا والشرقية الدنيا يتعلمون فى المدارس الخاصة بالمحتاجين إلى رعاية حيث يتلقون عناية تطويرية.

٣- أبناء الوسط العربى يبعثون إلى مدارس منفصلة.

وتشير الإحصاءات فيما يتعلق بالمقابلة بين وضع العربى واليهودى فى التعليم إلى ما يلى:

(٩٠ ٪) من الطلبة اليهود يتعلمون فى المدارس الثانوية فى مقابل نسبة (٦٢ ٪) من الطلاب العرب.

تصل النسبة بين الطالبات إلى ٩٥,٢ ٪) من الطالبات اليهوديات فى مقابل (٥٨,٦٪) من الطالبات العربيات.

ينجح فى اجتياز امتحان الثانوية العامة (٤٥ ٪) من أصل (٢٦ ٪) من الطلاب العرب الذى يصلون إلى هذا الامتحان بينما النسبة بين الطلاب اليهود تصل إلى (٦٣ ٪) من أصل (٥٠ ٪).

ويصل معدل النجاح بين الطلاب الأشكناز (٧٣ ٪) وبين اليهود الشرقيين (٦٢ ٪)، وبين الطلاب العرب (٤٤ ٪) ولا يعود هذا الفارق إلى فارق معدلات الذكاء بل يعود إلى مستويات المدارس وانخفاض هذا المستوى بالتدريج ، كما يعود إلى الشروط المادية العلمية المتوفرة لهذه المدارس.

وفى الجامعات يبلغ متوسط أبناء الأشكناز إلى (٢٥ ٪) فى مقابل (٦ ٪) من أبناء اليهود الشرقيين وأبناء العرب ، ويشير هذا التفاوت الشديد الذى يصل إلى أربعة أضعاف المعدل إلى التفاوت الهائل فى المستوى التعليمى وهو يظهر بعد ذلك فى معدلات إشغال الوظائف الرفيعة فى الدولة.

وتترك هذه السياسة التعليمية العنصرية آثارها السلبية على المجتمع الإسرائيلى على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فعلى المستوى السياسى تضمن هذه السياسة التمييزية فى التعليم استمرار السيادة الأشكنازية على المستوى السياسى باحتلال الأشكناز لكل الوظائف ذات الأهمية فى الدولة بما يملكه الخريج الأشكنازى من خبرة تعليمية ليست متوفرة للسفاردى أو اليهودى الشرقى عموماً ولا للعربى ، فالسياسة التعليمية هى بالفعل سياسة أشكنازية وتعمل لصالح دعم السيادة الأشكنازية فى كل المجالات.

وفى المجال الاقتصادى يؤدى هذا المستوى التعليم إلى مزيد من ارتفاع الشأن الاقتصادى للأشكناز والسيطرة على المؤسسات الاقتصادية ، والحصول على مستوى اقتصادى عال

مقارنة بالمستوى الاقتصادى لليهودى الشرقى أو للغربى ، ولهذا تأثيره على مستويات العمل ومستويات الدخول فنجدها مرتفعة ورفيعة بالنسبة للأشكنازى ومتدنية بالنسبة لليهودى الشرقية وبالنسبة للعربى الذى يحتل بطبيعة الحال أدنى السلم الاقتصادى.

وفى المجال الاجتماعى المتأثر بالوضعين السياسى والاقتصادى تظهر آثار هذا التمييز فى التعليم فى صورة قوية فحملة الشهادات العليا معظمهم من الأشكناز وحملة الماجستير والدكتوراه كذلك مما يحقق مكانه اجتماعية بارزة للأشكناز على حساب الفئتين اليهودية الشرقية والعربية.

وبالتأكيد سيستمر هذا الوضع طالما أن هناك سيطرة أشكنازية على السياسة التعليمية فإن التغيير الاجتماعى والاقتصادى سيظل بطيئاً مما يضمن استمرار هذه السيطرة الأشكنازية.

كشفت الأحداث الأخيرة المرتبطة بانتفاضة المسجد الأقصى الوجه العنصرى الأصيل للشخصية الإسرائيلية ، فقد أظهرت هذه الانتفاضة أن السلام غريب على العقل الإسرائيلى ، فبعد ربع قرن من الدخول فى المفاوضات السلمية مع المصريين والأردنيين والفلسطينيين يتضح أن هذه المفاوضات لم تغير شيئا فى العقلية الإسرائيلية ، ولم تحولها من شخصية تنزع إلى القوة والعنف والعدوان إلى شخصية سلمية تؤمن بالسلام وتعمل من أجله. هذه الموقف الإسرائيلى يوضح أن الاستراتيجية الأصلية للإسرائيليين لم يتغير فيها شئ وأن المفاوضات السلمية الجارية إما إنها مفروضة فرضاً على الإسرائيليين من خلال ضغط الرأى العام العالمى والعربى ، أو أنها وسيلة إسرائيلية تعكس تخطيطاً إسرائيلياً يسعى إلى تحقيق المكاسب من خلال المفاوضات طويلة المدى والتى لا تبدو لها نهاية.

علاوة على أن الحديث عن ثقافة السلام هو حديث أحلام ، فالعقلية الإسرائيلية عقلية رافضة لثقافة السلام ، وقد ظهر هذا واضحا فى أسلوب الرد على الانتفاضة الفلسطينية الجديدة. فهناك تصميم إسرائيلى على البطش بالفلسطينيين دون أى اعتبار لمفاوضات سلام ظلت جارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لأكثر من ربع قرن إلى درجة أن الكثيرين قد انخدعوا واعتقدوا أن هناك مناخ سلام حقيقياً نتج عن المفاوضات حتى وإن لم يتم الوصول إلى حلول للقضايا موضوع التفاوض.

إن ثقافة السلام ثقافة من طرف واحد فإسرائيل ترغب فى أن يتغير العقل العربى ويتخلى عن المقاومة أو ما يسميه الإعلام الإسرائيلى بالعنف تجاه الإسرائيليين ويدخل فى سلام معهم

دون أن يتغير العقل الإسرائيلى. وقد أثبتت الانتفاضة الأخيرة بما لا يدع مجالاً للشك أن الرغبة الإسرائيلية فى التخلص من الفلسطينى رغبة أصيلة لا ينفع معها حديث سلام أو مسيرة مفاوضات جارية منذ ربع قرن ، وان الخط التفاوضى الذى انتهجته إسرائيل هو خط يسعى إلى استهلاك الوقت وإجبار الفلسطينيين بالطرق السلمية على التخلى عن حقوقهم الواضحة والصريحة فى مقابل استمرار المفاوضات وكأن المفاوضات أصبحت الغاية والنهاية وليس السلام الذى تؤدى إليه المفاوضات.

ومن المهم أن نشير أيضا فى هذا الخصوص إلى أن سياسة الحرب واستراتيجيتها فى إسرائيل احتفظت فى ظل السلام والمفاوضات السلمية بأهم عنصر من عناصر الحرب وهو عنصر الإبادة ، فالتعامل "العسكرى الإسرائيلى مع الانتفاضة هو تعامل حربى وظفت إسرائيل له كل طاقاتها العسكرية من صواريخ ودبابات وطائرات وكأنها حرب حقيقية مع أن الطرف الفلسطينى لا يملك إلا الحجر الذى يصيب هدفه فى كل الأحوال فهو مجرد رمز للسلاح وليس سلاحاً حقيقياً .

ولم تتخل إسرائيل عن مفهوم الإبادة كمفهوم أساسى فى فلسفتها الحربية ، فأعداد الشهداء والجرحى تزداد كل يوم ، وهذه الأعداد تعكس حرباً حقيقية فهى ليست خسائر عادية ولكنها خسائر حرب بين طرف عسكرى وطرف مدنى يمثله الأطفال وإسرائيل لا تهتم بنوعية الثائرين عليها فهى توهم نفسها بأنها فى حالة حرب حقيقية يجب إبادة الطرف الثانى فيها إبادة كاملة.

هذه السياسة لا يمكن أن تصدر إلا عن عقلية عنصرية لا تعترف بالآخر وترفضه ولا تتصور وجوده ولا تحتمل مسألة التعايش معه ، ومن هنا فالمسألة ليست لها علاقة بمفاوضات أو سلام، ولكنها مسألة عنصرية خالصة قائمة على أساس من إبادة الآخر والتخلص من وجوده بكل الوسائل الممكنة.

تفاعلت المنظمات الدولية المسئولة عن حقوق الإنسان مع أحداث انتفاضة القدس فى مواجهة صريحة ومباشرة ضد السلطات الإسرائيلية التى تتخذ من العنصرية مبدأ أساسياً فى التعامل مع الفلسطينيين وتطبق ضدهم سياسة الإبادة الناجمة أصلاً عن عدم الاعتراف بالفلسطينى كإنسان والعمل على إزالته من الوجود بشتى الوسائل العنصرية الممكنة.

ومن أول المنظمات التى أعلنت عن رأيها بصراحة منظمة العفو الدولية التى أعلنت أن القوات الإسرائيلية تستخدم القوة المفرطة فى مواجهة الفلسطينيين ، والمقصود بالقوة المفرطة استخدام الدبابات والطائرات والصواريخ فى مواجهة الأحجار التى يلقيها الأطفال الفلسطينيون على الجنود الإسرائيليين المسلحين بكل أنواع الأسلحة. لقد اعتبرت السلطات الإسرائيلية نفسها فى حرب حقيقية أمام جيوش حقيقية.

العنصرية وإرهاب الدولة :

هناك العديد من الشواهد على أن إسرائيل تسلك فى سياستها الحالية فى الشرق الأوسط سلوك الدولة العصابة وهو سلوك ورثته إسرائيل من الحركة الصهيونية التى اعتمدت أسلوب العصابات كأسلوب أمثل لإنشاء الدولة اليهودية الصهيونية فى فلسطين ، ومصطلح (سلوك الدولة العصابة).

نعنى به فى المقام الأول عدم الالتزام بالقوانين الدولية وعدم إعطاء اعتبار للعوامل الإنسانية فى الصراع وارتكاب كل أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان من خلال الأعمال العدوانية القائمة على أساس عنصرى وهو عدم الاعتراف بوجود الآخر ، فلسطينياً كان أو عربياً ، بل الاعتقاد فى انه لا يستحق الحياة والتصرف معه على أساس من مفهوم الإبادة لأن من لا يستحق الحياة يجب إبادته.

هذا هو المنطق الذى يحكم السياسة الإسرائيلية منذ قيام الدولة وحتى الآن ، فهى لم تتخل عن أسلوب رجال العصابات الموروث عن الحركة الصهيونية وهى غير قادرة أو لا تريد أن تصبح دولة ملتزمة مثل بقية الدول.

ولذلك فالعلامة الأولى للسياسة الإسرائيلية هى عدم الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات وعدم الالتزام بها فى حالة الاضطرار إلى الدخول فيها عن طريق ضغوط الرأى العام العالمى ، ولا تحتاج هذه النتيجة إلى دليل ، فخلال الأعوام القليلة الأخيرة وخلال مرحلة المفاوضات مع الفلسطينيين لم تلتزم إسرائيل بأية اتفاقية أو معاهدة دخلت فيها مع الطرف الفلسطينى بضغط مصرى أو عربى أو أمريكى أو عالمى. فكل الاتفاقيات التى تمت فى مدريد ، أوسلو ، أو شرم الشيخ ، أو كامب ديفيد ، أو غيرها كانت حبراً على ورق ، ولم تنفذ إسرائيل منها بنداً واحداً ، وتفننت فى تعطيل هذه الاتفاقيات وإبطالها بشكل لم يسبق له مثيل ودون

الإحساس بحرج ، أو عدم التزام أو خروج على قوانين ، أو خروج على حقوق الإنسان. إنها سياسة تعتمد على الجمود والتبلد والقسوة وعدم الإنسانية كأسس أساسية فى السلوك السياسى.

تحدث المفكر الإسرائيلى اليهودى بروفيسور أورى ديفيس أحد أبرز مثقفى إسرائيل فقال :

(الحقيقة إن حركات السلام الصهيونية فى إسرائيل على رأسها حركة السلام الآن تتخذ من الصهيونية عقيدة لها ، وبالتالى فهى حركات عنصرية ، فحركة السلام الآن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة على ربع مساحة فلسطين التاريخية فى مقابل موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق يسمح لجانب من الـ ٤ ملايين لاجئ فلسطينى فقط بالعودة إلى وطنهم التاريخى فى داخل إسرائيل ، وهو الأمر الذى لا يمكن أن يوصف بأن وراءه دوافع أخلاقية بالمرة ، حيث أن الهدف الأساسى لتلك الحركات كان دائما هو الحفاظ على دولة إسرائيل كدولة ذات أغلبية سكانية يهودية بالإضافة إلى منح هذه الأغلبية وضعا مميزاً قانونياً على حساب الشعب الفلسطينى ، وهو هدف عنصرى ولا أخلاقى ، ويخالف القانون الدولى وقيم الإعلان العالمى لحقوق الإنسان !).

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت النزعة العنصرية فى إسرائيل تكمن فى الصهيونية كعقيدة سياسية مبنية على أساس يزعم بأنه دينى أم أنها تكمن فى الديانة اليهودية نفسها قال الرجل :

(... التقاليد الدينية اليهودية تقاليد ضاربة فى أعماق التاريخ ، مثلها مثل العديد من تقاليد أديان أخرى تتمتع بالعديد من العناصر والجوانب ، بعضها يعد بمثابة الأحجار الكريمة الثمينة من الناحية الأخلاقية والبعض الآخر غير مقبول العمل به ...).

ويستطرد قائلاً : ... وما حدث هو أن الصهيونية كحركة سياسية أتت بأسوأ ما فى الديانة اليهودية ، وهنا تكمن مشكلة العنصرية فى إسرائيل ...

ولعل تحليل المفكر الإسرائيلى الكبير لعنصرية إسرائيل يكفى لكى يميط اللثام عن حقيقة يحاول الكثيرون التعامى عنها وهى أن النظام العنصرى فى إسرائيل تجاوز بكثير فى وحشيته وعنصريته النظام العنصرى البائد فى جنوب أفريقيا.

الاستيطان اليهودى

الاستيطان

بدأ هذا الاتجاه عقب حرب ١٩٦٧ من استخدام للأراضى وعمليات الاستيطان للمساومة من اجل الضغط على الحكومات العربية لقبول مبدأ التفاوض ، ثم تدرج هذا المفهوم من الناحية الأمنية التى تقول بأن بعض المناطق لا يمكن التنازل عنها فيقول (ايجال الون) أحد القادة الإسرائيليين :

(إن مسألة الاستيطان فى المناطق ذات المكانة الاستراتيجية والدفاعية العامة هى إحدى الوسائل الهامة فى صراعنا السياسى حول مسألة حدود إسرائيل).

ويقول إسحاق رابين عن أهمية المستوطنات :

(إن للمستوطنات دورا استراتيجيا فى تقوية الوضع الأمنى وهى تقدم أساسا ثابتا وقويا لمطلب إسرائيل لتحديد وتوسيع الحدود التى يمكن الدفاع عنها).

أما عيزرا فايتزمان فيقول :

(إن مسألة الاستيطان مرتبطة ارتباطا وثيقا بقضايا إسرائيل وبتحديد حدود إسرائيل فى المستقبل).

ويرى أريل شارون :

(إن تنظيم المستوطنات يجب ان يكون مندمجا فى الدفاع الإقليمى العام).

كما يحدد مناحم بيجين فى حكومة الائتلاف الوطنى عام ١٩٦٧م ذلك بقوله :

(إننا لن نبقى فى المناطق المحتلة التى وصل إليها جيشنا فى الحرب بل سنعمل على تدعيم الوجود الاستيطانى لفرض الأمر الواقع).

ويرى الحاخام موشى لينفجر حاخام كريات اربع:

(إن الاستيطان يمثل رسالة قومية لليهود ولا توجد رسالة قومية أهم من الاستيطان).

ويدعو إلى الاستيطان أيضا من خلال المفاهيم والمعتقدات الدينية لديهم بضرورة التوسع فى عمليات الاستيطان ، وان حق الشعب اليهودى فى مسألة الاستيطان فى جميع الأراضى هو

حق غير قابل للتصرف فهذا الحق من وجهة نظرهم لا يتعارض مع اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ ولهذا بنيت الفكرة الأساسية على التخطيط الاستيطاني المدني والريفي في تلك المناطق المحتلة وفقا لأهدافهم الصهيونية ومتطلباتهم الأمنية.

وهناك تيار يرى ان حق الشعب اليهودي في الاستيطان لا يعني السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة وعليه يجب ألا يكون الاستيطان على المراكز السكانية العربية القائمة. وعلى هذا الأساس فان أنصار هذا الاتجاه يرون خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود.

وقد ظهر تيار ثالث بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢م ، حيث يطالب أنصار هذا الاتجاه إسرائيل بتقديم تنازلات في مجال الانسحاب والاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وهو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن الإسرائيلي.

وقد زاد الاهتمام بالاستيطان عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م حيث أصبحت المنطقة على أعتاب المفاوضات السياسية وبدأ الحديث عن قرب التوصل للحلول السلمية. ورغم اختلاف التوجهات والتيارات الإسرائيلية بمختلف أحزابها ، فقد كان للقدس النصيب الأكبر في دائرة وبؤرة هذا الاهتمام حيث رأت العديد من المشاريع الاستيطانية التركيز على القدس لما لها من أهمية بالغة.

فعلى سبيل المثال مشروع ألون الاستيطاني فقد وضح في أحد بنوده (التي قدمت للحكومة الإسرائيلية ١٦ يوليو ١٩٦٧م) :

بأن يشمل المنطقة الواقعة شمالا طريق القدس (البحر الميت حتى طريق عطروت) اللطرون ويشتمل أيضا على شريط أراض بعرض عدة كيلو مترات مع محاولة تطويقها بطوق من المستوطنات. كما شملت وثيقة غاليلي عملية الاستيطان

وضرورة تطويره في الضفة الغربية مع توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك لاستخدمها للأغراض الاستيطانية .

أما سياسة حزب المعراخ فقد ركزت بشكل أساسي ومباشر على عملية الاستيطان في القدس مع توطين شطريها وإغلاق الطريق أمام إمكانية تقسيمها ، ومن أهم تلك المشروعات الاستيطانية التي قدمت للحكومة (مشروع شارون) والذي أطلق عليه عبارة (العمود

الفقرى المزدوج) ومن أهم بنوده إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة فى الضفة الغربية تكون الأولى منها على مداخل القدس.

وقد أبرزت حركة غوش امونيم أهمية الاستيطان فى أهدافها باعتبارها ركيزة هامة من الركائز لخلق أغلبية يهودية خلال السعى لكسب مزيد من المهاجرين . وأيا كانت الأحزاب والاتجاهات فى إسرائيل إلا أنها تعبر جمعيها عن روح واحدة ألا وهى (روح الاستيطان) لما تحققه تلك العملية فى أنكارهم من السيطرة الفعالة على اكبر جزء من الأراضى المحتلة سواء الضفة الغربية أو قطاع غزة. وقد حظيت القدس على الاهتمام الأكبر فى السياسات الإسرائيلية واستخدمت لذلك كافة الأساليب منها:

١- الاعتماد على الحركات الدينية الفعالة المتطرفة فى مجال الاستيطان.

٢- العمل على إرهاب سكان المناطق فى محاولة لطردهم وتفريغ المدينة من خلال العديد من الإجراءات التى وضعتها على مواطنى المدينة المقدسة.

٣- السعى لزيادة الاتصال بالمستوطنات والمراكز والمدن الإسرائيلية من خلال التوسع فى إنشاء شبكات الطرق ، فقامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ١و١ كم٢ من أراضى مناطق السوامرة وصور وباهر وابو ديس والطور فى ٢٠ فبراير عام ١٩٩٥ م لعمل طريق دائرى يربط القدس.

٤- السعى لإيجاد مراكز صناعية فى القدس لربط تلك المراكز بالمؤسسات الإسرائيلية.

٥- استكمال عملية التهويد بسن قانون الكنيست عام ١٩٨٠م ، الذى نص على توحيد القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل .

ورغم ان هذا القانون قد قوبل باعتراض المؤسسات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن حيث اصدر قرارا رقم ١٧٨ عام ١٩٨٠م إلا ان الإجراءات والممارسات الإسرائيلية مازالت قائمة حتى يومنا هذا والسعى الدءوب لتحقيق اكبر قدر ممكن من عملية الاستيطان. وقد بدأت بإعادة أعمار الحى اليهودى فى البلدة القديمة عام ١٩٦٧م واقامة الأحياء اليهودية الجديدة على حساب الأحياء العربية ، سواء من خلال تهجير سكانها أو الغائبين عنها لظروف الاحتلال أو المطرودين منها لاسباب أمنية تدعيها السلطات الإسرائيلية.

وبذلك تكون السلطات الإسرائيلية قد ركزت على عملية الاستيطان فى القدس بعمل طوق استيطانى حول المناطق العربية فى إقامة العديد من المستوطنات حول مدينة القدس منها:

(رامات - اشكول - معلوت دفنا - حى شاميرا فى التل الفرنسى - حى سانهدريا - قرب شعفاط - مستوطنة الحى السكنى لطلبة الجامعة العبرية- مستوطنة جيلو (شرقيات) قرب بيت صفاقا -معالية ادوميم) ، هذا إلى جانب العديد من الأحياء السكنية الكبيرة حول مدينة القدس من جهة والأحياء السكنية التابعة للجامعة العبرية ومستشفى هداسا من جهة أخرى ، وكذلك حى (عفات همفتار) فى الشيخ جراح ، و تم الاستيلاء على ٣٩٤٠٠٠م٢ لبناء ١٠٥٩ وحدة سكنية من أراضى قرية ديراستيا وبناء ٥٠٠ وحدة سكنية قرب مركز الشرطة بالقرب من راموت اشكول و ٢٥٠ وحدة سكنية فى منطقة اونروا شرقى شارع (١١) وبناء ٥٠٠ وحدة فى معالوات سكوبى فى الكمان الذى اعد لبناء محكمة العدل الدولية هذا بالإضافة إلى وحدات سكنية فى حى سلوان وسط القدس القديمة.

كما ترتكز السياسة الإسرائيلية فى إطار خطتها الاستراتيجية بشأن مدينة القدس على إيجاد ما يعرف بالقدس الكبرى وحدودها المعروفة من خلال التوسع المباشر فى السيطرة على المناطق الممتدة على أطراف المدينة من خلال المدن الأخرى ، كمدينة رام الله وأطراف مدينة الخليل ومنطقة الخان واللطرون فى جهة الغرب ، هذا إلى جانب العديد من المدن العربية التى شملها هذا الطوق الأمنى منها مدن (البيرة - بيت لحم - بيت جالا - بيت ساحور). كما قامت السلطة الإسرائيلية بمصادرة ٢ كم٢ فى ١٧ مارس ١٩٩٥م بحجة بناء أبراج كهربائية فى المناطق شعفاط والعيسوية وعنانا ، كما قامت ببيع ١٠٠ آلف م٢ لمجموعة هزيت الاستيطانية من اجل بناء مستوطنة افرات فى منطقة غوش عتسيون. وتعتبر عمليات البيع هذه من اكبر العمليات التى تقوم بها السلطات الإسرائيلية حيث تسعى تلك المستوطنات إلى الحصول على قروض من البنوك لاقامة تلك المشاريع الاستيطانية

لتنفيذ الفكر الخاص بإنشاء طوق أمنى وحزام استيطانى حول المدينة لاقامة المشروع الكبير على حد تعبير السياسيين الإسرائيليين ، فقد وصف (تياهود روبلس) رئيس إدارة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية عن السكان العرب بأنه (سرطان يحيط بالقدس يجب تصفيته) ، وهذا ما أكدوه خلال ممارستهم الفعلية ضد السكان وتزويد المستوطنين بالسلاح لمواجهة العرب.

فحسب الإحصائيات الإسرائيلية يقدر سكان القدس الشرقية ب ٤٠ ألف يهودى إلى جانب ١٩٠ ألف من العرب ، وقد دعى (استيه بن اريه) مستشار رئيس بلدية القدس إلى

ضرورة توسع وتكثيف الاستيطان اليهودى فى القدس مع ضرورة توسيع حدود بلدية القدس لتصل حتى نهر الأردن. كما تقدم عضو الكنيست الإسرائيلى (عمنويل زيسمان) من حزب العمل ، (يهوشاع) من حزب الليكود للكنيست الإسرائيلى باقتراح ينص على تطبيق القانون والقضاء والإدارة فى القدس على مستوطنى (معالية - ادوميم - وجعبات) وهذا يحقق امتدادا إقليميا هنالك فى شمال وشرق القدس على المدن المحيطة بالقدس فضلا على أن هذا المشروع يمنع امتداد إقليمى بين سلطة الحكم الذاتى وبين القدس وبصفة خاصة فى الجانب الشرقى ، وينطوى هذا على إفشال أى خطة فلسطينية بالسيطرة بصورة أو أخرى على القدس. ومن خلال المشروع الذى تقدم به عضوا الكنيست تتضح مجموعة من الحقائق نبرزها على الوجه التالى:

١- أن المشروع يعمل على إيجاد امتداد إقليمى بدون الحاجة إلى مصادرة أراض خاصة على طول الطرق إلى مستوطنات معالية وادوميم وجعبات زائيف.

٢- أن توسيع مساحة البلدية معناه زيادة عدد السكان اليهود فى القدس وضمان الأغلبية وزيادة مساحة الأراضى للبناء وهو فى حد ذاته يتمشى والاستراتيجية الإسرائيلية الخاصة بالقدس لمختلف الأحزاب والاتجاهات فقد بلغ عدد المستوطنين ١٦٠ ألف مستوطن يهودى منتشرين فى الأحياء الاستيطانية.

٣- أن المشروع سيؤدى إلى إشراف دقيق من البلدية والداخلية بصورة فعالة على عملية البناء وهو ما يعنى سيطرة الحكومة على مقدرات الأمور فى القدس ، فبعد أن كان عرب القدس يملكون ما يقرب من ٨٣٪ من الأراضى العقارية عام ١٩٤٨م اصبحوا لا يملكون سوى ١٤٪ واصبح اليهود هم الذين يملكون النسبة العالية ٨٣٪ ونسبة ٣٪ الباقية يمتلكها أجانب.

٤- وبهذا نرى أن الحكومة الإسرائيلية إنما سعت إلى زرع فكرة الاستيطان فى مدينة القدس إلى جانب عدد من المناطق العربية لتحقيق مكاسب سياسية و أمنية ، إذا كانت هناك مفاوضات سلام . وعلى هذا الأساس فقد قسمت عملية الاستيطان إلى:

استيطان أمنى :

وهو القائم على النظرية الأمنية غير الخاضع من وجهة نظرهم لعملية التفاوض مع الطرف الفلسطينى.

استيطان سياسى :

وهو الذى يمكن التفاوض عليه باعتبار ان نشأته فى الأصل نشاة سياسية بحتة لا ضرورة لها وبالتالى لا ضرورة لها فى سياق العملية التفاوضية.

الضرائب البلدية على العقارات والأملاك :

استكمالا وتباعا للإجراءات الإسرائيلية التى تفرضها على أهل القدس من أجل التهجير، عملت بلدية وسلطات الاحتلال على فرض ضرائب عديدة إضافية غير مبررة مع أنها غير قانونية أصلا طبقا للقوانين الدولية واتفاقية جنيف باعتبار القدس العربية أراضى محتلة.

لقد قامت سلطات الاحتلال بفرض ضريبة (الارنونا) على المواطنين أهل القدس حيث أدرج ٥٥٪ من الفلسطينيين فى القدس فى سجل دافعى الضريبة، ومصنفون من فئة الدافعين من الدرجة الأولى، بالمقابل فان الحكومة والبلدية تشجيعا للمستوطنين تقومان بإعفاء المستوطن ممن يرغب فى الاستيطان فى القدس الشرقية لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك يتم دفع شئ رمزى عن كل سنة ، فى حين يدفع الفلسطينيون ٢٦٪ من إجمالى مبلغ الضريبة المدفوعة فى القدس بشطريها ، وبالمقابل لا تصرف منها على المناطق العربية سوى أقل من ٥٪ .

هذا بالإضافة إلى عوامل وممارسات أخرى عديدة نذكر منها الطوق العسكرى المفروض على القدس والذى بموجبة يمنع دخول فلسطينى الضفة وغزة إلى القدس بدون استصدار تصريح خاص من الإدارة المدنية العسكرية الإسرائيلية ، حيث أقيمت على مداخل ومعابر القدس حواجز عسكرية ثابتة ونقاط تفتيش ، وبموجب أوامر عسكرية تم تقليص عدد الفلسطينيين الزائرين للمدينة إلى أدنى حد ، حيث ضربت هذه السياسة الوجود الفلسطينى فى القدس، إذ استطاعت عزلها وتحويلها إلى كنتون فلسطينى صغير يتعرض لكافة الضغوط ناهيك عن التأثير الاقتصادى السلبى على الفرد والمؤسسات الاقتصادية، هذا عدا التأثيرات الأخرى المتعلقة بالنواحى الاجتماعية والتعليمية التى وصلت أدنى حد لها.

تهـويد القـدس :

عمل اليهود على خلخلة البنية السكانية للمدينة منذ منتصف القرن الميلادى الماضى ، حيث نشطت اليهودية إليها لزيادة عدد سكانها من اليهود. وأما فى القرن الحالى فوصلت

الهجرة اليهودية إلى أوجها وذلك أثناء الانتداب البريطانى ، وحين انتهت حرب ٤٨ استولى اليهود على ٦٦ ٪ من المساحة الكلية للقدس. وأما البلدة القديمة فظلت بيد العرب حتى حرب ٦٧ حيث استولى اليهود على ما تبقى من القدس ووسعوا مساحتها على حساب باقى مدن الضفة الغربية الأخرى حيث ارتفعت المساحة من ١٣ كم إلى ١٠٨ كم مربع وذلك ضمن مشروع القدس الكبرى . وفى عام ١٩٦٧م أقر الكنيست اليهودى قرار ضم القدس ، أما فى عام ١٩٨٠م فقد أقر القانون المسمى بالقانون الأساسى للقدس وتم إعلانها عاصمة لدولتهم.

ومرت عملية تهويد القدس بعدة مراحل :

بعد حرب يونيو ١٩٦٧م :

عقب الاحتلال الكامل للقدس عام ٦٧م حل مجلس أمانة القدس العربى ونقلت محكمة الاستئناف العربى إلى مدينة رام الله ، وطبق القانون اليهودى على مواطنى القدس العرب ، وربطت شبكتى الهاتف والمياه بدولتهم ، كما نقلت الوزارات والدوائر اليهودية إلى المدينة . كما تم تهويد مناهج التعليم فى المدارس العربية وذلك بتطبيق مناهج التعليم اليهودى. وعزلت المدينة اقتصاديا وجمركيا عن بقية المدن الفلسطينية الأخرى .

وفى نفس العام ١٩٦٧م قام اليهود بالاستيلاء على حى المغاربة وقسما كبيرا من حى الشرف فى البلدة القديمة، وأسفر ذلك عن مصادرة ١١٦ ألف م٢ من أراضى الوقف الإسلامى تضم ٥٩٥ عقارا وقفيا إسلاميا منها مسجدين ويشكل ذلك ١٠ ٪ من مساحة البلدة القديمة.

فى عام ١٩٦٩م :

ظهرت تفاصيل مشروع القدس الكبرى وفى إطاره تم تنفيذ حوالى (١٥) مستعمرة وهى الحزام الاستيطانى الثانى حول القدس .

فى عام ١٩٧٤م :

نشرت تفاصيل أحد أهم مشاريع اليهود التى تخطط لمستقبل القدس السياسى وهو مشروع الدكتور (رافل بنكلر) ويتضمن النقاط التالية :

١- إبقاء القدس موحدة تحت السيادة اليهودية .

٢- توسيع حدود القدس وتقسيمها إلى ٨ أحياء لكل منها مجلس بلدى فرعى وتتبع جميعها لمجلس بلدى مركزى مكون من ٥٥ عضوا بينهم ٣٨ عضوا من اليهود.

٣- إعطاء الأحياء اليهودية نوعا من الحكم الذاتى .

٤- ضمان حرية العبادة فى الأماكن المقدسة لجميع الأديان .

٥- تحديد نسبة السكان العرب بحيث لا تزيد عن ٢٥ ٪ من السكان .

٦- أن يشمل التوسع المناطق العربية الممتدة شمالا حتى مدينتى رام الله والبيرة ، وشرقا حتى أبوديس والعيزرية ، وغربا حتى اللطرون وجنوبا حتى بيت لحم.

فى عام ١٩٧٥م :

تمت الموافقة على توسيع خريطة القدس ويشمل هذا التوسع ٩ مدن ، ٦٠ قرية عربية ، أى ما يقارب ٣٠٪ من مجموع مساحات الضفة الغربية. وقد أقيم فى هذا النطاق ١٥ مستعمرة أخرى والتى تشكل الحزام الاستيطانى الثالث حول مدينة القدس .

حتى عام ١٩٨١م :

أقامت السلطات اليهودية ٩ أحياء يهودية فى حدود أمانة القدس وعلى مشارف البلدة القديمة وهى :

(رامات ، أشكول ، معلوت ، دفنا ، سانهدريا ، جبعات همفتار ، حى النبى يعقوب ، التلة الفرنسية ، حى الجامعة العبرية ، تل بيوت ، وحى عتاروت) .

فى عام ٢٠٠٠ :

وتنص الخطط الاستيطانية الخاصة بمشروع القدس الكبرى على جعل سكان القدس بعد عام ٢٠٠٠م قرابة المليون نسمة ، يشكل اليهود منهم ٧٠٪ ، أى أن لا يزيد عدد العرب المسموح لهم بالعيش فى نطاق هذا المشروع على ٢٥٠ ألف نسمة ، وهذا يعنى أن الخطط تشمل تهجير ١٨٠ ألف من السكان العرب.

و يمكن الجزم ان شارون على الصعيد التفاوضى الفلسطينى فى حال استئنافه سيسعى إلى تطبيق خطة سلام جديدة (طريق آخر) يختلف عن المسمى أوسلو:

- اعتراف بدولة فلسطينية حدودها وعاصمتها يتقرران بالاتفاق بين الطرفين فى المستقبل.

- اتفاقات انتقالية واسعة لفترات طويلة نسبيا.

- تحديد مناطق أمنية لفترة انتقالية.

- خلق تواصل إقليمى فى المناطق التى ستكون تحت السيطرة الفلسطينية.

- خطة اقتصادية لرفع مستوى المعيشة فى الدولة الفلسطينية.

- خطة للتعاون فى تطوير مصادر المياه ورفع حصص المياه للفلسطينيين.

- التعاون الأمنى فى المثلث السياسى (إسرائيل ، الأردن ، وفلسطين).

وقبل الحديث عن آراء شارون حول قضايا المفاوضات على المسار الفلسطينى لابد من معرفة خطة شارون التى بنى عليها استراتيجيته التفاوضية وهى إعداد خريطة التسوية حيث توجد لدى شارون وعلى العكس من الأوساط السياسية الأخرى خريطة متبلورة للتسوية الدائمة مع الفلسطينيين وقد تم إعداد هذه التوجهات الرئيسية للخريطة برفقة اثنين من رؤساء المستوطنين،زئيف حيبر (زميش) سكرتير عام الحركة الاستيطانية (امناه) وتسبيكى بار-حى رئيس المجلس الاستيطانى فى جبل الخليل ، لكن ساهم فى إعداد الخريطة بدرجة اكبر منهما شمعون فارهنج رئيس قسم التنظيم المتقدم فى شركة (الأشغال العامة) فى مطلع سنوات التسعينيات ، والذى انتقل بعد ذلك للعمل فى إدارة الشوارع تحت إمرة شارون ، وهو الذى بادر قبل ١٥ عاما بتحديد مخطط شبكة المواصلات فى الضفة الغربية الذى شكل أساساً فيما بعد لفكرة الشوارع الالتفافية وهو أول من عرض فكرة الشوارع المزدوجة فى الضفة الغربية وتتمحور التوجهات فيما يلى :

١- دولة فلسطينية على ٤٢ ٪ من الضفة :

تنص خريطة التسوية الدائمة لشارون على إقامة دولة فلسطينية على ٤٢ ٪ من مساحة الضفة الغربية، أى اكثر بحوالى ٢٪ مما حصلت عليه السلطة الفلسطينية حتى اليوم.

٢- لن يسلم أبو ديس وعناتا :

وهناك اختلاف بين الـ ٤٠٪ فى خريطة التسوية وبين الـ ٤٠٪ الموجودة اليوم بأيدى السلطة الفلسطينية إذ لن تتحول جميع مناطق (ب) إلى مناطق (أ) ولا يعتزم شارون تحويل منطقة أبو ديس إلى منطقة (أ) كما اعتزم باراك ولا عناتا ولا العيزرية ولا جميع القرى المديطة بالقدس ولا القرى الواقعة داخل منطقة (الحزام الأمنى الاسرائيلى) فى مناطق (ب) بل ستبقى هذه المناطق تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية فى إطار التسوية الدائمة . ويبدى

شارون استعدادا لتسليم الفلسطينيين أراضى من مناطق (ج) الواقعة الآن تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة ، خصوصا فى المناطق الواقعة بين الكتل السكانية الفلسطينية بهدف إيجاد امتداد إقليمى فيها.

٣- حزامان أمنيان :

تتكون المنطقة الإسرائيلية فى الضفة الغربية حسب خريطة شارون من حزامين أمنيين طويلين

(الحزام الأمنى الغربى على طول الخط الأخضر ، والحزام الأمنى الشرقى الذى يتضمن جميع منطقة غور الأردن بعرض ١٥-٢٠ كم حتى شارع الون وصحراء الضفة الغربية).

وحسب الخريطة يريد شارون إقامة خمسة أحزمة عرضية شريط بين الحزامين الطوليين العريضين:

يمر من الشارع الالتفافى حول طولكرم عبر (عيناب) ، (شفى شومرون) ويلتف حول نابلس من الغرب (شارع قدوميم ، يتسار) وعبر مفترق طرق (تفوح)

ويمر إلى غور الأردن مع تشعب أخر فى شارع نابلس قلقيلية

ويمر على طول شارع قاطع شمال الضفة الغربية ، القائم من (روش هعين) باتجاه ارئيل وحتى فصايل بما فى ذلك تشعب جنوبى نحو هذا الشارع من ارئيل وحتى شيلو (وشارع السلام) الذى يتجه من تل ابيب عبر بيت حورون الى شمال القدس والى غور الأردن وعمان. وكان شارون قد وجه تعليمات بشق شارعى قاطع شمال الضفة وشارع الضفة وشارع رقم ٤٥ فور تسلمه وزارة البنية التحتية ، وشارع جبعوت ، وش عتصيون ، متسبيه شالوم ،ويمر على طول (شارع يهودا) قطاع جنوب الضفة الغربية.

٤- اربع كتل فلسطينية:

تؤدى خريطة شارون إلى إيجاد اربع كتل فلسطينية بالإمكان إقامة دولة فيها

كتلة جنين نابلس وكتلة رام الله وكتلة بيت لحم وكتلة الخليل ، على ان ترتبط هذه الكتل بشوارع (مزدوجة) منفصلة بعضها خاص بالفلسطينيين والبعض الآخر خاص باليهود. ويحصل الفلسطينيون على ممرات آمنة بين شمال الضفة الغربية وجنوبها وبين الضفة وقطاع غزة،وتتخذ هذه الممرات شكل تحويلات من الشوارع القائمة أو أنفاق تحت الشوارع الاستراتيجية فى الضفة الغربية ، التى ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة عليها.

٥- المستوطنات :

يسمح بإيجاد امتداد إقليمي فلسطيني بين الكتل الفلسطينية وذلك بصورة تمكنهم من السيطرة على امتداد منطقة على قمم الجبال فى الوقت الذى تحتفظ فيه اسرائيل بالسيطرة الكاملة على مناطق أمنية حيوية لها ،دون تفكيك اى مستوطنة. وقال شارون لرؤساء المجلس الاستيطانى

(جميع المستوطنات التى أقمناها معا تقع فى المنطقة الامنية ولهذا لا توجد اى نية لإخلائها).

٦- يتوفر لدى شارون القناعة بانه يمكن من خلال مخططه الذى أطلق عليه اسم (مخطط الشبكة) مسك العصى من طرفيها ، وتمكين الفلسطينيين من تطبيق رغبتهم الوطنية باقامة دولة، والحفاظ على الأمن والمستوطنات اليهودية فى جميع مناطق الضفة الغربية، وسيتوفر لإسرائيل إمكانية التهديد الدائم للفلسطينيين ، إذا لم يحسنوا التصرف حيث تتوفر إمكانية إغلاق الشوارع. وتبلغ تكلفة المخطط ١.٥ مليار شيكل. وقد ونفذت اجزاء من هذا المخطط فى اماكن مختلفة من الضفة الغربية ، لكن بصورة مناقضة لما خطط له شارون.

وعلى سبيل المثال يسافر الفلسطينيون فوق جسر بيرزيت الواقع فوق شارع (قاطع بنيامين) فى الوقت الذى يسافر فيه اليهود عبر الشارع نفسه. وهكذا بالنسبة لجسر حلحول الواقع فوق شارع قاطع جنوب الضفة (المغلق أمام اليهودمنذ مطلع العام العبرى)وحسب خطة شارون يجب ان يتم العكس ، بحيث يسافر اليهود عبر الممرات العلوية فى الوقت الذى يسافر فيه الفلسطينيون عبر الممرات السفلية وعبر الانفاق.

٧- غور الاردن وشمالى البحر الميت منطقتان صوت معظم سكانهما فى السابق لصالح باراك وتحولتا الآن لرئيس الليكود النائب ارئيل شارون الذى يملك نظرية امنية تتعلق بالغور مفادها ضرورة المحافظة على منطقة أمنية شرقية تستخدم كفاصل بين السلطة الفلسطينية والأردن وتضمن بقاء اسرائيل.يدور الحديث عن قطاع ١٦-٢٠ كم من سهل بيسان فى الشمال وحتى معليه ادوميم.

٨- يعتبر شارون : (أن الحفاظ على القدس الموحدة عاصمة أبدية لدولة إسرائيل خطًا أحمراً لا سبيل للتنازل عنه) وفى رأيه ان الحرم الشريف يجب ان يبقى خاضعا لاسرائيل وهذا

كان الهدف من زيارته الاستفزازية هناك ، والتى كانت سببا مباشرا فى اشعال انتفاضة الأقصى. وفى اكثر من حديث وتصريح اعتبر شارون كل الحلول التى توصل إليها باراك فى محادثات كامب ديفيد الاخيرة والتى تحدثت عن سيادة فلسطينية على الأحياء العربية للقدس الشرقية لاغية.

٩- يعارض التسوية الدائمة ويقترح تسوية مرحلية بعيدة المدى تقام فيه دولة فلسطينية فى كل المناطق الموجودة اليوم تحت السيطرة الكاملة أو الجزئية التابعة للسلطة الفلسطينية (مناطق أ ، ب تشكل معا ٤٢ ٪ من الضفة الغربية). وخط الفصل الذى يقترحه سيبقى بيد إسرائيل كل المناطق الواقعة اليوم تحت سيطرتها (منطقة ج) كورقة مساومة وبذلك تحتفظ إسرائيل بمنطقة أمنية واسعة فى الشرق (١٦ - ٢٠ كم فى غور الأردن ، ١٠ كم فى صحراء يهودا). ومنطقة أمنية غربية ضيقة فى سفوح جبل السامرة ويهودا وعلى طول الخط الأخضر.

١٠- وفى موضوع مستقبل المستوطنات اليهودية فى الضفة وغزة. تعهد شارون أمام المستوطنين وزعاماتهم ، وعلى صفحات المجلة التى تصدرها إحدى أهم الحركات الاستيطانية المتدينة (حباد) بأنه لن يتخلى عن أى من المستوطنات الموجودة لأنه يعتبر إنها أقيمت فى مناطق أمنية. وإضافة البناء الكبيرة مطلوبة حسب رأى شارون فقط فى منطقة القدس.

١١- يعتقد شارون ان المناطق التى تعيش فيها غالبية سكانية عربية مثل جنين ورام الله وبيرزيت وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا وحلحول والخليل ، أماكن لن تعود إليها إسرائيل. لكن يشدد على ان هذه الأماكن بما فى ذلك قبر يوسف ستبقى مفتوحة أمام الإسرائيليين. وتشكل هذه الأماكن ما مجموعه ٤٠ ٪ من أراضى الضفة. ولا يأتى شارون على ذكر مراحل الانسحاب الأخرى لكن مجرد اعتباره ان لا وجود لاتفاق أوسلو معناه عدم اعترافه ، أو التزامه ، القيام بانسحابات أخرى.

ومن المنتظر بعد إعلان الرئيس عرفات وقف وتجميد الانتفاضة وأعمال العنف ان يقدم شارون استجابة لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية عرضا محدودا ويتحرك فى التعامل مع الفلسطينيين خطوة بخطوة وبحذر شديد ويتمهل والتخلى كليا عن منهج باراك الذى كشف كل أوراقه دفعة واحدة على مائدة المفاوضات وسعى إلى حل كل القضايا العالقة والشديدة التعقيد بين الطرفين فى هذه المرحلة.

ويتضمن عرض شارون السلمى إلى الفلسطينيين الأمور الأساسية الآتية :

أولا: رفض التفاوض مع الفلسطينيين حول قضايا الحل النهائى الكبرى كالقدس والحرم القدسى الشريف وقضية حق العودة للاجئين ومصير المستوطنات ورفض التخلى عن الجزء الأكبر من الضفة الغربية فى أى اتفاق سلام مع الفلسطينيين وينتج عن ذلك ان القدس ستظل موحدة وعاصمة لإسرائيل ، للشعب اليهودى وفقا لشارون ، ويظل الحرم القدسى الشريف تحت سيادة إسرائيل ومسئوليتها الأمنية ويظل اللاجئون الفلسطينيون حيث هم وتظل كل المستوطنات الإسرائيلية قائمة حيث هى فى الضفة الغربية وغزة ، بعدما رفض شارون تفكيك أى منها.

ثانيًا : تأجيل انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية وغزة وتأجيل تسليم مناطق جديدة للفلسطينيين.

ثالثًا : تركز الجهود الدبلوماسية الإسرائيلية وكذلك جهود الولايات المتحدة الأمريكية والجهات الأوروبية والدولية والعربية المعنية بالأمر للتوصل إلى اتفاق مع القيادة الفلسطينية يقضى بإنهاء حالة العداء بين الفلسطينيين والإسرائيليين وليس العمل على توقيع معاهدة سلام شاملة وإنهاء النزاع بشكل كامل بين الطرفين كما سعى إلى ذلك باراك ورؤساء حكومات إسرائيلية آخرون.

رابعا : يشمل اتفاق إنهاء حالة العداء بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وفقا لخطة لشارون :

١- وقف الانتفاضة وكل أعمال العنف ضد الإسرائيليين بشكل كامل .

٢- التفاهم على حل النزاعات والخلافات سلميا بين الطرفين .

٣- إقامة تعاون أمنى فعال بين الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية .

٤- القيام بدوريات مشتركة فلسطينية إسرائيلية فى مناطق السلطة الفلسطينية .

٥- التعاون لوقف كل النشاطات والأعمال الإرهابية الموجهة ضد إسرائيل والإسرائيليين انطلاقا من مناطق السلطة الفلسطينية .

٦- العمل على وضع حد لنفوذ ونشاطات حماس والجهاد الإسلامى والمنظمات الفلسطينية الأخرى المعادية للسلام .

٧- التعاون لضمان الحماية للمستوطنين الإسرائيليين فى الضفة الغربية وغزة مع تولى القوات الإسرائيلية مسئولية ضمان أمن المستوطنات مباشرة وحماية الطرق المؤدية إليها .

٨- وقف كل دعوات التحريض ضد الإسرائيليين فى وسائل الإعلام الفلسطينية .

٩- تغيير مضمون الكتب المعتمدة فى المدارس والكليات الفلسطينية بحيث يتم حذف كل نص معاد للإسرائيليين واليهود فيها .

خامسا : فى إطار اتفاق إنهاء حالة العداء تمتنع القوات الإسرائيلية عن اقتحام المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية ويتعاون الجانبان لتأمين حرية المرور للفلسطينيين داخل مناطق السلطة .

سادسا : فى إطار هذا الاتفاق أيضا يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة الأمنية على كل الطرق المؤدية إلى وادى الأردن وعلى الحدود التى تفصل بين الضفة وغزة وكل من مصر والأردن وإسرائيل . كما يحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة على المياه ومصادرها فى الضفة وغزة ، ويفتح هذا الاتفاق باب التعاون الاقتصادى بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى مجالات متعددة ويسمح للفلسطينيين بالعمل فى إسرائيل.

سابعا : الحكومة الإسرائيلية مستعدة فى إطار هذا الاتفاق للموافقة على إيجاد تواصل بين مناطق السلطة الفلسطينية فى الضفة وغزة من خلال حفر أنفاق أو شق طرق جديدة .

ثامنا : اتفاق إنهاء حالة العداء هذا لن يتضمن أى جدول زمنى محدد أو أية مهلة زمنية معينة للانتقال إلى مرحلة التفاوض على الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين . والهدف من ذلك هو السعى أولا إلى تحقيق وتكريس التعايش السلمى والتعاون فى عدد من المجالات الحيوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل الانتقال لاحقا إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائى وبعد ان تصبح هناك ثقة متبادلة بين الطرفين ومن دون التقيد بجدول زمنى معين.

تاسعا : يبدى شارون استعدادا للموافقة فى هذه المرحلة وفى إطار اتفاق إنهاء حالة العداء هذا ، على إقامة دولة فلسطينية ، لكنه يضع أربعة شروط أساسية لذلك :

الشــــرط الأول : ان تقام الدولة الفلسطينية فى المناطق التى تسيطر عليها السلطة الفلسطينية كليا أو جزئيا ، أى ما مساحته ٤٢ ٪ من الضفة الغربية و ٧٠ ٪ من غزة.

الشرط الثانى: ان تقام الدولة الفلسطينية بالتفاهم التام مع إسرائيل وليس بقرار فلسطينى من طرف واحد ويجب ان تربطها بإسرائيل اتفاقات وترتيبات أمنية تضمن المصالح الإسرائيلية الأمنية والاستراتيجية.

الشرط الثالث : يجب ان تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومحدودة السيادة.

الشـرط الرابع : يجب ان يوافق الفلسطينيون على إنهاء النزاع مع إسرائيل وإسقاط كل المطالب والدعاوى الفلسطينية فى مقابل تأييد إسرائيل لقيام هذه الدولة واعترافها بها.

الفصــل الرابع
الديمقراطية فى إسرائيل

إمــا دولـة ديمـقــراطيـة ... وإمــا دولـة يهــوديـة - الـهـيـئـة العسكرية والديمقراطية المزعومة .

إما دولة ديمقراطية ... وإما دولة يهودية

كثيرا ما توصف إسرائيل بأنها (قلعة الديمقراطية فى الشرق الأوسط). ويشير وصف إسرائيل بالقلعة إلى المنعة والقوة، ويتضمن مضمونا صراعياً واضحا بينها وبين محيطها الإقليمى العربى ، فالقلاع لا تبنى إلا فى مواجهة هجوم ما، كما يشير أيضا إلى نزعة انغلاقية، مبعثها الشعور بالخطر، والرغبة فى التحصن خلف جدران القلعة ، أملا فى أن يحمى ذلك أفرادها. ويبدو أن هذه الصفة تناسب تماما إسرائيل. أما بقية الوصف التى تشمل الديمقراطية والشرق الأوسط، فتحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمحيص.

إن مفهوم الديمقراطية يعتبر مفهوماً غامضاً حيث لا يوجد له تعريف متفق عليه ، ولكن مع ذلك توجد عدة مضامين تتعلق بهذا المفهوم ، يركز كل طرف على جانب منها وفق رؤيته ومصلحته أيضا.

- فيركز البعض مثلا على جانب توافر الحريات العامة كحرية المعتقد ، وحرية التعبير، وحرية التنظيم.
- ويرى البعض أن المعيار الأهم هو تداول السلطة بين القوى السياسية بشكل سلمى.
- ويرى آخرون أن المعيار الأهم فى وصف بلد ما بأنه ديمقراطى هو المساواة فى الفرص بين مختلف مواطنيه.

- ويرى آخرون أن العبرة بنمط الحياة والتنشئة على مبدأ احترام الرأى الآخر.

الأمر الذى قد لا يتوافر حتى مع وجود إطار أو شكل ديمقراطى إجرائيا ولكنه محكوم سلفا بمبادئ وأنماط حياة غير ديمقراطية.

وعندما نحاول تطبيق أى من هذه المضامين التى تتعلق بمفهوم الديمقراطية على إسرائيل نجد أنه ومنذ حرب يونيو ١٩٦٧ م ، وممارستها على الأصعدة المختلفة ، وبصرف النظر عن إشكالية وصف دولة احتلال بأنها دولة ديمقراطية ، ومدى إمكان الفصل بين ممارسات الاحتلال فى الخارج (أى أراضى ١٩٦٧م)، وبين الممارسة السياسية والحياة العامة فى الداخل (أراضى ١٩٤٨) ، فإن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية بأى معيار حقيقى ، حيث يبدو عند تحليل ممارستها السياسية طابعها الاستعمارى فى التعامل مع مواطنيها العرب ويشكلون نحو ١٨٪ من مجموع سكانها ، بحيث يتجلى أن الإطار الديمقراطى لا يستو عبهم، بل يبدو أن مجمل الإطار السياسى الإسرائيلى مصمم ضدهم ، ليكرس الطابع الاستعمارى وأزمة شرعية وجود الدولة الإسرائيلية نفسها ، ليتساوى فى ذلك وضع أراضى ٦٧ وأراضى ٤٨ . وهذا هو بيت القصيد فى نقد مفهوم الديمقراطية الإسرائيلية من أساسه ، رغم ما قد يقال عن أن وضع العرب فى إسرائيل بكل عنصريتها أفضل حالا من أوضاع كثير من مواطنى الدول العربية ، وهو زعم لا يبرر إطلاق وصف الديمقراطية على النظام السياسى الإسرائيلى المؤسس على أسس استعمارية.

فمن ناحية الحريات ، نجد أنها متاحة بالفعل فى إسرائيل للجميع، سواء حريات المعتقد والتعبير والتنظيم ، للعرب واليهود بأقسامهم المتنوعة. ولكن ذلك ليس أكثر من إطار فارغ من المضامين الديمقراطية المشار إليها.

فمن ناحية يوجد بعض الأطراف اليهودية ممن يؤمن بمبدأ الإكراه الدينى ، وفرض تطبيق الشريعة اليهودية من أعلى على اليهود ، وجعل الدولة دولة يهودية بالمعنى الدينى للكلمة* ، وهم يمثلون نسبة ضئيلة جدا من سكان إسرائيل قد لا تتعدى ٧٪ ، ولكنهم يؤثرون بقوة فى كثير من الأحيان بسبب طبيعة التركيبة الائتلافية للحكومات الإسرائيلية ، وأن السياسة الإسرائيلية هى تعبير عن تجمع لأقليات كثيرة من النواحى السياسية والأيديولوجية والدينية.

وفى المقابل يوجد كثير من الأطراف اليهودية العلمانية التى ترغب فى الحفاظ على (الطابع اليهودى) للدولة أيضا، ولكن من مفهوم أن اليهودية قومية وليست ديانة ، وهم

يمثلون التيار السائد بين اليهود الإسرائيليين الذى يؤمن بالصهيونية فى هذا المجال ، ومن هنا يرون أن الحفاظ على (الطابع اليهودى) للدولة لا يتم بفرض الشريعة التى يرفضونها ، ولكن بتمجيد الرموز الصهيونية السياسية والعسكرية ، وإحياء المناسبات اليهودية المختلفة ، مثل الحقيقية والمزعومة ، من قبيل (الكارثة اليهودية) و(المحرقة النازية) ، وحتى الأعياد الدينية التى تكتسب قيمتها من كونها تعبر عن وحدة اليهود كقومية أو شعب فى نظرهم ، وليس لمغزاها الدينى المتصل بالعلاقة بين اليهودى وربه.

وسواء أكان الطابع اليهودى للدولة هذا دينيا إكراهيا ، أم دينيا طوعيا ، أم علمانيا صهيونيا ، فهو وسيلة فى حد ذاته لقهر قسم كبير من سكان إسرائيل من المواطنين العرب الذين يبلغ عددهم نحو مليون نسمة. وهم يرفضون الطابع اليهودى القومى (أى الصهيونى) ، والدينى ، لأنه لا يعبر عن تطلعاتهم ولا يمثلهم ، فأكثريتهم مسلمون (٨٠٪) والباقون مسيحيون ودروز، ولا شأن لهم باليهودية. كما أن مضمون هذه الهوية اليهودية سواء فى شكله القومى (الصهيونى) أو الدينى معاد للعرب ، لأنه قام على أنقاض مجتمعهم، وحولهم بالقوة إلى أقلية فى بلدهم ، ومعاد للمحيط الإقليمى الذى ينتمى إليه العرب فى إسرائيل.

ونجد مظاهر عديدة للتمييز بين البنية السياسية للعرب ونظيرتها الخاصة باليهود ، حيث إن مختلف الأحزاب اليهودية فى إسرائيل تحصل على الدعم من يهود الخارج ومن الوكالة اليهودية ، وبعض هذه الأحزاب الإسرائيلية نشأ كامتداد لأحزاب مماثلة فى التوجه فى دول أوروبا المختلفة ، فى حين لا تحظى الأحزاب العربية بأى دعم خارجى من الدول العربية ويعتبر هذا جريمة لأنها دول تعتبرها إسرائيل فى حالة حرب معها.

ومن هنا يتضح ملمح مهم من ملامح زيف الديمقراطية الإسرائيلية الهيكلى ، فهناك حرية للتنظيم والتعبير وتكوين الأحزاب للعرب ولكن شتان ما بين ما تحصل عليه الأحزاب العربية والأحزاب اليهودية من دعم.

وتتضح الصورة أكثر من خلال قانون (العودة) الذى سنته إسرائيل سنة ١٩٥٠م ، ويعتبر أى يهودى فى العالم مواطنا إسرائيليا ، ويمنحه الجنسية بمجرد وصوله إلى إسرائيل ، فى الوقت الذى تتنصل فيه إسرائيل من مسئوليتها الحقيقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يجعل العرب فى إسرائيل أقلية مقهورة ومعزولة دائما، ويفرض قيودا على التوازن السياسى

والاجتماعى بين العرب واليهود فى الدولة، رغم كونهم مواطنين متساوين فى الحقوق من الناحية الشكلية.

وتنصرف مظاهر هذا التمييز إلى الحياة الاجتماعية أيضا، ففرص اليهودى المدعوم من الخارج بكل ذلك الدعم فى الحياة لا شك أنها تفوق بأضعاف مضاعفة فرص العربى. وذلك ناهيك عن التمييز الذى تمارسه الدولة كدولة ضدهم فى الميزانيات الموجهة للمجالس المحلية العربية ، والوظائف ، والخدمات ، والأراضى ، وتراخيص البناء ، وحتى ما تتخذه ضدهم من سياسات قمعية على غرار ما تفعله فى المناطق المحتلة فى ١٩٦٧م ، من هدم المنازل ومصادرة الأراضى ، والملاحقة الأمنية ، ومواجهة مظاهراتهم بالرصاص المطاطى والمعدنى على نحو ما أظهرته مناسبات متواترة وليس فقط أحداث انتفاضة الأقصى.

ولم يأت القرار رقم ٣٣٧٩ الذى قضى بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية من فراغ فقد قررت هيئة الأمم شجب التمييز العنصرى فيما يسمى بحقوق الإنسان ، وأكدت الهيئة ذلك حينما شجبت العنصرية القائمة على التميز باللون والجنس والعرق.. فى الدورة ٢٢ حيث قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة اعتبار الفترة من ١٠ ديسمبر ١٩٧٣م ، حتى ١٠ ديسمبر ١٩٨٣م ، حقبة مكافحة التمييز العنصرى حيث طلب من المجلس الاقتصادى والاجتماعى المنبثق عن الأمم المتحدة بأن يتولى مساعدة الأمين العام فى مسؤولية تنسيق النشاطات والبرامج المضطلع بها خلال ذلك العقد على أن يقدم تقريراً سنوياً للجمعية العامة عن الحالة المختصة بهذا الشأن فى نهاية كل دورة.

واستغلت الدول العربية هذا التوجه فى مكافحة التمييز العنصرى فاتفق على أن يتقدم مندوب الصومال بمشروع القرار (بمساواة الصهيونية بالعنصرية). ولما شعر الصهاينة بالمشروع حرص مندوب أمريكا (دانيال مونيان) ومندوب العدو الصهيونى (حاييم هيرتزوك) على الاشتراك مع اللجنة مع مستشارين ورجال الإعلام وتمت محاولات لإفشال المشروع وإثارة الخلافات حول الجانب التنفيذى منه وصياغته إلا أنها لم تنجح. واستمرت المناقشات عدة أيام وسط جو محموم ومحاولات استقطاب واضحة إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل وصدر القرار رقم ٣٣٧٩ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥م بتأييد ٧٠ صوتاً مؤيداً و ٢٩ صوتاً معارضاً و ٢٧ صوتاً ممتنعاً وغياب ١٥ عضواً وكان يوماً مشهوداً فى هيئة الأمم إذ ثارت ثائرة ممثل العدو الصهيونى وتصرف المندوب الأمريكى بصورة أكدت عمق الصدمة الأمريكية

من نتيجة التصويت. وقام مندوب أمريكا واحتضن مندوب إسرائيل مواسياً له أمام الوفود وأدلى بتصريحات غير دبلوماسية تصور عمق الصدمة. وقد مارست أمريكا وإسرائيل طوال ١٦ عاماً ضغوطاً كثيراً لإلغاء القرار حتى تم لهم ما أرادوا على ضوء المستجدات الدولية فكان قرار الإلغاء الصادر والذى أيده ١١١ دولة وعارضه ٢٥ دولة وامتنع عن التصويت ١٣ ولم تشارك ١٧ دولة.

وإذا استعرضنا مقتطفات مما يُبّث فى الإعلام الإسرائيلى ضد العرب على مدى أكثر من نصف قرن نجد أحد المهاجرين الجدد يقول إن الحل هو (الترانسفير) وترحيل العرب خارج دولة إسرائيل. وآخر يقول بوجوب (قطع الطعام والماء والكهرباء عن العرب). وآخر يقول (إنهم عرب وليسوا بشر) ، والحاخام يقول إنهم (أفاعى) و (صراصير). وهكذا دواليك على مدى أكثر من نصف قرن من التعبئة العنصرية والانفلات العنصرى الذى يعكس التوجّه العام ونظرة المجتمع الإسرائيلى نحو العرب ككل والعرب فى إسرائيل خاصة، وبالتالى فإن الانفلات العنصرى الجارى ضد العرب كان وما زال راسخاً فى العقلية العنصرية الإسرائيلية منذ نشأة الدولة وحتى يومنا هذا.

عملت المؤسسة الحاكمة فى إسرائيل من خلال تعاملها الفعلى مع العرب منذ البداية على ترسيخ مفهوم التفرقة العنصرية بين القطاع اليهودى والقطاع العربى ، على أنه شىء عادى وسليقة دارجة ، بمفهوم أن العربى أقل شأناً من اليهودى ولا يحقّ له نفس الحقوق.

من هنا ، نرى أن الإسرائيليين يرددون دوماً مقولة (إن وضع العرب فى إسرائيل أفضل من وضع العرب فى أماكن أخرى) ، بمعنى أن المقارنة لا تجرى بين مواطنين يعيشون فى دولة واحدة ، لا بل مقارنة العرب بحالة العرب عامة خارج الدولة الإسرائيلية من جهة، وعدم مقارنتهم مع القطاع اليهودى ، لأنهم عرب وليسوا يهوداً من جهة ثانية ، وبالتالى معاملة العرب من منطلق دونيتهم وفوقية القطاع اليهودى صاحب الشأن الخاص.

من هنا ، ولو نظرنا إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع الإسرائيلى لوجدنا أن علاقة الفوقية والدونية تتحكّم بشكل كبير فى العلاقة بين العرب واليهود من جهة ، وبين القطاع اليهودى نفسه بين الاشكناز والطوائف الشرقية من جهة ثانية ، وبالتالى وجود بُنية اجتماعية مبنية على أساس عرقى بحت.

من الواضح أن الحقد العنصرى ضد العرب متواجد فى الطوائف الشرقية أكثر منه فى الطوائف الغربية ، وذلك لأن الطوائف الشرقية تشعر بالاضطهاد من قبل الاشكناز وتصدِّر أزمتها على العرب من خلال المزايدة فى كراهية العرب للتغطية على وضعها المتدنى فى الدولة من جهة، ولإثبات صهيونية وإسرائيلية هذه الطوائف من خلال التنكر لأصولها الشرقية وكراهية العرب كأساس لكونهم إسرائيليين وليسوا عرباً.

لا يقتصر وكر العنصرية على الطوائف الشرقية فقط ، بل هنالك شرائح وطوائف أخرى كالمهاجرين الجدد وغيرهم من الذين يريدون الصعود بسرعة واللحاق بالركب من خلال المواقف المتطرفة ضد العرب لأنها حسب قناعاتهم المكتسبة من الصهيونية تجعلهم إسرائيليين كما هو مطلوب إذا أبدوا مواقف عنصرية وكراهية تجاه العرب ، بمعنى أن القناعة العامة فى إسرائيل مبنية على أساس كراهية العرب كمقياس لولاء اليهود لإسرائيل والدولة.

ورغم أن الاحتجاج والتظاهر حق من حقوق المواطنة فى الديموقراطية ، إلا أن الديموقراطية الإسرائيلية تأخذ منحى عنصرى إذا تعلق الأمر بالعرب فى إسرائيل ، بمعنى أن النظرة العنصرية والأساس العنصرى الذى تعاملت به الدولة مع العرب منذ عقود كان وما زال مبنياً على أساس الخطر الذى يشكّله العرب على الدولة حتى لو كانت احتجاجاتهم سلمية وأهدافها اجتماعية وإنسانية ، وبالتالى الرد هو القمع والقتل والمطاردة كما حدث فى يوم الأرض وفى انتفاضة الأقصى والوقت الراهن.

كل ما فى الأمر، أن إسرائيل تنظر إلى العرب نظرة سلبية ، بمعنى أن العربى الذى يطالب بحقوقه هو معادٍ للدولة ، بينما العملاء والجنود والحثالة من بين العرب أنفسهم هم العرب الذى تحتاجهم إسرائيل كخانعين وساقطين وجاهلين تستفيد منهم الدولة من خلال إبرازهم كعيّنة لنوعية العربى الذى تتمناه الدولة.

يدلّ الانفلات العنصرى ضد العرب والذى تمارسه قُطعان عنصرية همجية على أن الدولة أطلقت العنان لهؤلاء الساقطين إنسانياً والحاقدين بهدف ردع العرب وتحجيم وجودهم وتقييد حركتهم ، وبالتالى قمع وترهيب مبرمج ورسالة موجَّهة إلى العرب بكيفية الرد الإسرائيلى إذا حاول العرب مستقبلاً الاحتجاج أو المطالبة بحقوقهم.

وإذا أراد الإسرائيليون البحث عن جذور مشاكل العرب كما يدّعون ، عليهم أولاً البحث عن بذور العنصرية التى زرعوها عميقاً فى القطاع اليهودى من جهة، وعليهم أن يعترفوا

بالظلم الذى لحق بالعرب على مدى ٥٤ عاماً من جهة ثانية ، وبالتالى الاعتراف بأن سياسة القمع والتنكيل لن تثنى العرب عن مواصلة الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم.

معيار الديمقراطية :

ترتكز فكرة المواطنة فى إسرائيل على مبدأ (التمييز التعويضى) لفائدة اليهود الذين قاسوا الإبادة العرقية النازية فى المقام الأول ، يليهم اليهود الذين قاسوا أشكال التعذيب والتشتيت. وهذا المبدأ يقوض واحدا من المرتكزات الأساسية للديمقراطية ، ونعنى به تساوى المواطنين أمام التعليم ، والعدالة ، والشغل ، والحريات الفردية والجماعية. حقا إن حرية الرأى، والإبداع ، وحتى الاعتراض السياسى موجودة بالتأكيد فى إسرائيل ، لكنها محفوظة للإسرائيليين العريقين، أى لليهود فقط. وتعريف (اليهودى) هنا دينى ضيق ، بمعنى أن الشخص لا يعتبر يهوديا (إلا وفقط) إذا ولد من أم يهودية، أو اعتنق اليهودية بشكل رسمى بعد اجتياز الطقوس الدينية الخاصة بهذا الغرض.

إن هذا الإطار اللاهوتى - الحقوقى يحرم عرب إسرائيل من حقوقهم ويجعلهم مواطنين من الدرجة الثانية ، فعلى المستوى التربوى ، مثلا، نجد وزارة التربية الإسرائيلية صادرت تقريرا حول التعليم فى الوسط القروى. والنص الذى نشرته فى الموضوع ، يورد أن ٢١٪ من الشباب القرويين يصلون إلى الثانوية العامة ، فى حين لم يحص التقرير الأولى منهم سوى نسبة ٦٪ ، فضلا عن إشارته إلى أن نسبة الأطفال القرويين المتسربين دراسيا قبل أن يبلغوا ١٦ سنة وصل نسبة ٦٧٪.

والتمييز لا يتم على صعيد الدولة فحسب ، بل كذلك على صعيد المجتمع ، تلاحظ صحيفة حائير Ha'ir الصادرة في تل أبيب (لأن مدرسة شباب يهود من حيفا ،??هو حي يهودي عربي فقير بتل أبيب) كانت (مكتظة بالعرب) ، فقد تدبروا أمرهم في إعدادية Wizo-Franceالتي تقع في الأحياء الراقية بشمال المدينة. لكنهم ما إن وصلوا إليها حتى أخذ تلاميذ هذه الثانوية الأنيقة بدورهم يسعون إلى مغادرتها (لأن يهود جنوب المدينة قذرين وجهلة مثل العرب).

وقد بلغ هذا الميز أوجه إبان الأزمة العراقية الأخيرة ، عندما أخبرت وزارة الدفاع. وهي التي كانت توزع الأقنعة الواقية من الغازات ، وزارة العمل بأنها لا تملك الإمكانيات المالية لإمداد العمال المهاجرين بتلك الأقنعة ، وهذا يتنافى مع دولة يجب أن يتوفر لديها القدرة والقناعة بأن تحمي جميع المقيمين في أراضيها ، وبدون تمييز.

برز تيار آخر من اليهود العلمانيين يتركز أساسا في المثقفين والفنانين والأدباء والأكاديميين، يؤمن بتهافت الأسس الصهيونية التي قامت عليها الدولة ، وما أفرزته من علاقات تحكم بالعرب واليهود على السواء ، ويصف المشروع الصهيوني بأنه مشروع استعماري ، ويطالب بتصفيته من خلال الانسحاب من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧م ، وتحقيق السلام مع الدول العربية في الخارج ، وتأسيس إسرائيل في الداخل على أسس علمية تتبنى القيم العالمية الفردية وحقوق الإنسان ، فتصبح هوية إسرائيل إسرائيلية ، ويكون المعيار المعتبر هو معيار المواطنة ، وليس الدين ولا القومية. ولا يمانع قسم من هذا التيار من إلغاء قانون (العودة) باعتباره مظهرا من مظاهر التمييز العنصري ، والشذوذ عن النماذج الديمقراطية في العالم.

وهذا التيار هامشي في حجمه، ولكنه هام جدا ، لأنه يتسق مع حقيقة استحالة استمرار الأسطورة الصهيونية في ظل تطور العلوم والمعلومات ، وانكشاف زيف التاريخ الصهيوني خاصة مع إعلان وثائق تأسيس الدولة وحروبها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني. كما أن تركز هذا التيار في المثقفين يكتسب دلالة مهمة حيث أنهم هم قادة الرأي ولهم تأثير بالغ في التكوين الثقافي لكثير من الأجيال الصاعدة ، بصرف النظر عن سيطرة العسكريين على السياسة الإسرائيلية.

ويرى كثير من المحللين الإسرائيليين العرب واليهود من أنصار ما بعد الصهيونية أنه مع اضمحلال البعد القومي لليهودية باضمحلال الأيديولوجية الصهيونية ، فسوف يطغى البعد الديني في تعريف اليهودية، وهو ما يحدث بالفعل ، الأمر الذي سوف ينتهي بسيطرة القوى الدينية على الدولة ، وفرض نموذجها ، وهو نموذج انغلاقي ، غير ديمقراطي. ولذا يؤكدون أن الدولة إما أن تكون دولة ديمقراطية وإما أن تكون دولة يهودية. أما الوصف الذي يعتمده التيار السائد لهوية إسرائيل بأنها دولة يهودية ديمقراطية فسوف ينتهي بتحول إسرائيل إلى دولة أصولية عدوانية منغلقة.

الوسائل الديمقراطية لإدارة الصراع :

لا يحتاج محلل السياسة الإسرائيلية إلى عناء كثير ليلاحظ كيف أن إدارة الصراع السياسي بين القوى الإسرائيلية المختلفة تتم بالفعل بوسائل ديمقراطية ، حيث يتم تداول السلطة بشكل سلمي ، من خلال انتخابات نزيهة، وتتحقق سيادة القضاء على جميع القوى

من رئيس الدولة ورئيس الوزراء إلى أقل مواطن ، كأية دولة ديمقراطية أخرى ، ولكن خلال هذا الصراع نجد أن المصلحة العليا للدولة تتحطم ، وأنها تتمزق وتتفتت ، وهذا على خلاف ما تحدثه الديمقراطية في أي مجتمع سوي ، حيث تعتبر الوسائل الديمقراطية لتداول السلطة ضمانة لاستقرار المجتمع وتطوره ، ونجد أن القوى السياسية الإسرائيلية في الوقت الراهن لا تكتفي بتداول السلطة، ولكنها تتعامل فيما بينها بكراهية شديدة ورغبة في تحطيم الطرف الآخر، ولنأخذ نموذجا من ولاية إيهود باراك ، وإدارة أنماط الصراع الإسرائيلي المختلفة في عهده.

فقد بدأ باراك حكمه بالتنصل من كل الوعود التي قدمها للمواطنين العرب في إسرائيل خلال حملته الانتخابية التي تحدث فيها إليهم ببعض الجمل العربية ، ووضعت تحت صورته جملة (الدولة للجميع) بالعربية ، في الوقت الذي اتهم فيه سلفه نتانياهو بأنه جعل الدولة للمتطرفين.

ثم ضاعت كل الآمال التي عقدها العرب في إسرائيل على وعود باراك لتحسين مستوى معيشتهم ، وإشراكهم في صناعة القرار السياسي لدولتهم ، أو حتى القرار المتعلق بهم كأقلية قومية ، وذلك بسبب أن باراك حصل في الانتخابات على أغلبية يهودية جعلته يشعر بأنه فاز بالصوت اليهودي ، وليس بالصوت العربي ، وأنه من ثم غير مدين للعرب بشيء. كما كان خيار باراك من البداية هو تكوين ائتلاف حكومي يهودي واستثناء العرب ، واعتبارهم رصيدا مضمونا في كل حال على اعتبار أنهم لن يصوتوا لليكود ومرشحه في أية انتخابات قادمة.

كما تعثرت في حكمه عملية التسوية ، ووصل الأمر إلى حد ضرب مقار شركائه في المفاوضات بالصواريخ وقتل بضعة عشر مواطنا عربيا من مواطني إسرائيل في مظاهرات على خلفية عملية التسوية ، وهكذا قضى على المطلبين الأساسيين للعرب في إسرائيل وهما المساواة والسلام. وهما أيضا المطلبان اللذان يقتضيهما (وفقا لدعاة ما بعد الصهيونية) تصفية المشروع الاستعماري وتحويل إسرائيل إلى دولة ديمقراطية طبيعية.

أما الصراع الديني العلماني ، وبالمثل الصراع اليهودي الشرقي اليهودي الغربي ، فقد رأينا كيف أن حزب شاس (أكبر قوة دينية ويهودية شرقية في الوقت نفسه وتمتلك عدداً من المقاعد في الكنيست) فرض خلال مرحلة تشكيل حكومة باراك بعد الانتخابات مباشرة ومن خلال الأزمات المتتالية شروطه على باراك ، ودفعه في النهاية إلى التضحية بحليفه الرئيسي

حزب ميرتس ، ثم انسحب من الحكومة، مهددا بالتوجه إلى انتخابات مبكرة ، بالتحالف مع قوى اليمين العلماني والديني الأخرى ، بعد أن صفع باراك ، وأفقده مصداقيته أمام العلمانيين واليسار واليهود الغربيين.

وبالنسبة إلى الصراع بين اليمين واليسار، بدأ شارون يفرض على باراك شروطه من أجل إنقاذه من حجب الثقة عن حكومته في الكنيست وتشكيل حكومة طوارئ أو حكومة وحدة وطنية مع الليكود ، ووجدنا باراك يتنازل له ويصفي عملية التسوية من خلال الهجمات العسكرية على مناطق السلطة الفلسطينية.

وهذا الصراع القاسي الذي تتصادم فيه القوى الإسرائيلية بشدة فتتبعثر شظايا متناثرة ليس نتيجة للوسائل الديمقراطية في إدارة الصراع السياسي ، ولكنه دليل على أن هناك خللا هيكليا في بنية إسرائيل ، وبالتحديد في تكاملها الاجتماعي السياسي ، مبني أساسا على حاجتها المستمرة إلى مهاجرين لدعم المشروع الصهيوني ، والحيلولة دون ذوبانه واستيعابه من قبل محيطه الإقليمي الفلسطيني والعربي ، مهما كانت التباينات بين هؤلاء المهاجرين ، وهو ما يعيدنا إلى أزمة شرعية الوجود، وحتمية التمييز والعداء ضد الفلسطينيين أصحاب البلاد الشرعيين في إسرائيل وخارجها ، ثم جاء اختيار شارون من قبل الشعب الإسرائيلي كرئيس للوزراء ليبرز شكل وأبعاد السياسة الإسرائيلية كحكومة شارون والتي يمكن استنتاجها من خلال الوعود الانتخابية :

- عدم إجراء مفاوضات تحت النار والمباحثات تستأنف فقط بعد وقف العنف.
- تبقى القدس كاملة وموحدة تحت السيادة الإسرائيلية.
- إسرائيل لن تتفاوض حول عودة اللاجئين إلى دولة إسرائيل.
- غور الأردن يبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية.
- إيجاد أماكن عمل جديدة وتقليص البطالة.
- عدم رفع نسبة التضخم المالي.
- إقامة مجلس وزاري اقتصادي برئاسة رئيس الحكومة.

فيما يطلع شارون إلى إبرام اتفاقات مرحلية طويلة الأجل ويشترط لاستئناف المفاوضات حدوث استقرار للوضع الأمني وهناك اتفاق داخل الحكومة بعدم استئناف المفاوضات مع

السلطة الفلسطينية من النقطة التي توقفت عندها ، وهو ما يؤكد في النهاية استحالة وصف دولة احتلال بأنها دولة ديمقراطية.

وسائل الإعلام في إسرائيل

يعتبر الإعلام في أي دولة أحد المضامين الأساسية المعبرة عن مفهوم الديمقراطية فيها ، ونتناول هنا تقريراً خاصاً صادر عن مركز (كيشف) عام ٢٠٠١م ، وهو مركز خاص للدفاع عن الديمقراطية في إسرائيل ، تأسس بعد مقتل اسحق رابين بمبادرة من مجموعة من الأدباء ، القانونيين والأكاديميين ، بهدف الدفاع عن القيم الديمقراطية في إسرائيل ، وعلى الرغم من إعلان هذا المركز عن عدم ارتباطه بأي جهة سياسية إلا انه يعتمد في نشاطاته على التبرعات التي يقدمها الصندوق الإسرائيلي الجديد (هكيرن هحداشاه ليسرائيل) والاتحاد الأوروبي.

التقرير بشكل عام عبارة عن لائحة اتهام ديمقراطية ومحاولة لتقديم وسائل الإعلام الإسرائيلية من صحافة وإعلام للمحاكمة ، انطلاقا من القيم الديمقراطية التي يتوجب عليها أن تتحكم في الواجبات والمهمات الملقاة على وسائل الإعلام في أي نظام يدعي التزامه بالديمقراطية. في هذه المحاكمة يتم التطرق إلى كيفية أداء الصحافة الإسرائيلية والتلفزيون لمهماتهما ووظائفهما خلال انتفاضة الفلسطينيين في الداخل في أكتوبر ٢٠٠٠م.

المحاكمة تعتمد على مبادئ الديمقراطية لدور وسائل الإعلام في تقديم لائحة الاتهام بعدم ممارسة هذه الديمقراطية والتخصص في القيام بالدور المطلوب من وسائل الإعلام في أي نظام ديمقراطي.

التعريف الذي يقدمه المعدين لهذا التقرير هو أن أهم وظائف وسائل الإعلام في المجتمع الديمقراطي هي :

(منح المنصة للآراء والمواقف المختلفة، ونشر الحقائق والكشف عن أي خلل وتسيب في السلطة ، على أساس أن العملية الديمقراطية تلزم وسائل الإعلام باتخاذ خطوات نقدية تجاه السلطة ونشاطاتها والحد من تهورها).

هناك اتهام واضح للصحفيين ووسائل الإعلام بوجود علاقة مصلحية وأيديولوجية متبادلة بين وسائل الإعلام والشرطة من خلال تبنيها لمواقف قوات الأمن إبان محاولة قمع انتفاضة العرب في إسرائيل ، ووصف لحالة من تشويش الحدود بين مواقف السياسيين، الجيش ووسائل

الإعلام عندما تبنى الجميع نفس الموقف ونفس المبادئ ، وبالتالي كان من الطبيعي أن يتوصل الجميع إلى نفس النتائج. وهذا يعني أن وسائل الإعلام تبنت مواقف قوات الأمن باتخاذ سياسة حديدية وقاسية تجاه المتظاهرين العرب الذين قاموا بإغلاق طرق رئيسية في إسرائيل ، والتعامل مع السكان العرب كمجموعة عنيفة ومحرضة لا يجب بأي حال من الأحوال السماح لها بالسيطرة على الطرق الحيوية وبالتالي يجب منع مثل هذه الظواهر بأي ثمن.

الصحافة متهمة في التقرير أيضا بإضفاء الطابع العسكري والأمني لعملية التغطية الصحفية لهذه الأحداث ، وليس بالتغطية المدنية كما يتوجب في أي نظام ديمقراطي.

السبب في التعامل مع الأحداث من خلال العلاقة الأمنية العسكرية هو أن غالبية الصحفيين الذين قاموا بتغطية الأحداث هم مراسلون لشؤون الجيش الشرطة والأمن.

هذا يعني أن غالبية المصادر التي يعتمدوا عليها هي مصادر أمنية وفي بعض الأحيان متأثرة بالروح العامة التي تسود هذه المؤسسات.

السؤل المركزي في هذا التقرير هو هل صمدت وسائل الإعلام الإسرائيلية في امتحان الديمقراطية على ضوء الأحداث الأليمة بين المواطنين العرب والشرطة التي أدت إلى مقتل ثلاثة عشر مواطناً عربياً في أكتوبر ٢٠٠٠؛ أما الهدف الرئيس من هذا التقرير فهو فحص الطريقة التي تعاملت بها وسائل الإعلام العبرية في تغطية النشاطات الاحتجاجية للمواطنين العرب في إسرائيل.

وسائل الإعلام التي تم فحصها تركزت بصحيفة هارتس ، يديعوت أحرونوت في الفترة ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠م إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٠م ، والفحص تركز في صفحات الأخبار وليس الآراء وتركز على فحص العناوين الرئيسية ، الثانوية والصور، كما تم فحص نشرات الأخبار للقناة الأولى والثانية في نفس الفترة ، من اجل المقارنة. وبالإضافة إلى الاعتماد على البحث في الأخبار التي نشرت فقد تمت متابعة الأخبار التي لم تنشر من خلال فحص عناصر محددة في الصحف العربية الإسرائيلية مثل صحيفة الاتحاد وكل العرب.

يعرف القائمين على هذا التقرير أحداث أكتوبر على أنها استمرار مباشر لنشاطات الاحتجاج الاجتماعي-السياسي للمواطنين العرب في إسرائيل ، التي ازدادت في الأعوام الأخيرة ، هذا الاحتجاج الموجه ضد دفع المواطنين العرب إلى هامش مراكز اتخاذ القرارات

المركزية في الدولة في موضوعين رئيسيين، الأول هو الحقوق المدنية والقومية داخل إسرائيل ومستقبل المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الاحتجاج الذي وصل ذروته في أكتوبر ٢٠٠٠م.

من خلال تحليل المعطيات الإعلامية تجاه الأحداث في هذه الفترة يتضح وجود ظاهرتين مركزيتين ميزتا دور وسائل الإعلام.

- الأولى هي ظاهرة (الفصل)
- والثانية هي ظاهرة (التعميم).

الفصل بمعنى قيام وسائل الإعلام الإسرائيلية بالعمل انطلاقا من سياسة الفصل والتمييز الواضحة بين العرب مواطني إسرائيل وبين المواطنين اليهود وتصنيف العرب واليهود بتصنيفات منفصلة ، هذه العملية تمت بشكل أساسي من خلال إعطاء أسماء وأوصاف للمشاركين في الأحداث ، حيث تأكد بعد الفحص أن القصد من استخدام مصطلح (مواطني إسرائيل) بشكل عام هو للدلالة على المتضررين اليهود فقط ، في حين تم وصف الجرحى أو الشهداء العرب بـ (عرب إسرائيل) أو (العرب مواطني الجليل) وهكذا.

الظاهرة الثانية هي (التعميم) ، بمعنى تعميم نضال السكان العرب مع النضال الفلسطيني من اجل الاستقلال في الضفة الغربية وغزة. هذه الظاهرة التي ساهمت بشكل كبير في إثارة ما يسمى بالخطر القومي من الداخل ومن الخارج على دولة إسرائيل. الظاهرة التي بدأت في الأيام الأولى للأحداث من خلال احتواء تغطية الأحداث عبر مصطلحات تعود إلى مرحلة ما قبل قيام إسرائيل ، حرب ١٩٤٨، والصراع على قيام الدولة.

ويؤكد التقرير على أن أحد العناصر المركزية في هذا الطابع القومي لتغطية الأحداث ينبع من الخيال والتشبيه بين الأحداث من خلال التعامل مع هوية المشاركين في الحادثتين العرب مواطنو إسرائيل ، والعرب المقيمون في مناطق السلطة الفلسطينية بمعنى أن وصف الأحداث لم ينطلق من خلال الأحداث نفسها ، وإنما من خلال الموقف الذي من خلاله يتم النظر إلى السكان العرب سواء كان ذلك من خلال وصف الأحداث بالانتفاضة على غرار انتفاضة الأقصى أو من خلال التعبير على أن العرب في إسرائيل لا يختلفون عن العرب في الضفة الغربية بالنسبة للصحفيين الذين شاركوا في تغطية الأحداث. وهذا يعني فيما يعنيه أن العرب في يافا والناصرة يشكلون نفس التهديد ، الأمر الذي يتطلب تعامل الجيش وقوات الأمن معهم بنفس

الطريقة وبنفس الوسائل التي تعامل الجيش الإسرائيلي بها مع انتفاضة الأقصى ، وبذلك ساهمت الصحافة الإسرائيلية في منح الشرعية والدعم الإعلامي للشرطة وقوات الأمن بالتعاطي معها وقمعها بوسائل قاسية.

إن عملية الربط الواضح التي مارستها وسائل الإعلام الإسرائيلية من صحافة وتلفزيون، بين انتفاضة العرب في إسرائيل وبين انتفاضة الأقصى ، ساهمت في إنتاج حالة من التهديد وصل إلى انتشار الإحساس بين المواطنين اليهود بوجود خطر حقيقي على قيام دولة إسرائيل. الأمر الذي شجع وجود حوار جماهيري قومي وعنيف ضد المواطنين العرب وأدى إلى عمليات انتقامية وصفتها الصحافة الإسرائيلية على أساس انهم يحاولون تطبيق القانون بأيديهم. في حين تم وصف احتجاجات العرب على أساس مخالف للقانون.

النتيجة الرئيسية من هذا التقرير هي أن وسائل الإعلام الإسرائيلية عملت كممثل عن الغالبية اليهودية وليس كأداة تمثل جميع المواطنين من عرب ويهود. وسائل الإعلام ساهمت في زيادة المخاوف والخطر القومي على دولة إسرائيل، إن لم تكن هي التي اخترعت ذلك الأمر الذي أدى إلى اتهام العرب بذلك ، والسبب يعود إلى أن غالبية الصحفيين والمسؤولين هم من اليهود وكما يتضح فان جمهور وسائل الإعلام هو جمهور يهودي.

النتيجة الثانية هي أن عملية تغطية الأحداث تثبت أن وسائل الإعلام لم تعمل من اجل الحد من استخدام السلطة الإسرائيلية للقوة ، وإنما على العكس من ذلك فقد تبنت مواقفها الرسمية بدون أي معارضة ، ولم تقم الصحافة بإثارة الأسئلة أو الشكوك تجاه مواقف الشرطة وتصرفاتها أو الأسباب التي أدت إلى مقتل المواطنين العرب وخصوصا في الأيام الأولى للأحداث.

التقرير لم يتطرق إلى سبب رئيسي آخر حول يمينية وسائل الإعلام الإسرائيلي وخصوصا بعد التجربة القاسية التي خاضتها مع اليمين القومي والمستوطنين في إسرائيل ، وهذا يفسر الانخفاض الملموس في الهجوم اليميني على وسائل الإعلام واتهامها باليسارية على غرار ما تم أبان عهد رابين وبيريز، هذا التغيير يفرض بالتالي تغييرات على سلم أولويات وسائل الإعلام إبان انتفاضة العرب في إسرائيل وعرضها كجزء من الصراع العربي الإسرائيلي والخضوع إلى حد كبير إلى حالة الكراهية التي تسود قطاعات الشعب الإسرائيلي .

تقييد حرية الصحافة

لم تجد حملة الضغوط الدولية آذاناً صاغية لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي واستمرت في محاولاتها الهادفة إلى عزل الأراضي المحتلة عن العالم لتغطية ما تقترفه من جرائم حرب بحق المدنيين الفلسطينيين ، ومنعت الصحفيين من التنقل بين المحافظات ، وأصدر نائب وزير الدفاع أفرايم سنيه أوامره بوقف إصدار بطاقات صحفية لفلسطينيين يعملون مع مؤسسات إخبارية غربية بذريعة تحيزهم. مع أن البطاقات الصحفية لا تضمن حرية الحركة لهم ، إلا أنها أحياناً تسهل من عملية تنقلهم عبر الحواجز الإسرائيلية.

وسجلت العديد من حالات الإغلاق للمناطق في وجه الصحافة الفلسطينية إضافة إلى احتجاز الصحفيين وزج العديد منهم في المعتقلات في محاولة لتقييد حرية الصحافة وتمثلت هذه الأساليب في الصور الآتية :

أولا : سحب البطاقات الصحفية :

في يوم ٢٣ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي البطاقة الصحفية الخاصة بمراسل ومصور في وكالة أسوشيتدبرس (AP) أثناء محاولته تغطية المواجهات التي اندلعت في قرية السموع قضاء الخليل.

وفي نفس اليوم :

أقدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مصادرة بطاقة الصحافة الإسرائيلية التي يصدرها مكتب الصحافة الحكومي (بيت أغرون) من صحفي يعمل مراسلاً لوكالة رويترز (REUTERS) وذلك أثناء توجهه من أريحا إلى رام الله.

وفي يوم ٩ من مارس عام ٢٠٠١م :

هاجمت سلطات الاحتلال مصورا صحفيا ، عند حاجز عسكري بين مدينتي القدس وبيت لحم،أثناء التقاطه صوراً لجندي إسرائيلي يقوم بتمزيق إطارات سيارات فلسطينية. وقال المصور الذي يعمل لصالح التلفزيون الياباني (NHK) أن جندياً هاجمه أثناء التقاطه صوراً له وهو يقوم بتمزيق إطارات سيارات فلسطينية بالقرب من الحاجز،وحاول انتزاع الكاميرا التي كان يحملها ، فيما هاجمه جندي آخر واعتدى عليه بالضرب .

وأضاف أن الجنديين منعاه من القيام بعمله ، وعندما أظهر لهما بطاقته الصحفية الصادرة عن مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي ، انتزع أحدهما البطاقة وقام بإتلافها ، ثم احتجزه وكاميرا التصوير التي كانت بحوزته بالإضافة إلى تليفونه المحمول ومنعه من الاتصال بالمؤسسة التي يعمل معها ، وقد استمر احتجاز المصور الشاعر لمدة ساعتين قبل تدخل جهات صحفية لدى الجيش الإسرائيلي لإطلاق سراحه.

ثانيا: اعتقال واحتجاز الصحفيين :

في يوم ٢١ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة من المصورين الصحفيين الفلسطينيين من الوصول إلى قرية سيلة الظهر قضاء جنين لتغطية موكب تشييع جثمان أحد الشهداء وذكروا أن الجيش الإسرائيلي أوقفهم عند حاجز طولكرم دير شرف وفتشوا السيارة التي كانوا يستقلونها بدقة ومنعوهم من القيام بعملهم وهددوهم بإطلاق النار عليهم بعد دقيقتين إذا لم يغادروا المكان.

وفي يوم ٢٣ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي مصورا لدى أسوشيتدبرس (AP) ، من دخول قرية السموع في الخليل، وذلك لتغطية المواجهات في القرية .

وفي يوم ٨ من ديسمبر عام ٢٠٠٠م :

طردت قوات الاحتلال الإسرائيلي طاقماً صحفياً لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) كان يحاول تغطية إحدى محاولات قوات الاحتلال للاستيلاء على منزل أحد المواطنين في الخليل.

وفي يوم ٢٨ من يناير عام ٢٠٠٠م :

احتجزت القوات الاحتلالية ، المتمركزة على الحاجز العسكري المقام على طريق عين قينيا غرب مدينة رام الله، مصوراً للتلفزيون المحلي ، من قبل جنود الاحتلال لمدة نصف ساعة وسلموه تبليغاً بمراجعة دائرة المخابرات الإسرائيلية في محل إقامته في الخليل.

وفي يوم ٧ من فبراير عام ٢٠٠١م :

احتجزت القوات الاحتلالية الإسرائيلية صحفيا فلسطينيا يعمل مراسلاً لصحيفة الأيام شمال قطاع غزة ، أثناء محاولته تغطية أعمال التجريف التي يقوم بها جنود الاحتلال في شمال قطاع غزة ، وقاموا بمصادرة آلة التصوير ، وتليفونه المحمول وبطاقته الشخصية .

وفى يوم ١٠ من فبراير عام ٢٠٠١م :

أقدمت قوات الاحتلال على إخضاع وفد صحفي أسباني للتفتيش لمدة تزيد عن الساعة قبل دخولهم إلى المنطقة المسماة (H2) في مدينة الخليل ، الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية ، ومنعتهم من الوصول إلى منطقة الحرم الإبراهيمي.

وفى يوم ١٩ من فبراير عام ٢٠٠١م :

احتجزت القوات الإسرائيلية مراسلة (قناة أبو ظبي الفضائية). ومنعتها من دخول منطقة بيت لحم رغم أنها تحمل بطاقة الصحافة التي تصدرها الحكومة الإسرائيلية (بطاقة بيت أغرون).

وفى يوم ٢٧ من مارس عام ٢٠٠١م :

احتجزت القوات الإسرائيلية ، المتمركزة عند مفرق المطاحن شمال خان يونس على طاقم صحافيين فلسطينيين ، تابع للتلفزيون الفلسطيني ، بعد أن أوقفت سيارتهم قرب الحاجز.

وفى يوم ١ من أبريل عام ٢٠٠١م :

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الخليل أمراً عسكرياً يقضي بإغلاق البلدة القديمة ومناطق السيطرة العسكرية الإسرائيلية أمام الصحافة الفلسطينية بما في ذلك الصحفيين العاملين مع وكالات الأنباء الأجنبية.

وأعلنت السلطات الإسرائيلية عنها مناطق عسكرية مغلقة يحظر على الصحفيين الفلسطينيين الدخول إليها.

وفى يوم ٢٤ من أبريل عام ٢٠٠١م ١:

اعتقلت قوات الاحتلال طاقماً تابعاً لتلفزيون فلسطين كان متجها إلى نابلس وذلك عند مفرق بورين أثناء قيامه براجبه الإعلامي وقامت بعصب أعينهم.

وفى يوم ٢ من مايو عام ٢٠٠١م :

أقدم جيش الاحتلال الإسرائيلي على احتجاز طاقم تلفزيون فلسطين على الحاجز العسكري (مفترق المطاحن) الواقع قرب بلدة القرارة في خان يونس لعدة ساعات دون وجود أي مبرر.

ثالثا : تلفيق التهم والتهديد بالقتل :

في يوم ٢١ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

هدد جنود الاحتلال ثلاثة من المصورين الصحفيين الفلسطينيين بإطلاق النار عليهم إذا لم يغادروا حاجز طولكرم-دير شرف . وقال المصورون الصحفيون العاملون وهم مصور (الاسوشيتدبرس) ومصور (رويترز) ومصور وكالة الصحافة الفرنسية أوقفهم الجيش الإسرائيلي أوقفهم عند حاجز طولكرم دير شرف وفتشوا السيارة التي كانوا يستقلونها بدقة ومنعهم من القيام بعملهم وهددوهم بإطلاق النار عليهم بعد دقيقتين إذا لم يغادروا المكان. ومنعوهم من الوصول إلى قرية سيلة الظهر لتغطية موكب تشييع جثمان أحد الشهداء.

وفى يوم ١٠ من نوفمبر عام ٢٠٠٠م :

وجهت لمصور صحفي أربع تهم تتمثل في كيل الشتائم لأفراد الشرطة وجرح شرطي، بالإضافة إلى مضايقة أفراد الشرطة أثناء تأديتهم لعملهم ومنعهم من اعتقال متظاهرين على الرغم من توضيح المصور بأن هذه التهم ملفقة وقد نفاها بشدة أمام المحققين. يذكر أن عدداً من المصورين صحافيون كانوا معه يشهدون على عدم صحة هذه الاتهامات.

رابعا : إغلاق الأراضي الفلسطينية في وجه وسائل الإعلام :

في يوم ٣ من أكتوبر عام ٢٠٠٠م :

قامت القوات الإسرائيلية بفرض حصار عسكري وإغلاق شامل لقطاع غزة منعت على أثره الصحف الفلسطينية لمدة ثلاثة أيام متواصلة بصورة تعسفية.

وفى يوم ١ من نوفمبر عام ٢٠٠٠م :

أصدر مكتب الصحافة الحكومي الإسرائيلي قراراً عنصرياً يقضي بمنع الصحفيين الفلسطينيين من الحصول على بطاقة الصحافة الصادرة عن المكتب، تحت ادعاء أنهم منحازون إلى وجهة النظر الفلسطينية.

وفى يوم ٣ من يناير عام ٢٠٠١م :

منعت قوات الاحتلال إدخال الصحف الفلسطينية التي تصدر في الضفة الغربية، بما فيها القدس، إلى قطاع غزة. يجدر الإشارة في هذا السياق أن الصحف الفلسطينية الرئيسة الثلاث وهي القدس والأيام والحياة الجديدة تصدر في القدس ورام الله.

وفي يوم ١٥ من فبراير عام ٢٠٠١م :

أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على منع دخول الصحف اليومية الفلسطينية القادمة من الضفة الغربية وقطاع غزة ، و استمر هذا المنع لمدة خمسة أيام دون وجود مبرر لذلك سوى التضييق على الصحافة الفلسطينية والمواطنين .

وفي يوم ١ من أبريل عام ٢٠٠١م :

أصدرت السلطات الاحتلالية الإسرائيلية في الخليل أمراً عسكرياً يقضي بإغلاق البلدة القديمة ومناطق السيطرة العسكرية الإسرائيلية أمام الصحافة الفلسطينية، بما في ذلك الصحفيين العاملين في وكالات الأنباء العالمية والأجنبية .

وأعلنت السلطات الاحتلالية عن هذه المناطق مناطق عسكرية مغلقة يحظر على الصحفيين الفلسطينيين الدخول إليها .

وفي يوم ١٨ من أبريل عام ٢٠٠١م :

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحف اليومية الفلسطينية من دخول قطاع غزة ، عقب فرض إغلاق كامل للأراضي الفلسطينية.

وفي يوم ٧ من مايو عام ٢٠٠١م :

أوقفت سلطات الاحتلال توزيع صحيفة الصباح حيث قامت بإيقاف السيارة التي كانت تحمل عدد كبير من أعداد الصحيفة على مفرق الرام رام الله ، التي كان من المقرر أن تنقل بين المدن الفلسطينية وإيصالها إلى محافظات غزة.

وقد صادرت سلطات الاحتلال أعداد الصحيفة أوقفت السائق واعتقلته وفتحت معه تحقيقاً بحجة انه يحمل مواد غير مرخصة من قبل سلطات الاحتلال ، علماً بأنها تصدر منذ عام ١٩٩٥.

محاكمة كتاب إسرائيل :

تتناول في هذا الجزء تحليل كتاب (المجتمعات الديمقراطية وقواتها المسلحة : إسرائيل في إطار مقارنة) للمؤلف الإسرائيلي ستيوارت كوهين.

ويكتسب هذا الكتاب أهمية بالغة رغم كونه مكرساً لدراسة الجانب العسكري في إسرائيل، وفيه تفصيلات تهم المختصين بالدراسات العسكرية رغم الكثير من المقولات التي يعتبرها بديهية وهي إما غير صحيحة أو خلافية على أقل تقدير.

أهمية الكتاب والمساهمات الواردة فيه تنبع من توفيره صورة تشريحية وحديثة لعلاقة الجيش الإسرائيلي مع المجتمع وموقعه في العملية السياسية "وهي صورة يقدمها أكاديميون وباحثون يكتبون من وجهة نظر متعاطفة مع إسرائيل وحريصة عليها.

ويحتل الجيش الإسرائيلي وفكرة القوة المتفوقة التي تردع جيرانها وتخيفهم "موقع القلب في المشروع الصهيوني في فلسطين منذ تحققه سنة ١٩٤٨م. بل أكثر من ذلك ليس ثمة مبالغة في وصف إسرائيل بأنها لم تكن ولا تزال سوى مجتمع حرب "حيث تشكل الحرب وتوابعها والاستعداد لها والجيش الخاص بها والاقتصاد الداعم لها والدبلوماسية المدافعة عنها "جوهر الكينونة الإسرائيلية.

وبسبب الطبيعة الحربية العسكرية لهذا المجتمع والدولة فإن الخلاف الأولي مع الكتاب والتوجه العام للمساهمات فيه يأتي من الافتراض الضمني بوجود جسمين يتبادلان التأثير والعلاقة هما الجيش والمجتمع. فالجيش هو الشريحة الأساسية من المجتمع الإسرائيلي "والمجتمع الإسرائيلي هو الرديف الاحتياط للجيش والمكمل له بسبب امتداد فترة الخدمة الإجبارية وتوسع عدد جنود وضباط الاحتياط.

والخلاف التالي لافتراضات الكتاب هو (ديمقراطية إسرائيل) والحديث عنها كمعطى لا خلافي وفوق النقاش. فهنا لا نجد معالجات ولا مجرد تساؤلات عن مدى انطباق الوصف (الديمقراطي) على إسرائيل في حين أن خمس السكان (من العرب) يعانون من تمييز عنصري وحقوقي قائم على الاختلاف الديني والقومي. كما لا نعثر على أية تساؤلات عن تعايش (الديمقراطية) في الداخل مع نهج توسعي وعدواني في الخارج على الدوام الذي ميز عمر إسرائيل منذ نشأتها حتى الآن باعتراف مؤرخيها.

ومع أخذ هذين التحفظين بالاعتبار يظل هذا الكتاب ذو قيمة حقيقية لمن يريد أن يفهم تداخلات البنية العسكرية بالسياسية بالمدنية في الكيان الإسرائيلي "والتحولات التي طرأت على هذه التداخلات في السنوات الأخيرة ، سواء بعد انتهاء الحرب الباردة "أم بعد مؤتمر مدريد وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط "وعلى خلفية تراجع أسطورة (الجيش الذي لا يقهر) سواء بسبب الفشل في جنوب لبنان "أو الفشل في قمع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (يناير ١٩٨٠م) ، ويمكن أن نضيف بشقة الفشل الراهن في قمع الانتفاضة الثانية (سبتمبر ٢٠٠٠م).

ينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام يناقش الأول منها التغيرات التي حدثت في العقود الأخيرة على جوهر العلاقة بين الجهاز العسكري والجهاز السياسي أو المدني عموماً في الديمقراطيات بشكل عام. ولجد هنا (نحتاً) لمفهوم ، والذي يقصد به وصف المرحلة التي تمر بها الجيوش الغربية في الوقت الراهن ، وهي مرحلة أعقبت مرحلتين سابقتين، الأولى هي مرحلة الجيش الحديث التي ترافقت ونشوء الدولة القومية في القرن التاسع عشر واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

أما الثانية فهي مرحلة الجيوش الحديثة المتقدمة، وقد امتدت طوال الحرب الباردة وتميزت بوجود السلاح النووي في قلب المعادلات العسكرية ومفهوم الردع الذي أوجده بشكل وضع حدوداً لاندلاع الحروب الكبرى بين الدول المالكة لذلك السلاح.

أما المرحلة الحالية للقوات المسلحة، وبحسب ما ينظر تشارلز موسكوس، فهي تمتاز بثلاثة مميزات :

الأول هو التغير الذي حصل في أهداف المهام العسكرية التي تنخرط هذه الجيوش فيها، إذ ثمة ازدياد في نوعية من المهام التي لم يكن بالإمكان اعتبارها مهاماً عسكرية وفق المفهوم التقليدي للحروب (مهام إنسانية ، إغاثية ، لاجئين ، ...).

والثاني هو زيادة (الاختراق المدني) للهيكل العسكري، ومشاركة شرائح وخبراء مدنيين ليس لديهم إعداد وتدريب عسكري في مهمات تقوم بها الجيوش.

والثالث هو انخراط الجيوش في مهمات وقوات (متعددة الجنسيات) تكون القيادة والسيطرة عليها خاضعة لجهة أو تحالف جهات يتجاوز الدولة الأم ، وهو أمر غير متخيل في المراحل السابقة.

غير أن هذا المميز الثالث غير دقيق من ناحية تاريخية، فنشوء قوات متعددة الجنسيات سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو غيرها، اشتهر خلال ما يصفه الكاتب بالمرحلة الثانية، أي خلال الحرب الباردة أيضاً، ولا يمكن النظر إليه كتحول داخل نطاق المرحلة الثالثة.

القسم الثاني من الكتاب يعالج جوانب محددة في البيئة الجديدة للعسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وهنا ثمة تركيز على تعمق السيطرة المدنية والسياسية على الجهاز العسكري في الديمقراطيات، وكذلك على الأثر العميق الذي أحدثته التكنولوجيا العسكرية في تدعيم تلك السيطرة وضمان عدم انفلات الجهاز العسكري.

والقسم الثالث يتناول الاستجابات المختلفة وردود الأفعال على التغيرات السابقة "مع تركيز على تطور وتطوير العلاقات العسكرية والقيادية بين مستويات القيادات المختلفة في القوات متعددة الجنسيات على وجه التحديد بما يقلل من فرص الاحتكاك بينها. ثم التركيز على قضية انخراط المرأة في العمل العسكري وفيما إن كان هذا الانخراط مؤشراً على زيادة مكتسبات المرأة في العصر الحديث أم أنه وجه آخر من وجوه اضطهادها.

وفي القسم الرابع والموسع نجد أهم ما في الكتاب حيث التركيز على الحالة الإسرائيلية من عدة جوانب "عبر خمسة فصول أضعفها الفصل الذي يتحدث عن (الوضع القضائي داخل الجيش الإسرائيلي). فهنا لا نجد سوى قطعة دعاية واهية الصلة بالتحليل الأكاديمي كتبها ضابط سابق في الجيش هو مناحيم فنكلشتاين الذي عمل قاضياً في محاكم الجيش في أوقات لاحقة من حياته المهنية. ففنكلشتاين يرسم صورة زاهية الألوان تزدهر بالعدالة والنزاهة وسيادة القانون داخل الجيش الإسرائيلي. ومرة أخرى نجد أن الغائب الأكبر عن مثل هذا النقاش هو (العربي) أو الضحية والهدف المباشر لهذا الجيش "حيث ليس ثمة حالة واحدة أو إشارة إلى الجرائم التي لا تحصى وارتكبها أفراد من الجيش بحق الفلسطينيين متجاوزين حتى أوامر قادتهم. والمحاكمات الصورية التي كانت تجرى للكثيرين منهم "معطوفاً عليها الأحكام المخففة" ثم الإفراجات اللاحقة بعض قضاء أيسر ما يمكن من الحكم في السجن ، تشهد على (عدالة) النظام القضائي في الجيش وسيادة القانون.

على عكس ذلك "يقدم يورام بيري مساهمة عميقة عن (الإعلام والجيش : من التواطؤ إلى التصادم)" مستعرضًا تاريخ علاقة الإعلام الإسرائيلي بالجيش وكيف كانت في معظم الحقب علاقة تحالفية حيث كان الإعلام أداة من أدوات الصراع العسكري "سواء مباشرة عبر ما يعرف بالدعاية والتعبئة والحرب النفسية" أو بطرق غير مباشرة. ثم كيف تحولت العلاقة إلى نمط من أنماط الاحتكاك خاصة بعد تفشي الفساد داخل الجيش والدور الذي لعبه الإعلام في نقض الصورة المثالية والبطولية للجيش/الرمز. ويثبت الباحث أن الإعلام الإسرائيلي خاصة في مرحلة ما بعد التسعينيات من القرن الماضي أصبح يأخذ منحى ناقداً وسلبياً من الجيش ، ويقول إن تحليلا لمضامين مقالات الرأي والافتتاحيات في الصحف الكبرى (هآرتس ، يديعوت أحرونوت ،...) في عامي ١٩٩٤/١٩٩٥ ، يشير إلى أن ثلثي تلك المقالات كانت ذات طبيعة ناقدة وغير إيجابية تجاه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

لكن تبقى أهم مساهمة في الكتاب هي مساهمة باروخ كيميرلنغ وهي بعنوان : (البنية الاجتماعية للأمن القومي الإسرائيلي). فهنا يثبت كيميرلنغ أن الثقافة العسكرية والثقافة المدنية للمجتمع الإسرائيلي متداخلتان ولا يمكن فصلهما عن بعضها البعض (صفحة ٢٤٣). ويستعرض الباحث (عقائد) الأمن القومي الإسرائيلي من تاريخ نشوء مجتمعات اليشوف الاستيطانية سواء ما يسميه (عقائد دفاعية) إلى (هجومية) إلى (وقائية) ، وكيف أن كل تلك العقائد كانت متشربة في الثقافة المدنية أيضاً تتبادل وإياها التأثير، وأن البنية النهائية للمجتمع الإسرائيلي لا يمكن فهمها إلا عن طريق فهم هذا التبادل والتأثير وعمق المكون العسكري والحربي في تشكيله.

شهادة الإسرائيليين على الزعم بديمقراطية إسرائيل :

نسوق فيما يلي الأدلة على ألسنة أشخاص معروفين منهم لهم وزنهم الأدبي والفكري والسياسي يردون على المزاعم التي تبثها الأبواق الإعلامية الصهيونية بديمقراطية إسرائيل ، على النحو التالي:

أولاً : الدكتور إسرائيل شاحاك

وهو يهودي بولوني قدم إلى فلسطين عام ١٩٤٥م وشهد نشوء الكيان الصهيوني وأنهى دراسته الثانوية عام ١٩٥١ م في هرزليا في تل أبيب وأكمل خدمته في الجيش الإسرائيلي إلى عام ١٩٥٣ م ودرس الكيمياء العضوية في جامعة القدس العبرية وحصل على شهادة الأستاذية عام ١٩٦٣م وأكمل التخصص في جامعة (ستانفورد) بأمريكا وعاد مدرساً في جامعة القدس.

وقد شارك في لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن وساءه ما حصل من عدوان ١٩٦٧م، فانقلب على قومه الصهاينة وبدأ نضاله ضد كافة مظاهر الظلم والعنصرية لديهم. وألف كتابه (عنصرية إسرائيل : بالوثائق والأرقام والأسماء) ويمكن إيجازه فيما يلي :

١ - الكيان الصهيوني دولة يهودية وحسب واليهود وحدهم الشعب المختار.

٢ - اليهود في الحقوق المدنية أصحاب الحق ويخضع الفلسطينيون لنظام ظالم يستند إلى القوانين الاستثنائية التي سنها الانتداب البريطاني عام ١٩٤٥م.

٣ - الأسس الأيديولوجية والقانونية التي يقوم عليها الكيان الصهيوني تضعه حتماً في خط نازي لا يقل وحشية عن نازية هتلر.

٤ - تهويد الأرض والبشر شرط أساسي ونتيجة محتومة للتضييق على الناس وتهجيرهم ومصادرة كل ما لديهم باسم الأمن القومي والمصلحة العليا.

٥ - يتغنون بالسلام ابتزازاً وهم المتعلقون بالحروب استدراراً للأموال من الخارج وقد تطرق في الكتاب لجرائم الصهاينة ضد الفلسطينيين بالحقائق والأرقام وفضح أوضاع السجون ومعاناة مرتاديها وكذلك القرى المهدمة التي قامت بها إسرائيل وصوراً من المعاناة والاضطهاد والتمييز العنصري حتى من اليهود أنفسهم وخاصة السود منهم والقادمون من أوربا الشرقية والكتاب بالفعل يكشف وجه إسرائيل العنصري بكل بشاعاته.

ثانياً : جدعون جيلادي :

وهو يهودي شرقي عاش طفولته وشبابه في فلسطين وشهد مرحلة التقسيم وسيطرة اليهود الغربيين (الاشكناز) على الحكم وبعد تأسيس دولتهم كان شاهد عيان لما أقدم عليه الصهاينة من مذابح وطرد جماعي وقهر سياسي واستيلاء على الأراضي والممتلكات من الفلسطينيين وبعد مراحل متتالية من الدراسة والبحث وجمع الوثائق ألف كتابه (إسرائيل نحو الانفجار الداخلي).

يقول في المقدمة ، إن الكتاب دراسة تبرز اتجاه الحكومة الإسرائيلية نحو التمييز العنصري ويسوق على ذلك نموذج اليهود السوفيتيات الذين تدفقوا بالآلاف على الأرض المحتلة ووفرت لهم المساكن والوظائف وتفرد لهم مساحات من الرأي في الشؤون الثقافية بينما يتعاملون مع اليهود الشرقيين (السفارديم) من أرض علوية ويبقى حظهم من التعليم والتمثيل البرلماني والوظائف العليا والنقابات المهنية والمؤسسة العسكرية أدنى المعدلات التي يتمتع بها (الاشكناز).. وأن العالم لم ينتبه إلى سياسة التفرقة العنصرية التي تمارس ضد (السفارديم) داخل إسرائيل للتعتيم حولها.

وهذه الدراسة مقسمة إلى عشرة فصول تطوف بالقارئ حول علاقة العرب والمسلمين باليهود منذ عهد النبوة باعتبارهم أهل ذمة لهم حقوقهم وأثر الحضارة الإسلامية على الدين اليهودي والأدب العبري وإنكار المزاعم باضطهاد اليهود في ظل الإسلام ويخصص المؤلف فصلاً لدراسة تهجير يهود اليمن إلى فلسطين واستغلالهم دعائياً والمعاملة المزرية التي لاقوها على أيدي اليهود (الاشكناز).. ثم يتحدث عن السجون هناك التي تشهد أبشع نماذج التعذيب والتنكيل والجدير بالذكر بأن هذا الكتاب نشر أولاً بالعربية في القاهرة وترجم إلى الإنجليزية.

ثالثا : عوري دافيد

وكـتـابه (إسـرائيل دولة عنصـرية) وهو كـاتب يهـودي ، بين الكاتب بأن أحـد المبـادئ الأيديولوجية للحركة الصهيونية منذ تكوينها حتى الآن الفصل بين المجتمع اليهودي وغير اليهودي ولذلك تعاملت مع أعداء اليهود بهدف إجبارهم على اتباع سياساتها إذ أنهم يرون بأنهم شعب مكروه وإن الطريق الوحيد هو إقامة دولة لهم واستغلت الحالة الحسنة نسبياً لبعض اليهود في الدول العربية فبثت الرعب في قلوبهم عن طريق نسف محلاتهم لإجبارهم على الهجرة إلى الأرض المحتلة.

وانطلاقاً من مبدأ الصهيونية في العزلة باشروا بعد قيام دولتهم في تطبيق مبدئهم عن طريق تدبير المذابح الجماعية للشعب الفلسطيني وذلك لإخلاء فلسطين من سكانها وتهويدها كلياً وساق أمثلة من أقوال زعمائهم من استغلالهم الحروب لطرد المزيد من الفلسطينيين وتشجيعهم العنف ضدهم كوسيلة لطردهم للمحافظة على التفوق السكاني لصالحهم وكيف أن (كاهانا) أكثر القادة الصهاينة صراحة في التعبير عن آرائه.

وذكر المؤلف أن الكنيست الإسرائيلي وافق على قانونين يحددان المستقبل السكاني لهم وهو قانون (العودة ١٩٥٠م) الذي ما زال ساري المفعول والذي يسمح لأي يهودي في أي بقعة من بقاع العالم بالهجرة إلى (الأرض المحتلة) مع إعطائه جميع التسهيلات الممكنة .

الحق في الاستيلاء على أراض وأملاك الفلسطينيين الذين طردوا من مواطنهم بحجة أنهم غائبون عن أملاكهم وهذا القانون يجرد الفلسطينيين من أبسط الحقوق الطبيعية لأي إنسان وهو حق عيشه في أرضه ووطنه.

ثم ذكر المؤلف بأن من أهم النتائج السياسية للسيطرة الصهيونية هي فقدان الحرية السياسية للفلسطينيين مدللاً على ذلك بما أقره الكنيست من قانون في سنة ١٩٨٠ يحق بموجبه لوزير الداخلية أن ينتزع الجنسية عن أي شخص يقوم بعمل يهدد شرعية الدولة ومن ذلك تأييد منظمة التحرير بأي صورة وأن هذا القانون قد يؤدي إلى طرد جميع الفلسطينيين لأن معظمهم ذوو ولاء لقومهم ووطنهم وقضيتهم.

وهكذا يتضح لكل متابع بأن اليهود الصهاينة عنصريون فعلاً بمنطلقاتهم الدينية وأيديولوجيتهم السياسية. ومن واقع قوانينهم الحاكمة التي تم ذكرها و يتضح مدى الشكل

العنصري الذي يؤمنون به ويطبقونه حتى على بعض بني عقيدتهم ممن يصنفون في فئة (السفارديم) أي اليهود الشرقيين الذين هم أقل مكانة من (الاشكناز) الغربيين.

رابعاً : عامي ايلون

وهو رئيس جهاز المخابرات العامة (الشاباك) السابق في إسرائيل ، حيث يبدأ محاضرة له أمام كادر العاملين في قسم الميزانية في وزارة المالية قائلاً :

علينا ان نقرر أية ديمقراطية نريد لإسرائيل. فالنظام الذي نعيشه اليوم ينطوي على ممارسات لا ديمقراطية تصل إلى حد الابرتايد (العنصرية العرقية).

وأضاف ايلون: إننا والفلسطينيين توأمان سياميان ، كتب علينا ان نعيش معا في هذه البلاد. وسياسة الفصل السياسي والاقتصادي والأمني التي نسمع عنها كثيرا في الآونة الأخيرة ، ليست واقعية. ومن شأنها ان ترتد علينا بأبشع الصور، وتمس ليس فقط مصالح الفلسطينيين بل مصالحنا نحن أيضا. لا بد بالطبع من الاستقلال لكل دولة ، نحن من جهة وهم من جهة أخرى. لكن هذا الفصل ينبغي ألا يكون قاطعا ، يجب ان يكون مبنيا على التعاون المخلص ، لأن في ذلك خدمة ومصلحة للشعبين. وإذا مارسنا الفصل ، فإننا نكون بذلك محفزين لهم لأن يلجأوا إلى أطراف أخرى في العالم العربي والإسلامي. وتلك الأطراف ، فضلاً عن كونها متأخرة عنا ولا تقدم للفلسطينيين ربع ما نعرضه نحن عليهم كوننا دولة حضارية متقدمة تكنولوجياً وغنية اقتصادياً ، سوف تفرض عليهم منهج حياة يعمق الفقر والبؤس والعنف. وستطولنا أضرار هذا المنهج آجلا أو عاجلاً.

وقال ايلون: ان الواقع الحالي يخلق لدى الفلسطينيين مرارات شديدة ، تعمق في نفوسهم الكراهية والأحقاد. وأعرب عن تفهمه لهم إذ ان الإنسان الفلسطيني يعاني يومياً من سياستنا ونهجنا. في كل مرة يعبر فيها الفلسطيني حاجزا إسرائيلياً يعيش عذابا رهيبا ، نفسيا ، وربما جسديا فلا تتصوروا أية آثار تترك هذه الممارسات عندهم. وحان الوقت لأن نحدث تغييرا جوهريا في هذه الممارسة. علينا ان نكف عن الوهم بأن اتفاق السلام يحل المشاكل ، إذا لم نصحح هذا الخطأ. علينا ان نكف عن التفكير بأننا نحن الجميلون ونحن المتطورون ونحن القادرون ونحن الأقوياء ، وبالمقابل هم البشعون وهم المتخلفون وهم الضعفاء وهم العاجزون. ويجب ان تكون علاقتنا بهم على أساس من الاحترام المتبادل والتكافؤ والمساواة والإنسانية. لا يمكن ان نعيش وإياهم بسلام ، إلا على هذه الأسس، فهذه لا تقل أهمية عن اتفاقيات السلام ، ومن دونها لا يمكن تحقيق سلام حقيقي.

يذكر ان ايلون ، بحكم مركزه الأخير في المخابرات ، كان على مقربة شديدة من الأوضاع في صفوف الفلسطينيين. ولتصريحاته هذه أهمية بالغة في إسرائيل ، ليس فقط بحكم هذا الموقع ، بل أيضا بوصفه أحد المقربين جدا من رئيس الحكومة، ايهود باراك (صاحب سياسة الفصل بين الطرفين) ووزير الخارجية ، شلومو بن عامي ، الذي كان يريد ايلون لمنصب المفتش العام للشرطة.

هل يغادر مفكرو إسرائيل قلعة الديمقراطية؟

سئم مفكرو إسرائيل من أرض الميعاد وأعلنوا انهم بصدد البحث عن (نيو إسرائيل) حتى لو كان موقعها وراء المحيط. وسأمة مثقفي إسرائيل ليس ترفاً فكرياً ، فالأمر أخطر من ذلك بكثير انه إفراز الانشقاقات الطائفية والدينية والأيديولوجية العميقة داخل المجتمع اليهودي ، والتي لولا الوحدة التي يفرضها الصراع العربي الإسرائيلي كما يقول الكاتب اليهودي آلان دوتى لمزقت إسرائيل ، إن هؤلاء المفكرين الإسرائيليين الذين يلوحون بـ (نيو إسرائيل) يعانون من التطرف الديني مما يجعلهم يشعرون باليأس من إقامة إسرائيل ديمقراطية تتسع بحب وتسامح لكل التيارات وكل العرقيات ومن يتابع الشأن الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة يلحظ نمو الفكر الديني المتشدد وانعكاساته الحادة والخطيرة على الحياة السياسية والاجتماعية بصورة تدعو صحيفة مثل لاستامبا الإيطالية إلى القول بأن إسرائيل تنزلق سريعاً نحو جمهورية الحاخامات التي تجبر المفكرين الصهاينة على التخفيف من تشبثهم بالأرض التاريخية للدولة اليهودية انهم الآن يفكرون نعم في دولة صهيونية لكن ليست بالضرورة في فلسطين أرض الميعاد بل في أي مكان ، حتى لو كان وراء المحيط كما تقول البروفيسيرة ميشيل عورين والتي تتزعم جماعة من المفكرين الإسرائيليين يخوضون حربا يائسة مع الحاخامات وتعبر عورين بأسى عما بلغه الحال في الدولة اليهودية من تطرف حين تقول :

كنا نحلم بأن تصبح إسرائيل منارة للتقدم الاجتماعي غير أننا أصبحنا على العكس من ذلك مركز الظلام الديني ولم يخف حاخامات إسرائيل ارتياحهم حين سمعوا عن مبادرة نيو إسرائيل التي طرحتها البروفيسورة ميشيل عورين باسم عشرين مفكراً إسرائيليا.

وقال الحاخام شلومو بن عيزر في اغتباط:

هنا في إسرائيل سنبقى نحن فقط اليهود المتشددين دينيا وحاخامات إسرائيل الذين زحفت سطوتهم حتى غرف الولادة ويمزقون بغير رحمة الحبل السري بين الأبناء وآبائهم الضالين بسكين

المدارس التلمودية لا يخفون في الواقع حلمهم بإقامة جمهورية الحاخامات المقطرة من العلمانيين،

ويقول الزعيم الديني لحزب شاس عوفاديا يوسف في هذا الشأن :

انه في إطار حدود معينة لا يمكن استبعاد أن تتحول إسرائيل إلى دولة ثيوقراطية أي دولة للكهنة.

والمدهش أن هذا الفكر الانغلاقي لا يقابل بالمقاومة من قبل النخبة المثقفة بل بالبحث عن طريق للهرب حيث تعلق ميشيل عورين على تصريحات زعيم حزب شاس بقولها :

إذا كان هذا الحزب يريد توجيه ضربة إلى الصفوة التاريخية للمؤسسة الصهيونية فهذا يعنى أن الصفوة ستذهب إلى أي مكان آخر خلاف إسرائيل وربما تعزى توجهات ميشيل عورين ورفاقها من الحالمين بـ (نيو إسرائيل) المقطرة من الحاخامات المتشددين إلى الإدراك العميق بصعوبة بناء إسرائيل ديمقراطية نظراً لأسباب عديدة متاونة تتعلق باختلالات في البنية الفكرية والتاريخية للدولة اليهودية.

وفى مستهل كتابه (الدولة اليهودية قرن لاحق) يتسا ءل الكاتب اليهودي آلان دوتى هل يمكن أن تكون هناك دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد؟

وهو في الحقيقة سؤال أحيط بجدل نظري كبير عبر قرن من الزمان ومنذ ولادة حلم إقامة الدولة اليهودية، ورغم وجود فريق قوى من المنظرين الصهيونيين كانوا يرون انه لا تناقض بين أن تكون الدولة يهودية وديمقراطية، إلا أن الواقع متخم بمؤشرات تشي بعكس ذلك تماماً ، نظراً للإحساس المفرط لليهود بيهود يته ، وتخندقه في مواجهة العالم في حالة من الاستنفار تغذيها مشاعر الارتياب في الآخر والتعالى عليه لقد حدث هذا كثيراً في كل مجتمع ضم أقلية يهودية ، حيث كانت دائما لافتة غير مرئية لكن يمكن قراءتها بسهولة كتب عليها نحن نرتاب فيك نحن نحتقرك لقد حدث هذا وهم أقلية فماذا يتوقع منهم وهم أغلبية في دولة بيدهم مقاليدها هل سيمنحون غيرهم حقوقهم الليبرالية؟ ماذا لو انقلب العامل الديموجرافي ذات يوم وأصبحت الغلبة للعرب الإسرائيليين ، وفاز هؤلاء بأغلبية المقاعد في الكنيست هل سيسمح لهؤلاء بتشكيل الحكومة؟ هل سيسمح حاخامات إسرائيل أن يحكم جمهوريتهم عربي؟ يقول الآن دوتى في كتابه وقد فشلت الديمقراطية في ترسيخ جذورها في إسرائيل لأن

الخصوصية اليهودية البازغة تغلبت عليها في نهاية المطاف. ويستعين الآن دوتي برصد برنارد أميشاى للمجتمع الإسرائيلي حيث تعلم المدارس الإسرائيلية الأطفال ما يتعلق بقبائل بنى إسرائيل أكثر بكثير مما تدرسه لهم عن التنوير ولا ينبغي أن نندهش وهذا حالهم إذا لاحظنا أن اللغة العبرية تخلو من كلمة مقابلة لكلمة الديمقراطية ويرصد الآن دوتي عشر عقبات أمام إقامة نظام ديمقراطي مستقر في الدولة اليهودية من بينها :

١- أن القليل نسبيا من المهاجرين اليهود إلى فلسطين جاءوا من بلدان ذات تقاليد ديمقراطية صالحة للاستمرار.

٢- جاء معظم اليهود كلاجئين بخبرة حياتية شكلتها النكبة والمدركات السياسية التي يسيطر عليها إحساس بعدم الأمن وإمكانية التعرض للخطر.

٣- ألقى بمن جاءوا في أتون حرب دائمة، تتطلب تعبئة كاملة للقوة البشرية والموارد تواجه إسرائيل تهديدات خطيرة لتماسكها الداخلي يتمثل في وجود أقلية كبيرة منتمية عرقيا إلى العدو بالإضافة إلى وجود انشقاقات طائفية ودينية وأيديولوجية عميقة داخل المجتمع اليهودي ذاته ، ولولا الوحدة التي يفرضها الصراع العربي الإسرائيلي لمزقت إسرائيل نفسها بالنزاعات الداخلية.

٤- ثمة عناصر في الديانة اليهودية تتعارض مع مطالب الديمقراطية، وحسب المنظور الديني يتعين إعطاء الأولوية للشعرية الإلهية على القواعد والمؤسسات البشرية، والكثير من أبناء الطائفة المتدينة يرفضون الاعتراف بشرعية القوانين التي يتم وضعها بأساليب ديمقراطية والتي يحسون أنها متعارضة مع القانون الأعلى كما تطور عبر القرون على يد اليهود الحاخامات. وكما نرى فجذور البنية الثقافية الإسرائيلية ثم تنامي العناصر المناوئة للديمقراطية خاصة ما يتعلق منها بالتشدد الديني كلها عناصر تعجل بانزلاق إسرائيل نحو جمهورية الحاخامات فإن لم يرحل الحالمون بإسرائيل الديمقراطية لتشييد نيو إسرائيل في مكان آخر فهي الحرب الأهلية التي سوف تمزق الدولة اليهودية.

البيئة العسكرية والديمقراطية المزعومة :

لا شك أن لانتشار مفاهيم نفسية ذات بعد سياسي عنصري بين صفوف المواطنين اليهود ومؤسسات الحكومة الحالية بقيادة اليمين ، دور كبير في التعبير عن النجاح الذي استطاع هذا

اليمين تحقيقه بقيادة الجنرال شارون ، وفي الحصول على تأييد الشارع لمحاولة قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني على أساس مواجهة ما يسمى بـ (فقدان قدرة إسرائيل على الردع). وليس من قبيل الصدفة ان غالبية استطلاعات الرأي تثبت أن شارون ومخططاته تتمتع بشعبية كبيرة ليس فقط بين صفوف الرأي العام وإنما يتمتع أيضا بتأييد من وسائل الإعلام.

الجميع في هذه الحالة يتفق مع تقديرات المخابرات وأجهزة الأمن اللذان يوجهان الحكومة في قراراتها وينفذانها وخصوصا بعد الإعلان عن وجود مصادر ومواد سرية تم الكشف عنها لرئيس الحكومة ووزير الدفاع يؤكد على عدم وجود شريك ولا يوجد فرصة للسلام مع الفلسطينيين. ويبدو ان هناك مصلحة لشارون في التأكيد على ان الحرب الحالية هي حرب الشعب اليهودي ضد الشعب الفلسطيني على أمل إبعاد التفكير من أن السلطة الفلسطينية ما زالت هي الطرف الوحيد القادر على الحفاظ على الأمن والهدوء ، وبالتالي عدم المطالبة بالاستجابة إلى مطالبها القومية أو على الأقل تنفيذ الاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها مسبقاً.

الإسرائيليون يفضلون رؤية هذه الشعارات والتعامل معها وكأنهم في ملعب كرة قدم يريدون الانتصار بأي ثمن ، ويفضلون تجاهل الأسباب الرئيسية لذلك ، وأن الطرف الآخر وهو في هذه الحالة الشعب الفلسطيني قد اثبت انه لا يخاف ولا يحسب أي حساب للقوة الهائلة التي يتمتع بها الجيش الإسرائيلي ، وأن هذا الشعب الفلسطيني المتهم بالإرهاب والقتل والعداء لليهود يؤمن بحقه في الحياة بكرامة واستقلال وهو مستعد لمواجهة هذا الجيش مهما كلف الثمن. يفضلون رؤية هذا الشعب من خلال العنف ، الحجارة وفوهات الرصاص والعمليات الانتحارية ويفضلون اعتبار أن ما يمثل هذا الشعب هو ذلك وليس أي جانب آخر. لا يمكن بأي حال من الأحوال اتهام شعب كامل بالإرهاب كما يتم الآن ، وفي نفس الوقت لا يمكن القضاء على شعب بأكمله ، إلا انه يمكن في كثير من الأحوال تحويل شعب كامل من شعب يدعي الديمقراطية والحضارة إلى شعب عنصري ودكتاتوري وأعمى ولا يستطيع اليوم أن يرى الحقيقة فالجميع بالنسبة له متهم بالإرهاب.

حل شارون للأمن هو في تحويل الهجوم على السلطة الفلسطينية إلى عادة يومية وحرب طويلة الأمد يكسب منها (الشرعية) في استمرار ضرب إنجازات السلطة الفلسطينية ولا يعطي المبرر لأي قوة معارضة سياسية ان تشكل أي عنصر ضغط عليه، وهو يبحث دوما عن

الوسائل والدلائل التي تثبت نوايا السلطة في الاستمرار في الحرب ووضع السلطة الفلسطينية أمام الاستمرار في الانتفاضة والحرب أو الخضوع كليا للإرادة الإسرائيلية ، بدون الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الفلسطينية ليس فقط في الدفاع عن النفس ، وإنما في القدرة على التأثير على مجريات الواقع سواء كان ذلك الحصول على أسلحة استراتيجية أو حتى استخدامها إن تطلب الأمر ذلك وهذا أمر طبيعي تحلله القوانين والشرائع السماوية.

لقد سبق للمؤسسات الأمنية وان حذرت في الماضي ما قبل أوسلو وفي اكثر من مناسبة بان هناك احتمالات بإطلاق صواريخ على المدن والقرى الاستيطانية ، طالما لم يتم تحقيق أي تقدم في المسيرة السلمية. الجميع اليوم يعود ويكرر ما حذرت منه هذه المؤسسات إلا أن الجميع يفضل تجاهل تأكيد هذه المؤسسات أن الحل لمثل هذه القضايا الأمنية الاستراتيجية لا يكمن فقط في محاولة إحباط عمليات التهريب التي لا يمكن إحباطها ، وإنما في التوصل إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية ، بمعنى انه يجب التعامل مع الأسباب التي تدفع السلطة إن صح الاتهام بتهريب الأسلحة.

ان الهدف من توقيت الكشف عن سفينة تهريب الأسلحة والإعلان السريع والاستعراضي للكشف عن عمليات تهريب الأسلحة يوفر الذريعة لتوجيه ضربات عسكرية مكثفة ، ومبرراً للاستمرار في التنصل من الاتفاقيات على الرغم من أن بعض التقديرات الأمنية تؤكد على أن استخدام هذا النوع من السلاح هو استخدام دفاعي وفي حالة وجود نوايا لاقتحام مكثف من الجيش الإسرائيلي لمناطق السلطة ومحاولة من الفلسطينيين لملء الفراغ العسكري والأمني الناتج عن طبيعة الاتفاقيات المعقودة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، وان السبب الرئيسي هو مواجهة تهديدات الحكومة الإسرائيلية برئاسة جنرال ذو تاريخ دموي في اقتحام مناطق السلطة بمعنى أن هذا تعبير عن الدفاع عن النفس ، وليس من قبيل الصدفة انه لم يتحدث أحد في الماضي وخلال ٨ سنوات عن ذلك ولم يتم إطلاق أي صاروخ تجاه التجمعات الإسرائيلية في فترة السلام.

في الأنظمة التي تدعي الديمقراطية من الصعب الحديث عن حكومة ديمقراطية بدون الحديث عن وجود معارضة ديمقراطية ، وفي إسرائيل اليوم وبعد ٨ سنوات من الاتفاقية وعدد كبير من

الاتفاقات والخروقات الإسرائيلية من الواضح انه لا يوجد معارضة. الجيش يتحدث عن ثلاث سنوات كحد أدنى لاستمرار الانتفاضة وهو يمتلك الصلاحيات لاتخاذ مواقف ذات طابع استراتيجي كاقتحام لمناطق ذات سيادة والتي تعتبر بمثابة اعتداء من دولة على دولة أخرى بدون العودة إلى المؤسسة السياسية. شارون هو قائد عسكري وليس قائد سياسي ، قائد عسكري سمحت له الظروف والقرارات الخاطئة باستلام الحكومة السياسية. ومن الطبيعي لأي إنسان عسكري في نظام غير ديمقراطي أن يسر لان يكون زعيماً سياسياً وهذا ما حدث وسوف يحاول كل جهده ودهائه العسكري من اجل ضمان استمرار هذه السلطة ، وهو يساهم اليوم في منح صلاحيات سياسية كبيرة للجيش وقيادته.

مرحليا لا يوجد أي أمل بمبادرة سياسية في الأفق ، وزارة الدفاع تعيش حالة من البلبلة وخصوصا بعد الاعتراف بفشل سياسة المزج بين الرد العسكري المباشر والصارم من جهة إسرائيل ومنع غلاف اقتصادي من اجل التخفيف عن حياة المواطنين الفلسطينيين هو الطريقة الصحيحة للانتصار على الانتفاضة. وبعد نشر التقديرات الأمنية التي تؤكد على عدم وجود أي رد فعال من المؤسسة العسكرية سوى الاستمرار في الرد العسكري على العمليات الفلسطينية واستمرار الحرب على نار هادئة.

معسكر اليسار ما زال يبحث عن زعيم جديد ويعاني من أزمة شرعية خانقة. وما يملكه شارون اليوم هو الاستمرار في الإيحاء للرأي العام بأنه وبدون تدهور للأوضاع لا يمكن التوصل إلى حل سياسي. لذلك المطلوب هو إظهار اكبر قدر من التحمل والاعتماد على مخطط شارون الواضح لإعادة الأمن.

والهدف الإسرائيلي هو توحيد الطاقات الإعلامية والسياسية من اجل إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بان عرفات لا يسيطر على الأحداث ، وأي اتفاق معه لا يضمن إعادة الهدوء والأمن لذلك يجب الاستمرار في الحرب ، مع تجاهل واضح من الجيش للمصادر الأمنية الأخرى التي تؤكد وجود خيارات أخرى غير الاستمرار في الحرب وتؤكد على أن عرفات لن يخضع وأن استمرار التدهور الأمني وعدم العودة إلى المفاوضات يهدد إسرائيل بفقدان الإنجازان الرئيسيان اللذان تم تحقيقهما في أوسلو وهما الاعتراف العربي بدولة إسرائيل والموافقة على حدود ١٩٦٧ م.

تأثير الانتفاضة على الديمقراطية الهشة :

جرت العادة على الصعيد السياسي الإسرائيلي و مكملاته في الإعلام الإسرائيلي والأكاديمية الإسرائيلية على عرض النظام السياسي الإسرائيلي على أنه (ديمقراطي غربي) معتمدين على أساسين علميين لتسويق هذه الرؤية الإسرائيلية الذاتية.

الأول : كون النظام السياسي مستقرا.

الثاني: وجود نظام ديمقراطي رسمي (شكلي) يضن إجراء انتخابات دورية ، إضافة إلى الفصل بين السلطات والصحافة الحرة.

وقد أثرت انتفاضة الأقصى المباركة تأثيراً واضحا ومباشراً على هاتين النقطتين كما يلي :

أولا : على صعيد الاستقرار السياسي :

من الواضح أن الانتفاضة زعزعت أركان النظام السياسي الإسرائيلي واستطاعت تحريك الساحة السياسية الإسرائيلية ،و لأول مرة في تاريخ إسرائيل ، نحو انتخابات مبكرة بعد سنة و نصف من إجراء انتخابات الكنيست ورئاسة الوزراء و انتخاب ايهود باراك رئيسا للوزراء.قد يعتقد البعض أن هذا الأمر ليس مهما إلى هذا الحد ، لكن الحقيقة هي أن القيام باتخاذ هذه الخطوة ، خصوصا على ضوء التقييمات الأولية بأن الانتخابات سوف تؤدي إلى خسارة السلطة المعارضة، هي حديث نادر جدا ،و قد يكون غير مسبوق في دول تعتمد الانتخابات الدورية أساسا لتناقل السلطة.

إذا اعتبرنا الانتفاضة في الضفة و القطاع،حدثا خارجيا بالنسبة لإسرائيل ، و إذا كانت (الديمقراطية الإسرائيلية)لا تستطيع أن تصمد في وجه تهديد خارجي (من حيث استقرارها) فإنها بالتأكيد لن تستطيع الصمود في وجه منازعات داخلية تنشأ فيها مستقبلا بين المجموعات الأثنية والسياسية المختلفة. و بهذا أكدت انتفاضة الأقصى و تداعياتها حسب رأيي بشكل قاطع ، افتقار النظام السياسي الإسرائيلي إلى الاستقرار المزعوم ومن ثم إلى افتقار إسرائيل لركيزة أساسية للديمقراطية.

ثانيا: يتعلق بمضمون الديمقراطية :

(بالإضافة إلى الشكليات الخارجية من حيث فصل السلطات و إجراء انتخابات دورية).

مضمون جوهري يتعلق بالأساس بالمساواة بين المواطنين ، بالحفاظ على الأقليات وضمان الوسائل التي تتيح ذلك.هذه المضامين كانت مفقودة دائما في النظام السياسي الإسرائيلي وبسببها كان أصلا من المستحيل منطقيا وعلميا اعتبار إسرائيل دولة ديمقراطية.

لقد أتت المصادمات بين قوى الأمن الإسرائيلية ومواطنيها العرب الفلسطينيين (أو جزء منهم ، مدعوم معنويا من الغالبية العظمى للعرب الفلسطينيين في إسرائيل) وقتل مواطنين بشكل متعمد على يد قوى الأمن الإسرائيلية التي أرسلت لمواجهة التظاهرات مدججة بالأسلحة الأوتوماتيكية ، لتؤكد عدم وجود مضمون جدي للمواطنة العربية في إسرائيل. و تجدر الإشارة بشكل أولي إلى حقيقة كون خطاب المواطنة في إسرائيل عندما يكون المعنيون به من العرب الفلسطينيين هو خطاب ينطلق من استعمال المواطنة كأداة للسيطرة و ليس كأداة مكتسبة لتمكين الإنسان العادي من تحقيق طموحاته و تطلعاته في دولته.بحيث يقوم المسؤول اليهودي (خصوصا بعد احتلال للضفة الغربية و قطاع غزة)في توجهه آلي العرب بالإشارة آلي كونهم مواطنين يجب أن يمتنعوا عن عبور (الخط الأحمر) و من ثم الفصل بينهم و بين اخوتهم في الضفة الغربية (غير المواطنين) ، الذين يقفون عند (الخط الأحمر) الإسرائيلي في إطار نضاله من أجل المساواة ، الذي يتضمن تطلعا لاقامة دولة فلسطينية مستقلة). ورغم إدراك هذا المسؤول بأن العرب في إسرائيل ليسوا متساوين مع اليهود و يتم الإضرار بمصالحهم يوميا من قبل الدولة و مؤسساتها فهو يستمر في خطابه بالنسبة للديمقراطية والمواطنة المتساوية. هذا الحديث من الكلام الذي يفصل بين العرب الفلسطينيين و إخوانهم في الضفة والقطاع ويحكم السيطرة عليهم بشكل لا يتطلب ثمنا جديا.

افتقاد إسرائيل إلى المواطنة المتساوية ووجود وضع تكون فيه المواطنة العربية أقل بدرجات من المواطنة اليهودية يؤكد وجود نظام فصل (ابرتهايد) في إسرائيل.

وبهذا تفتقد إسرائيل آلي أهم أسس الديمقراطية.هذه هي حقيقة أساسية يجب شرحها داخليا و خارجيا حتى يكون بالإمكان تغييرها مستقبلا. ومن أهم نتائج انتفاضة الأقصى في هذا السياق هو قيام بعض المؤسسات الدولية المستقلة أو التابعة للأمم المتحدة بالتدخل لأجل فحص الاعتداءات الإسرائيلية على حقوق الإنسان الأساسية في الضفة الغربية و قطاع غزة وداخل إسرائيل (داخل الخط الأخضر) ، و قد تكون هذه المحاولات المحدودة بداية لتدخلات أكثر جدية في المستقبل ، بشأن الوضع في الضفة والقطاع وداخل إسرائيل نفسها. هذا التدخل

في حال نجاحه سوف يكون خطوة مهمة جدا على طريق تحقيق التطلعات الفلسطينية بإقامة دولة في الضفة والقطاع من جهة ، و تحقيق المساواة للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل في دولة ديمقراطية.

الانتقادات العالمية لعنصرية إسرائيل

أولا : تقرير منظمة حقوق الإنسان

نص التقرير السنوي للمنظمة عام ٢٠٠٠ م :

تولت حكومة جديدة برئاسة إيهود باراك مقاليد السلطة في إسرائيل يوم ٦ يوليو ، بعد الانتخابات العامة التي أجريَت في ١٧ مايو لاختيار أعضاء الكنيست و رئيس الوزراء. ووعد بعض الوزراء الجدد بالتصدي لقضايا حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية ، بما في ذلك التعذيب ، والاعتقال الإداري لفترات طويلة، واحتجاز الرهائن ، وهدم المنازل ، وإلغاء تصاريح الإقامة الدائمة للفلسطينيين في القدس ، والتمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، إلا إنه لم يتحقق حتى الآن تقدم ذو شأن في هذا الصدد. وقضت محكمة العدل العليا بعدم قانونية كثير من الأساليب المعمول بها خلال التحقيقات ، لكنها لم تحظر التعذيب بصورة قاطعة وفي جميع الظروف.

وما برح التمييز ، الذي يُمارَس على نطاق واسع وبصورة منظمة ضد الأقليات العرقية والدينية وضد المرأة في قضايا مثل الأحوال الشخصية والإسكان والعمل ، يمثل مشكلة خطيرة. وفى مايو ، قالت وزارة الأمن الداخلي إن أكثر من ٢٠٠ ألف امرأة في إسرائيل ، أي واحدة من كل سبع نساء ، تعرضن لصنوف من العنف.

وقد أصدرت المحاكم بعض الأحكام التي تبعث على التفاؤل في قضايا تؤثر على حياة اليهود غير الأرثوذكس ، إلا إنها أحجمت على وجه العموم عن تحدي القوانين والممارسات التي تنطوي على تمييز. ومن ذلك أن محكمة العدل العليا أقرت ، في حكمها الصادر يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨م ، بأن (الطوائف الدينية العربية لا تتمتع بالمساواة في توزيع مخصصات الميزانية بوزارة الشؤون الدينية) ، لكنها امتنعت عن البت فيما إذا كان القانون الإسرائيلي يضمن حق المساواة. وكانت الوزارة في عام ١٩٩٨م قد خصصت١,٨٦٪ من ميزانيتها للمسلمين والمسيحيين والدروز مجتمعين ، رغم أنهم يشكلون ما يقرب من ٢٠٪ من السكان.

وقد طلب المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة) من المحكمة أن تعلن بطلان بنود من قانون الميزانية الذي أصدره الكنيست لتعارضها مع مبدأ المساواة، وتخصيص الموارد وفقاً للنسبة المئوية التي تمثلها كل طائفة من مجمل السكان. ورأت المحكمة أن الإصلاح الذي يطالب به المركز أكثر عمومية مما ينبغي ، لأنه لم يقدم تقديراً تفصيلياً ومستقلا لاحتياجات الطوائف ، وقالت إن مقدمي الدعوى لم يبرهنوا على وجود تفرقة جوهرية. واستمر العمال الأجانب والفلسطينيون يعملون في ظروف سيئة ، فنتيجة لضعف القوانين وعدم تنفيذها بصورة حازمة، لم يحظ العمال بضمانات تحميهم من استغلال أصحاب العمل ومقاولي توريد العمال. وفي ١٩ يوليو ، هدد سفير تايلاند بوقف استقدام العمال التايلانديين للعمل في المزارع الإسرائيلية ما لم يحصلوا على الحد الأدنى للأجور. وقال إن هناك نحو ١٧٠٠٠ تايلاندي يعملون بالزراعة ولهم مستحقات لدى أصحاب العمل تُقدر بنحو ٣٠ مليون دولار، نظراً لحصولهم على أجور تقل عن الحد الواجب. وفي يوليو ، أمرت المحكمة العليا وزارة الداخلية بعرض الأجانب المحبوسين انتظارا للترحيل على أحد القضاة خلال ١٤ يوماً ، لكن هذا الحكم لم يكن قد نُفذ حتى أوائل أكتوبر. وكان الحكم يهدف إلى منع احتجاز العمال المهاجرين الذين ينتظرون الترحيل لفترات طويلة دون مراجعة قضائية. وفي ١٧ أكتوبر، أعلن وزير الداخلية ناتان شارانسكي أنه أنهى تطبيق ما يُسمي سياسة (مركز الحياة)، التي تُلغَى بمقتضاها تصاريح الإقامة للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية الذين يعجزون عن تقديم الوثائق الكثيرة اللازمة لإثبات أن (مركز حياتهم) يقع داخل حدود بلدية القدس. وفي سبتمبر ، عدلت وزارة الداخلية إحصاءها للفلسطينيين الذين أُلغيَت حقوق إقامتهم في القدس بموجب هذه السياسة ، فزادت العدد إلى ٢٧٢١ في الفترة من يناير ١٩٩٦ م إلى إبريل ١٩٩٩م . وذكر المركز الفلسطيني لمصادر حقوق الإنسان والمواطنة (بديل) ومقره بيت لحم ، أن العدد الإجمالي للفلسطينيين الذين تأثروا بهذه السياسة في تلك الفترة يبلغ ١٠٨٨٤ شخصاً ، وذلك بإحصاء أفراد الأسر الذين فقدوا أيضاً حق الإقامة نتيجة إلغاء التصاريح. وعلى النقيض من ذلك ، عقدت المحكمة العليا جلسة يوم ٢٢ إبريل لنظر دعوى طعن في إلغاء التصاريح ، وأمهلت مقدمي الطعن ومحامي الدولة حتى أغسطس لتقديم معلومات إضافية وإعداد تقرير مشترك يعرض مواقف الطرفين. لكن الحكومة أخرت تقديم تقريرها، وحتى منتصف أكتوبر لم تكن المحكمة قد بتت في دعوى تطلب إصدار أمر قضائي مؤقت يمنع أي إلغاء جديد لحقوق الإقامة.

وبعد تنفيذ إعادة الانتشار الجزئي بموجب مذكرة واي ريفر، في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٨م ، كانت إسرائيل تمارس السيطرة الكاملة أو الجزئية على نحو ٩٠ ٪ من الضفة الغربية ، ٤٠٪ من قطاع غزة ، وكانت السلطة الفلسطينية تمارس السيطرة الكاملة على النسبة الباقية. وكان من المقرر، بموجب مذكرة شرم الشيخ ، الموقعة في ٤ سبتمبر ، تنفيذ عمليتي إعادة انتشار أخريين في نوفمبر ١٩٩٩ م ويناير ٢٠٠٠م ، ومن شأنهما زيادة نسبة أراضي الضفة الغربية الخاضعة للسيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية إلى نحو ١٨٪. ومن البنود الأخرى للمذكرة الإفراج على مراحل عن ٣٥٠ من السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل ، وإقامة (الممر الآمن) المزمع الذي يتألف من طريقين للسفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحديد مهلة مدتها عام للانتهاء من مفاوضات الوضع النهائي. وظلت إسرائيل تمارس سيطرة واسعة النطاق وتفرض قيوداً على حرية تنقل جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فعلى سبيل المثال، منعت إسرائيل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة ممن لا يحملون التصاريح التي يصعب الحصول عليها ، من دخول أو عبور إسرائيل أو القدس الشرقية منذ مارس ١٩٩٣م ، وفرضت إغلاق الحدود وحظر التجول بشكل متكرر على البلدات والقرى الخاضعة لسيطرتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت هذه السياسات إلى إعاقة النشاط الاقتصادي للفلسطينيين وسبل حصولهم على الرعاية الصحية، والذهاب إلى المدارس والجامعات، وزيارة أماكن العبادة وأفراد الأسرة في المناطق الأخرى من الأراضي المحتلة أو في السجون الإسرائيلية. ورغم ادعاء إسرائيل أن الإغلاق إجراء أمني له ما يبرره، فإن الطابع التعسفي للإجراءات والمعايير الخاصة بإصدار التصاريح ، وتطبيق هذه السياسات دون تمييز على جميع السكان ، أحالها إلى عقوبة جماعية.

ونشطت إسرائيل في توسيع المستوطنات في غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) ، وهي غير مشروعة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة (انظر التقرير العالمي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٩م)، بعد توقيع مذكرة واي ريفر في أكتوبر ١٩٩٨م ، وبصفة خاصة إبان انتخابات مايو. فطبقاً لما ذكرته حركة (السلام الآن) الإسرائيلية، أقام المستوطنون الإسرائيليون ٤١ موقعاً استيطانياً جديداً في الضفة الغربية ، وذلك في الفترة من عام ١٩٩٦م إلى يوليو ١٩٩٩م . واستمر الإنفاق على التوسع الاستيطاني في عهد الحكومة الجديدة ، حيث ذكرت حركة (السلام الآن) أن وزير الإسكان إسحق ليفي أصدر حتى ٢٣ سبتمبر عطاءات لإنشاء ٢٥٩٤ مبنى جديداً في مستوطنات بالضفة الغربية.

كما استمر في عهد الحكومة الجديدة هدم منازل الفلسطينيين المقامة دون تصاريح في الأراضي التي تحتلها إسرائيل وفي إسرائيل نفسها ، وذلك على الرغم مما صرح به وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي في أغسطس ، حيث قال (أعارض بكل ذرة في كياني هدم المنازل) وقالت (الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة) إنه حتى ٢٠ سبتمبر تم هدم ٥٠ منزلا على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهُدم سبعة منها بعد تولي حكومة باراك السلطة. وفي ٩ سبتمبر أطلق سراح ١٩٩ سجيناً في إطار المرحلة الأولى من مذكرة شرم الشيخ ، ولكن إسرائيل كانت لا تزال تحتجز نحو ١٨٠٠ سجين فلسطيني أدينوا في جرائم (أمنية) ، وذلك طبقاً لما ذكرته (الضمير)مؤسسة رعاية السجين . وأُفرِجَ عن ١٥١ سجيناً آخر ، منهم ٤٢ من دول عربية، يوم ١٥ أكتوبر. وقال بعض المحامين إن السجناء الفلسطينيين في سجن عسقلان يخضعون لقيود مشددة على زيارات الأسر، وإن السجناء في جناح الحبس الانفرادي أضربوا عن الطعام في يونيو احتجاجاً على ظروف السجن. وأضرب السجناء عن الطعام مرة ثانية في أغسطس للاحتجاج على القيود التي فرضتها إسرائيل على فئات السجناء الذين أفرِج عنهم في سبتمبر ، إذ استبعدت على سبيل المثال السجناء من القدس الشرقية المحتلة وإسرائيل نفسها، وأعضاء حركة (حماس) ومنظمة (الجهاد الإسلامي)، والسجناء الذين اتُهموا بقتل إسرائيليين أو إصابتهم بجروح شديدة. وأُفرِجَ في ١٨ يوليو عن أسامة برهام الذي قضى أطول مدة رهن الاعتقال الإداري بأوامر عسكرية. وجاء الإفراج عنه قبيل نظر المحكمة العليا دعوى طعن في احتجازه. وقد ظل برهام محتجزاً منذ نوفمبر ١٩٩٣م باستثناء ١٦ يوماً قضاها خارج السجن في عام ١٩٩٤م . وقد طُلِبَ منه أن يدفع كفالة قدرها ٢٠ ألف شيكل إسرائيلي، وأن يثبت حضوره بصفة دورية في مركز للشرطة كشرط للإفراج عنه. وكانت إسرائيل حتى ٢٣ سبتمبر لا تزال تحتجز ٢٩ فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري بأوامر عسكرية. ورفض مكتب المحامي العام العسكري طلب منظمة (مراقبة حقوق الإنسان) السماح لها بإيفاد مراقبين لحضور جلسات المحكمة العسكرية لنظر استئناف قرارات الاعتقال الإداري في مايو. وبالإضافة إلى المحتجزين بأوامر عسكرية، ظلت إسرائيل تحتجز ٢١ مدنيا لبنانياً كرهائن بموجب القانون المدني الإسرائيلي. وفي يومي ١٧ يناير ، ٢٦ مايو ، راجعت دائرة موسعة بالمحكمة العليا، تتألف من تسعة قضاة ، الحكم الصادر عام ١٩٩٧ الذي يجيز لإسرائيل احتجازهم إدارياً (كأوراق للمساومة)، لكنها لم تكن قد

أصدرت قراراها حتى منتصف أكتوبر. وظل تعرض المعتقلين للتعذيب أثناء التحقيق معهم ، على أيدي أفراد (جهاز الأمن العام) ، أمراً متفشياً يُمارس بشكل منظم. وقالت (اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل) ، وهي منظمة مقرها القدس ، إنها قدمت حتى منتصف سبتمبر (٥٥ التماساً) لاستصدار أوامر قضائية بوقف التعذيب. وأشارت أنباء أولية إلى أن استخدام التعذيب تراجع أو توقف في الأيام التالية لصدور حكم المحكمة العليا في ٦ سبتمبر الذي قضى بأن ضباط (جهاز الأمن العام) لا يجوز لهم استخدام (الوسائل البدنية) ، أي التعذيب ، خلال التحقيق. إلا إن الحكم لم يذهب إلى حد الحظر التام للتعذيب وسوء المعاملة كما يقضي القانون الدولي ، وترك الباب مفتوحاً لممارسي التعذيب للإفلات من العقاب متذرعين بحالة الدفاع (الضروري) التي تنص عليها المادة ٣٤ (١١) من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٧٧م ، أو منتظرين صدور تشريع من الكنيست يقنن التعذيب وسوء المعاملة. وفي ١٤ سبتمبر قدم أعضاء في الكنيست مشروع قانون يخول رئيس (جهاز الأمن العام) إصدار أمر باستخدام التعذيب في الحالات التي يُعتقَد فيها أن أحد المشتبه بهم لديه معلومات قد تفيد في منع هجوم وشيك. واستندت المحكمة العليا أيضاً إلى حجة الدفاع (الضروري) في رفضها التماسا طالب بإلغاء ترقية قائد (بقوات الدفاع الإسرائيلية) وبدء إجراءات لمحاكمته. وكان القائد ، الذي لم يُذكَر اسمه وأُشير إليه بعبارة (المدعَى عليه رقم ٤) ، قد أطلق النار على أسير مقيد ثم أمر جندياً آخر بأن يطلق النار عليه ثانية خلال هجوم للقوات الخاصة في جنوب لبنان عام ١٩٩٣م. وأسست المحكمة حكمها على تقرير النائب العام العسكري الذي انتهى إلى أن القائد كان في حالة دفاع ضروري عن النفس بسبب (مسئوليته عن سلامة جنوده) ، وتقرير القائد العام (للجيش الإسرائيلي) الذي أوضح أن المدعى عليه رقم ٤ (من أفضل مقاتلي الجيش الإسرائيلي). وقالت المحكمة في حيثيات حكمها (ليس من شأننا كقضاة أن نستعيض بتقديرنا عن تقدير القائد العام) ، وألزمت مقدم الالتماس بدفع أتعاب المحاماة وتكاليف القضية.

واستمرت إسرائيل في احتجاز جثتي عادل وعماد عوض الله اللذين قتلتهما وحدة من القوات الخاصة للشرطة في ملابسات مريبة في سبتمبر عام ١٩٩٨م ، وفي مارس أصدر (مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة - بتسيلم) ، (مركز الدفاع عن حقوق الأفراد) تقريراً يوثق حالات ٢٢ فلسطينياً آخر على الأقل تحتجز إسرائيل جثثهم

فيما يُسمي (مقبرة قتلى العدو) ، حيث قال التقرير إن الجثث دُفنت (بأسلوب مهين ومشين) ، ولم يُتخذ إلا أقل القليل من الإجراءات اللازمة لضمان تحديد هوية القتلى.

ثانيا: مؤتمر دربان لمناهضة العنصرية

لم يكن قرار أمريكا وإسرائيل بالانسحاب من المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية المنعقد في دربان بجنوب أفريقيا قراراً مفاجئاً بقدر ما كان متوقعاً. فأمريكا منذ البداية أعلنت بأن النائب المساعد لوزير خارجيتها سينوب عن وزير الخارجية الذي لن يشارك في مؤتمر قد يوجه لإسرائيل اتهامات لا تليق بكونها (الابن المدلل) للقوة العظمى في العالم ، وإسرائيل ومنذ البداية كانت تتخبط في قلقها إزاء ما شهدته شوارع دربان من تأييد حاشد للفلسطينيين وقضيتهم.

الانسحاب الأمريكي الإسرائيلي جاء في أعقاب تصويت ٣٩ مجموعة من أصل ٤٠ يمثلون ما يزيد عن الـ ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية من شتى أنحاء العالم في المؤتمر الخاص بالمنظمات غير الحكومية لصالح فلسطين. ٣٩ صوت صرخوا (فلسطين حرة) مقابل صوت واحد كان لصالح إسرائيل. وفي ظل هذه الأجواء لم يكن أمام إسرائيل (وولية نعمتها) أمريكا إلا الانسحاب.

المجتمع المدني قال كلمته عالية، واضحة ، وصريحة ، وتجاوز في الوثيقة الصادرة عن مؤتمره حياء الحكومات، وخشيتها على مصالحها ، وصمتها المشكوك فيه.

وبلا شك ، أثارت وثيقة المنظمات الأهلية لدى الطرفين الأمريكي والإسرائيلي مشاعر قلق وسخط لا حدود لهما ، لأنها وببساطة عادت بالعجلة للوراء عشرات السنين. فها هو العالم عبر ممثلي منظماته الحقوقية غير الحكومية يوجه لإسرائيل صفعة قوية، ويرفع عالياً لواء القانونين الإنساني والإنساني الدولي، متجرداً من التفاصيل التي تفرضها السياسة والتسييس ، وواضعاً إسرائيل في قفص الاتهام بصفتها دولة تمارس التمييز العنصري ، والأبارتهايد ، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي.

ورغم أن محصلة دربان لا تخيف إسرائيل بشيء ما دامت أمريكا معها ، إلا أنّ الإقرار بحقوق الفلسطينيين وبما تنفذه إسرائيل من جرائم ضد الإنسانية بحقهم كانت مسئولية لم يف بأعبائها المؤتمرون في المؤتمر الحكومي رغم كل الصرخات التي انطلقت من آلاف الحناجر قبل وخلال وبعد المؤتمر غير الحكومي.

من شهد شخصياً فعاليات المؤتمر في دربان ، ومن عاش أجواءه ، لا يمكنه إلا وأن يشعر بالسعادة. عشرات الآلاف من شتى بقاع العالم ، منهم الأسود ، ومنهم الأبيض، كلهم يهتفون معاً لنصرة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وما حدث في دربان لا يتعدى كونه محصلة طبيعية لعدالة القضية الفلسطينية وللكم الهائل من الانتهاكات الإسرائيلية وللجهود الطويلة لشخصيات كثر لم تتوان ولو للحظة عن بذل ما وسعها من عمل جاد وشاق قد يحمل بصيصاً من أمل يمهد لإعادة فتح ملفات القضية الفلسطينية ، كرد منطقي على كل ما تنفذه إسرائيل وقوات احتلالها من جرائم تقشعر لها الأبدان بحق الفلسطينيين صغارهم قبل كبارهم.

مؤتمر دربان ، انتهى بمقررات باهتة، هزيلة ، لم ترق إلى الحد الأدنى من تطلعات الجماهير التي جابت الشوارع طوال فترة انعقاد المؤتمر مؤيدة لحق الفلسطينيين المشروع في الدفاع عن أنفسهم ، ومنددة بالجرائم الإسرائيلية العنصرية. وأمام ما تمخض عنه المؤتمر الحكومي في دربان من وثيقة تنادي الموقعون عليها بألا ينسوا المحرقة ، مكتفين بإشارة خجولة لمعاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الأجنبي ، يبدو وللوهلة الأولى بأن منطق القوة والهيمنة والمصالح المشتركة مجسداً بأمريكا والغرب ، هو المنطق المنتصر. أما المتأمل للوقائع ، فسيدرك بأن ما حدث لم يكن نصراً للغرب ، بقدر ما كان نصراً للضعفاء ، الذين كشفوا كل عورات أمم حولت المؤتمر من مؤتمر لمكافحة العنصرية إلى مؤتمر لمصافحتها رغم كل ما يدعونه من تحضر ومساواة وديموقراطية.

لم ينل الفلسطينيون مثلهم مثل الأفارقة الذين عانوا من العبودية والرق ، كل ما تمنوه من المؤتمر الذي خرج بنتائج لا يمكن إلا وأن توصف بالسلبية ، أما النصر الحقيقي فيكمن في صرخات آلاف المنظمات غير الحكومية التي اخترقت حاجز صمت الحكومات والمجتمع الدولي ليتردد صداها في الشوارع ويحمل لواءها عشرات الآلاف ممن يؤمنون بالعدالة والمساواة في شتى أنحاء العالم.

ثالثا: نقد بريطاني لعنصرية إسرائيل

في الوقت الذي كانت فيه قمة شرم الشيخ منعقدة للبحث عن الحد الأدنى المطلوب لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من اجل تهيئة الأوضاع للعودة إلي مفاوضات السلام وسط مخاوف دوائر شعبية عربية عديدة من أن تكون مجرد محاولة أميركية إسرائيلية لإجهاض الانتفاضة من ناحية وإجهاض القمة العربية المرتقبة من ناحية أخرى كانت هناك حاجة

للتذكير بالهدف الكبير لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية والشيء المهم ان هذا التذكير لا يأتي من طرف عربي وإنما في افتتاحية نشرتها صحيفة الاوبزيرفر الأسبوعية البريطانية.

قالت الصحيفة :

لو أن الفلسطينيين كانوا سودا لكانت إسرائيل اليوم دولة معزولة خاضعة لعقوبات اقتصادية تقود فرضها عليها الولايات المتحدة الأميركية ولكانت النظرة إلى إجراءات استغلالها للضفة الغربية وبناء المستعمرات اللاشرعية على أراضيها نوعا من تطبيق التمييز العنصري يجري في ظله حصر وجود المواطنين الأصليين في جزء صغير من أراضي بلادهم يخضع للنفوذ الأجنبي وإدارة الاحتلال بينما يحتكر البيض موارد المياه والكهرباء تماما كما حدث للسود في جنوب أفريقيا ومن ثم فان معاملة إسرائيل للفلسطينيين تعتبر تمييزا صارخا ضدهم خاصة في مجالات الإنفاق على الإسكان والتعليم ويجب الإقرار بأنها فضيحة أخلاقية أيضا.

ثم تستمر الصحيفة فتقول :

إنه من نتائج حالة العنف الحالية في الضفة الغربية أن العالم بدأ يتعرف على حالة الظلم غير العادي التي يعاني منها الفلسطينيون على يد إسرائيل رغم أن إسرائيل تحاول تقديم نفسها للعالم على أنها جزيرة من الديمقراطية الحضارية تتحطم محاولاتها لصنع السلام بواسطة الهجوم الفلسطيني الذي يديره ياسر عرفات لكن مسئولية إنهاء الكراهية المقيتة بين الطرفين تقع على عاتق الطرف الأقوى ومع ظهور نتائج أحداث العنف ووقوع مئات من الضحايا شهداء وكثيرين آخرين من الجرحى ومقتل عدد قليل من جنود الاحتلال فليس هناك شك في شكل توازن القوى.

وتضيف الافتتاحية هناك أيضا سكان إسرائيل الغاضبون الذين يوحدهم الخوف واليأس ويشعرون بأن توجيه الانتقادات إليهم بعيد عن العدالة فهم يقولون: انهم وقعوا اتفاق سلام أوسلو قبل ٧ سنوات كما أن باراك عرض تنازلا جزئيا عن القدس الشرقية في كامب ديفيد من اجل التوصل إلى تسوية نهائية كما انه كانت هناك حركة للاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة لكن ذلك كان مرفوضا وعاد عرفات لإثارة الفلسطينيين لكن اتفاق أوسلو قام لتحقيق ميزات لإسرائيل في الاحتفاظ بالأرض والحصول على السلام ولو وافق عرفات على ذلك لكان زعيما متهاونا في حق شعبه ومن ثم فإنه وجد نفسه محصورا بين شريك سلام متشدد وشعب

يتشكك في قدرته على إدارة المفاوضات ويرى فيه أداة للسياسة الإسرائيلية لان المستوطنين استمروا في توسيع المستعمرات التي أقاموها في الضفة الغربية.

وشددت الصحيفة البريطانية القول :

بأن ذلك لا يمكن أن يوفر لإسرائيل شرعية في الأمد الطويل بمنطقة الشرق الأوسط فضلا عن انه يهدد استمرار وجودها في المستقبل فلم تكن زيارة آريل شارون (زعيم حزب الليكود) إلي المسجد الأقصى يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م ، هي التي فجرت حالة العنف الحالية وإنما قيام الجنود الإسرائيليين بقتل العديد من الفلسطينيين في اليوم التالي وإصابة عدد آخر اكبر منهم وذلك في إجراء قمعي محسوب يتحمل أيهود باراك الذي يدعو نفسه بلقب (صانع السلام) مسئوليته.

ثم اختتمت الصحيفة افتتاحيتها بالقول :

إنه في لحظة المواجهة الحقيقية الحالية يجب على إسرائيل أن تعترف بقيام دولة فلسطينية حقيقية لان البديل لذلك هو نشوب حرب شاملة ويجب عليها تفكيك مستعمراتها غير الشرعية من الضفة الغربية وتعمل من اجل بناء الثقة المتبادلة مكانها وفق جدول زمني في فترة انتقالية محددة من اجل تهدئة النفوس وتعمل أيضا على إقرار سياسات منضبطة تتماشى مع التمسك بعدالة التوراة لان ذلك وحده هو الذي يوفر لإسرائيل مخرجا من هذه الأزمة.

ورحبت الصحيفة بعودة الاتحاد الأوروبي مرة أخرى وبسرعة إلى الساحة وشددت على انه يجب أن يعلن استقلالية موقفه عن الولايات المتحدة الأميركية التي تتخذ موقف مؤيد دائما لأي إجراء تتخذه إسرائيل بعد أن اتضحت قوة الصوت الانتخابي اليهودي في تحديد من يتولى الرئاسة في البيت الأبيض خلال انتخابات عديدة ، لكن مع احتمالات ارتفاع أسعار النفط بسبب مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بشكل يزعج الدول الأوروبية والغربية جميعا وتصاعد التأييد الذي يتمتع به الفلسطينيون في العالم العربي وما وراء كل ذلك يجب ألا يجعلنا نقف مشدوهين ذاهلين ونحن نرى ما يحدث حولنا :.

(إن سياسة العنصرية الإسرائيلية لا يمكن الدفاع عنها ويجب إدانة هذا التمييز العنصري في صورته الحقيقية الواضحة لانه حتى يتوقف وينتهي ستظل احتمالات استمرار الكراهية والعنف قائمة).

رابعا: نقد أسباني لإسرائيل

لأول مرة منذ استتباب العهد الديمقراطي الأوربي في أسبانيا.. شهدت وسائل الإعلام الأسبانية تحولا خطيرا في خطاب كبار المفكرين والإعلاميين الأسبان وبشكل غير مسبوق.

فقد تحدث الكاتب الصحفي الكبير(خسوس دل أليوثو) صبيحة أحداث الأقصى الشريف الدامية - في القناة التلفزيونية الخامسة قائلا: (إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تتمتع بحصانة عالمية، فهي تفعل ما يحلو لها دون أن يجرؤ أحد حتى على الاعتراض ، ولقد ذهبت في تماديها بعيدا، وبعيدا جدا هذه المرة وهو شيء يجب أن يتوقف).

كما تحدث صحفي ومحلل سياسي آخر هو (خسوس كارنيثيرو) فقال:

(لو أن أية دولة أخرى ارتكبت هذه المجزرة وقتلت ذلك الطفل في حضن أبيه، كما فعلت إسرائيل ؛ لتحرك مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي، والأسطول الأمريكي في البحر المجاور، وجميع منظمات حقوق الإنسان في العالم.. وأنا أسأل حتى متى سيدوم هذا الحال؟!).

كذلك تجرأت إحدى كبار الصحفيات الأسبانيات وقالت:

(يجب أن نتحلى بالجرأة الكافية ، ونعبر عن آرائنا فيم تفعله إسرائيل ، والذي لا يخرج عن كونه كما وصفته مذابح نازية خالصة ضد الشعب الفلسطيني).

وقد انعكست هذه الروح الجديدة في الإعلام الأسباني في جميع الصحف الأسبانية التي اهتمت وعلى صفحاتها الأول بالمذبحة التي تجري على أرض الأقصى الشريف.

وقد نشرت صحيفة البايس للبروفيسور المستعرب (باثكيث مونتالبان) مقالا خاصا صبيحة مقتل الطفل (محمد الدرة) بعد تعتيم إعلامي على أفكاره وصوته وقلمه دام خمسة عشر عاما يقول فيه:

لقد كان من الكافي أن يتواجد الخبيث العتيق (شارون) في ساحات مساجد القدس حتى تنقطع تلك الخطوات المتعثرة نحو السلام ، تاركة الطريق مزروعة بما عُهد من دماء وجثث، وهى أشياء معتادة ومعروفة في تاريخ الجنرال صاحب مذابح لبنان الشهيرة ، وأضاف لقد عرف شارون وبالضبط ومن خلال حسابات دقيقة كيف يفجّر سنوات طويلة من الجهود المضنية، وربما سنوات مقبلة كثيرة ، خاصة في هذه الفترة بالذات حيث يعرف الجميع ودون استثناء أن

المعضلة العربية الإسرائيلية لا حل لها ، ولا حتى لو افترضنا جزافا أنه بالإمكان في يوم ما أن تقوم الولايات المتحدة بإصدار قرار تخنق فيه الاقتصاد الإسرائيلي ، فان شارون سيبقى صوتا نشازا مخالفا للجميع ، بقناعات عجوز متقاعد يحتاج إلى رائحة الدم الإنساني ليمنح حياته ووجوده معنى.

لكن البروفيسور لطّف هجومه العاتي هذا بالقول:

ومن وراء شارون يقف التعصب والتطرف المقيتين ، والمتطوعون من المتطرفين العبرانيين المختارين من (شعب الله المختار) ، مع أمثالهم من العرب الذين يعتقدون جازمين أنهم ليسوا أقل اختيارا وتميزا من قبل الله.

الحكومة الأسبانية تهاجم إسرائيل لأول مرة

وقد تُوج هذا التحول غير المسبوق في السياسات الإعلامية الأسبانية بمفاجأة تركت وسائل الإعلام نفسها في حالة ذهول ، حيث فاجأ رئيس الحكومة الأسبانية (خوسه ماريا أثنار) الرأي العام الأسباني ووسائل إعلامه المضبوطة بشكل شبه كامل من قبل اللوبي اليهودي محدود الفاعلية في الساحة السياسية الأسبانية بموقف جديد يختلف جذريًا عما عُهد من قبل الحكومات الأسبانية الحديثة فيم يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ، إذ صرح في مؤتمر صحفي عقد مساء السبت ٧ من أكتوبر ٢٠٠٠م ، بأنه يعتبر إسرائيل المسؤولة الوحيدة عما يجري اليوم في الأرض المقدسة ، وأضاف قائلا:

(إن حكومته ستقف بكل ثقلها لدعم القضية الفلسطينية التي تقشعرّ الأبدان لما يعانيه شبابها وأطفالها).

وجاءت هذه التصريحات بحضور رئيس الحكومة البرتغالية ، ورئيس السلطة الفلسطينية الذي كان يقوم بزيارة إلى أسبانيا ، لإجراء مشاورات سياسية على هامش المنتدى الأوسطي الذي يبحث هذا العام في قضايا الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والذي يعقد في جزيرة (ماجوركا) البيضاء المتوسطية.

وكان رئيس الحكومة الأسبانية قد عبّر في نفس المؤتمر الصحفي عن غضبه الشديد بسبب تخلّف وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامى السفير الإسرائيلي السابق في أسبانيا عن حضور هذا المؤتمر، الشيء الذي جعل (أثنار) يوجه انتقادا عنيفا لباراك فقال:

(كان ينبغي أن يتم تفادي التحرش والإثارات التي توقد فيما بعد مشاعر الانتقام والمقاومة)، وأضاف:

(يجب أن نسجل ثبوت واستمرار الرغبة في السلام لدى الفلسطينيين ، وهذا هو الدليل.. إن السيد عرفات يجلس الآن إلى جانبي).

وقد أكد أثنار أن حكومته ستبذل كل ما في وسعها لدعم الفلسطينيين ، وصادق على الإرسال المباشر لطائرة تحمل معدات عاجلة لمعالجة الجرحى الفلسطينيين بتكلفة ١٠٠-٠٠٠ دولار، وجاءت هذه التصريحات بحضور العديد من وزراء حكومة أثنار ومجمل وسائل الإعلام الأسبانية التي أصيبت بالذهول ، خصوصا أن معظم مراسليها من اليهود الأسبان ، الشيء الذي دعا هذه الوسائل فيما بعد إلى التنديد المبطّن بهذا الموقف ، إذ أجمعت على القول :

بأن موقف رئيس الحكومة كان غير متحفظ ! ثم صبّت الماء على القضية التي لفلفت بمنع إعادة نشر تلك التصريحات.

وقد كانت صحوة الضمير الاستثنائية هذه لافتة للنظر لسببين رئيسيين :

أولهما: أن أسبانيا ما كانت لتتجرأ على هذا الموقف لولا ارتكازها الكامل على مواقف أوربية مشابهة، خاصة وأنها ما زالت دولة غير فاعلة على مستوى السياسات الدولية في إطار الاتحاد الأوربي.

وثانيهما: قدرة الوقفة العربية الموحدة على إحداث تغيير مذهل في المواقف السياسية والإعلامية العالمية.

إن تأثير البيئة العسكرية على الديمقراطية المزعومة في إسرائيل تأثيراً يفوق الوصف نتيجة النجاح الذي حققه شارون في الحصول على تأييد الشارع الإسرائيلي وتحييد الرأي العام ووسائل الإعلام في التأكيد على أن مخطط شارون للقضاء على الانتفاضة هي في الأساس مواجهة ما يسمى (بفقدان قدرة إسرائيل على الردع) ، وأن الحرب الحالية هي حرب الشعب اليهودي ضد الشعب الفلسطيني وبذلك تم القضاء تماماً على المعارضة الديمقراطية ، ومن الصعب الحديث عن حكومة ديمقراطية بدون معارضة ديمقراطية.

إن فكرة المواطنة في إسرائيل مبنية على مبدأ التمييز التعويضي لفائدة اليهود . وهذا المبدأ يقوض واحداً من المرتكزات الأساسية للديمقراطية ، ونعني به تساوي المواطنين أمام

التعليم والعدالة وفرص العمل والحريات الفردية والجماعية. علاوة على أن وسائل الإعلام الإسرائيلي عملت كممثل عن الغالبية اليهودية وليس كأداة تمثل جميع المواطنين من عرب ويهود .

كما أن تغطية الأحداث تثبت أن وسائل الإعلام لم تعمل من اجل الحد من استخدام السلطة الإسرائيلية للقوة المفرطة إنما على العكس من ذلك فقد تبنت مواقفها الرسمية بدون أي معارضة.

والسؤال الآن ... ؟

أين الديمقراطية في إسرائيل التي تصف نفسها بها . هل هي ديمقراطية حقيقية ؟ أم ديمقراطية مزعومة ؟ إن إسرائيل ليست دولة ديمقراطية بأي معيار حقيقي !!

المحتويات

الكاتب فى سطور

بكالوريوس العلوم العسكرية	١٩٦١
ماجستير العلوم العسكرية	١٩٧٨
زمالة كلية الحرب العليا	١٩٨٥
دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية	١٩٩٥

رئيس أركان الجيش الثاني الميداني .

رئيس أركان سلاح المشاة .

مدير كلية القادة و الأركان .

مدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا .

رئيس قطاع نظم المعلومات الجغرافية بمركز معلومات مجلس الوزراء.

خبير إستراتيجي قدم للمكتبة العديد من الكتب و الدراسات المختلفة.

حاصل على عدد من الأوسمة والأنواط آخرها وسام الجمهورية .

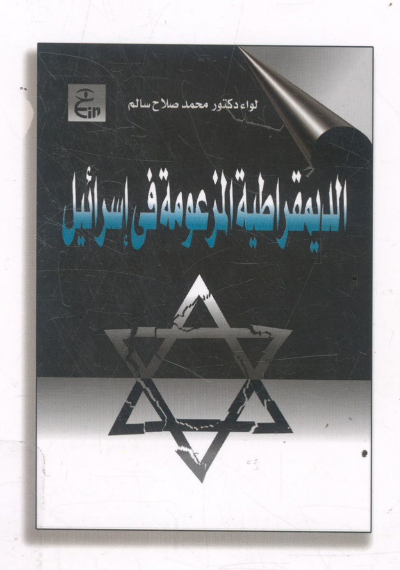
رقم الإيداع ٢٠٠٢/٤٨٥٨

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 - 322 - 087 - 6

دار روتابرينت للطباعة ت : ٧٩٥٢٣٦٢ - ٧٩٥٠٦٩٤

مهندس / يوسف عز

٥٣ شارع نوبار - باب اللوق





Ein
للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية
FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES